المكتبة اللغوية

مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليين

تأليف
الدكتور/ عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

obeikandl.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م
الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٣ شارع بورسعيد / القاهرة
ت: ٥٩٣٣٦٢٠ - ٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٥٩٣٦٣٧٧
ص.ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة
E-mail:alsakafa_alDinaya@hotmail.com

رقم الإيداع	٢٠٠٦/١٠٦٢١
الترقيم الدولي I.S.B.N.	977-341-271-7

obeikandl.com

مقدمـــة البحـــث

الحمدُ لله الذي وفَّق وأعان، والشكر له على توالي بِرِّه وتوفيقه والإحسان، والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل رسله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هداه، وبعد:

فهذا بحث متواضع في مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والأصوليِّين، تحدَّثت فيه عن تصور الفريقين لهذا النوع من الاشتقاق قديمًا وحديثًا وبيَّنتُ مذاهبهم حول أصل المشتقَّات ورصدتُ كلَّ تطوُّر لَحِق بمفهوم الاشتقاق عند هؤلاء وهؤلاء عبر تاريخه الطويل.

وقد جمعتُ النحويين والأصوليِّين على مائدة الاشتقاق الصرفي -إنْ صحَّ هذا التعبير- لما بينهما من تشابه وتشابك حول طبيعة دراستهم لهذا الموضوع وطبيعة القضايا التي يعالجونها؛ فالتشابه يكمن في التقاء وجهات النظر فيما يتعلَّق بتصوُّر الفريقين لطبيعة هذا النوع من الاشتقاق وحدِّه الاصطلاحيِّ، وكذلك فيما يتعلَّق بمذاهبهم في الأصل الاشتقاقيِّ، وأما التشابك فيكمن في أنَّ أكثر النحاة هم من علماء أصول الفقه، وأنَّ أكثر الأصوليِّين هم من علماء النحو فصعب الفصل بينهم.

وهدفي من وراء بحثي هذا هو إلقاء الضوء على طبيعة الاشتقاق الصرفي ومفهومه عند النحويِّين والأصوليِّين ورصد ما يطرأ على هذا المفهوم من تطوُّر عبر المراحل الزمنية المختلفة؛ ودفعني إلى هذا دافع قويٌّ، وهو أنَّ هذا النوع لم تنصرف إليه عناية الباحثين والدارسين، ولم ينل حظَّه من الدرس إذا ما قورن بأنواع الاشتقاق الأخرى، كالاشتقاق الكبير والأكبر والكُبَار والكُبَّار؛ فهذه الأنواع قد نالت حظَّها من الدراسة

بكثرة ما كُتِب حولها من مؤلفات منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حتَّى الآن.

ويقتضي الإنصاف أن أشير إلى أن هناك عددًا من المؤلفات -قديمًا وحديثًا- تحمل عنوان (الاشتقاق)؛ فأمَّا القدماء فقد ذكرتهم -بما يغني عن الإعادة- في المبحث الأول من الفصل الأول تحت عنوان: مفهوم الاشتقاق عند أصحاب المؤلفات الاشتقاقية، وأشرت إلى أنَّه لم يصل إلينا من مؤلَّفاتهم سوى عدد قليل جدًّا.

وأمَّا المحدثون فمنهم من كتب في الموضوع مؤلفات مستقلة كالقِنَّوْجِيِّ، وعبد الله أمين، ود. فؤاد ترزي، ومنهم من جعله فصلًا ضمن مؤلَّفه، كما فعل د. إبراهيم أنيس، ود. وافي، وعبد القادر المغربي، ود. توفيق شاهين، ود. ناصر حسين، وصبحي الصالح، ومحمد المبارك، ولكنَّ طبيعة دراستي في هذا البحث تختلف عنها في هذه المؤلفات جميعًا قديمها وحديثها؛ حيث إنَّ اهتمام أصحابها جميعًا كان منصبًّا على الاشتقاق في جانبه اللغوي، ولم يكن منصبًّا عليه في جانبه الصرفي.

وكانت دراسة هؤلاء المحدثين للاشتقاق ضمن وسائل ترقية اللغة العربية، وكان اهتمامهم به باعتباره وسيلة مهمَّة من وسائل تنمية ألفاظها ومحاولة لإثبات ارتقاء هذه اللغة وقدرتها على توليد كلماتها ومواكبتها لكلِّ العصور ولكلِّ تقدُّم علميٍّ أو حضاريٍّ أو تكنولوجيٍّ تشهده البلاد، ولذلك كان اهتمامهم منصبًّا على ما يُعرَف بالتقاليب، والقلب اللغويِّ الاشتقاقيِّ، والإبدال اللغويِّ الاشتقاقيِّ والنحت؛ فهم جميعًا فقهاء لغة، وهذه هي وسائل تنمية اللغة العربية من وجهة نظرهم.

ونظرًا لعدم اهتمام القوم بذلك النوع من الاشتقاق الذي يهتمُّ به النحويون والصرفيون -وهو المعروف عند بعضهم بالاشتقاق الأصغر، وعند آخرين بالصغير، وعند آخرين بالعام- وجدت الفرصة سانحة للكتابة في هذا الموضوع. وبذلك يكون بحثنا متَّسمًا بطابع الجدَّة والأصالة، لا التبعية والتقليد، أو التكرار، ومن الله يُستمَدُّ العون.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في فصلين كبيرين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأوَّل: وعنوانه: "الاشتقاق الصرفيُّ في تصوُّر النحويين والأصوليِّين وقد جعلته في مبحثين:

أوَّلهما: تحدَّثتُ فيه عن الاشتقاق الصرفيِّ في اصطلاح النحاة وبدأتُه ببيان موقف النحاة من مبدأ الاشتقاق، ثم تحدَّثتُ عن طبيعة هذا الاشتقاق الصرفي عند أصحاب المؤلفات الاشتقاقية، ثم ذكرتُ مفهوم الاشتقاق عند الرُّمَّانيِّ وابن جني، ثم انتقلتُ إلى بيان مفهومه عند علماء القرنين السادس والسابع الهجريين، ثم انتقلتُ إلى بيان مفهومه عند المحدثين، ثم ختمت المبحث بحديث موجز عن عدَّة قضايا تساعد في الكشف عن تصوُّر النحاة لطبيعة الاشتقاق وتطور مفهومه، وهي: أهمية الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة، علاقته بالصيغ والأوزان، العلاقة بينه وبين التصريف، الصلة بينه وبين القياس، الاشتقاق من الأعجميِّ وموقف العلماء منه.

والمبحث الثاني: بيَّنت فيه مفهوم الاشتقاق عند الأصوليِّين؛ وأبرزت فيه الجوانب التي تميَّز بها الأصوليُّون في دراستهم للاشتقاق.

الفصل الثاني: تحدَّثت فيه عن أصل الاشتقاق بين النحويين والأصوليِّين وجعلته في مبحثين، تحدَّثت في المبحث الأول عن آراء النحويين حول أصل الاشتقاق، وفي المبحث الثاني بيَّنت مذاهب الأصوليِّين حول أصل الاشتقاق رابطًا بين المبحثين بما رأيته من نقاط اشتراك بين الفريقين.

وقد مهَّدت للبحث بتمهيد تحدَّثت فيه عن الاشتقاق بعامَّة؛ فأشرت إلى مدلوله اللغويِّ وبيَّنت أنه ثابت لم يتغير على مرِّ العصور، ثم تحدَّثت بإيجاز عن طبيعة الاشتقاق وماهيَّته، ثم تحدَّثت عن أقسامه من وجهة نظر القدماء والمحدثين من علماء العربية والأصوليِّين، وختمته ببيان موقفي من أقسام الاشتقاق، واقترحت تقسيمًا جديدًا مخالفًا لتقسيم السابقين؛ فجعلت الاشتقاق عمومًا في قسمين أطلقت على القسم الأوَّل مصطلح (الاشتقاق الصرفي)، وأطلقت على القسم الثاني (الاشتقاق اللغوي). وأدخلت تحت القسم الأوَّل ما عُرِف باسم الاشتقاق المركَّب، وأدخلت تحت القسم الثاني ما عُرِف بالاشتقاق الكبير، والأكبر، والكُبَار، والكُبَّار.

هذا وآمل أن يكون ما قدَّمته في عملي هذا قد حقَّق بعض ما قصدت إليه، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله، وما كان فيه من نقص وقصور فمن نفسي.

واللهَ أسألُ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يوفِّقنا دائمًا لخدمة اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم... إنَّه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وهو حسبنا ونعم الوكيل.

د. عبد المقصود محمد عبد المقصود

التمهـــيد

الاشتقاق: معناه اللغويُّ، ماهيته، أقسامه

أ- المعنى اللغويُّ لكلمة الاشتقاق

مما تجدر الإشارة إليه هاهنا أن الاشتقاق لم يطرأ علي مدلوله اللغويِّ المعجميِّ أيَّ تغيير إلا في صياغة بعض العبارات في بعض المعاجم، وتأكَّد لي ذلك بعد تتبُّع المعنى اللغوي للكلمة في عدد كبير من معاجم اللغة، ومن هذه المعاجم: جمهرة ابن دريد، وصحاح الجوهريِّ، ومقاييس ابن فارس، وأساس الزمخشريِّ، ولسان ابن منظور، وقاموس الفيروزآبادي، وتاج الزَّبيديِّ، وموسوعة البستانيِّ، ومعجم العاملي، ووسيط المجمع اللغوي. وهذه المعاجم تمثِّل مراحل زمنية مختلفة للتأليف المعجمي العربي.

وبتتبُّع مدلول الكلمة في هذه المعاجم تراءى لي أنَّ الاشتقاق عند ابن دريد (ت ٣٢١ هـ): مأخوذ من شققت الشيء أشقُّه شقًّا[١]، وعند الجوهري (ت ٣٩٣ هـ): أخذ شِقِّ الشيء، وهو نصفه، والأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينًا وشمالًا مع ترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه[٢] وهو كذلك عند معاصره ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)[٣].

ثم يأتي الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) فينقل كلام الجوهري وابن فارس دون إشارة إليهما[٤]، ومثل ذلك يفعله جمال الدين بن منظور (ت ٧١١ هـ)[٥]، وكذلك يفعل المجد الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) غير أنه يستبدل عبارة الجوهري "واشتقاق الحرف من الحرف" بقوله: وأَخْذُ الكلمة من الكلمة[٦]. وأما السيد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) فيجمع بين ما قاله صاحب العُباب وما قاله ابن منظور، وهو -بالجملة- لا يخرج عما ذكرناه

من أقوال سابقيه[٧] ثم نجد البستاني (ت ١٩٣٠م) لا يخرج كذلك عما جاء في المعاجم السابقة، وكذلك يفعل الشيخ أحمد بن رضا العاملي (ت ١٩٥٣ م)[٨]. وهذه المعاني التي ذكرتها المعاجم السابقة للفظة الاشتقاق دوَّنَتْها لجنة مجمع اللغة العربية القاهري في المعجم الوسيط[٩].

ولعلَّ السرَّ وراء ثبات المعنى المعجميِّ للاشتقاق أن أصحاب المعاجم قد سلكوا طريق المحافظة، وكانوا يأخذون اللغة بعضهم عن بعض، لاحقهم عن سابقهم، أكثر مما يأخذونها عن أبناء عصورهم، ومن ثَمَّ فقد جهلنا المسلك الذي سلكته هذه اللفظة وهي تنتقل من مدلولها الحقيقي المتَّصل بالصَّدع -والذي أشار إليه ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في مقاييسه[١٠] إلى معنى آخر هو المعنى المجازي الخاصِّ بالكلام[١١].

ب- موضوعه، مبادئه، مسائله، دلائله، غايته

وموضوع علم الاشتقاق المفردات[١٢] بالحيثية التي سنشير إليها عند حديثنا عن الاشتقاق في مفهومه الاصطلاحي. ومبادئه كثيرة تتعلَّق بقواعد الحروف ومخارجها. ومسائله هي قواعده التي يعرف منها طريق الأصالة والفرعية بين المفردات ووجهها الذي يُعلَم به، ودلائله مُستنبَطة من قواعد علم المخارج وتتبُّع مفردات ألفاظ اللغة واستعمالاتها، وغايته الاحتراز عن الخلل في الاكتساب والغرض منه تحصيل ملكة يعرف بها الانتساب على وجه الصواب[١٣]. وأهميته عظيمة جدًّا تحدَّث عنها بعض علمائنا وباحثينا وأشاروا إلى ضرورة العلم به ومدى الحاجة إليه[١٤].

جـ- أقسامه

أولًا: عند ابن جنِّي

كان فيلسوف العربية أبو الفتح عثمان بن جني صاحب فكرة التقسيم؛ حيث قسم الاشتقاق قسمين أطلق على أحدهما (الأكبر – والكبير)، وأطلق على الآخر (الأصغر – والصغير) وأشار إلى أن القسم الثاني هو ما في أيدي الناس وكتبهم حتى زمنه، وعرَّفه بقوله: كأنْ تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه؛ وذلك كتركيب (س ل م)؛ فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه؛ نحو: سلم، يسلم، سالم، سلمان، سلمي، والسلامة، والسليم... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوَّلته، وبقية الأصول غيره، كتركيب (ض ر ب)، (ج ل س)، (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك[١٥].

وأما الأكبر فكان ابن جني يراه أكبر من الاشتقاق، فلذلك سماه الأكبر وكان يعظِّمه ويراه أغرب مأخذًا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرج واحد من تتالي الحروف من غير تقليب لها ولا تحريف، وكان يقول: وقد كان الناس: أبو بكر -رحمه الله- وغيره من تلك الطبقة استسرفوا أبا إسحاق -رحمه الله- فيما تجشَّمه من قوة حشده وضمِّه شعاع ما انتشر من المُثُل المتباينة إلى أصله.

فأما أن يتكلَّف تقليب الأصل ووضع كل واحد من أحنائه موضع صاحبه فشيء لم يعرض له ولا تضمَّن عهدته. وقد قال أبو بكر: من عرف أنس، ومن جهل استوحش. وإذا قام الشاهد والدليل وضح المنهج والسبيل[١٦]. وقد عرَّفه بقوله: وأمَّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا، تجتمع

التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد... نحو: (ك ل م)، (ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)، وكذلك: (ق و ل)، (ق ل و)، (و ل ق)، (ل ق و)، (ل و ق). وهذا أعوص مذهبًا وأحزن مضطربًا، وذلك أنَّا عقدنا تقاليب (الكلام) الستة على القوة والشدة، وتقاليب (القول) الستة على الإسراع والخفة[١٧].

وقد تأثر بابن جني في تقسيمه الثنائي -الأكبر والأصغر- عدد من النحويين والأصوليِّين، منهم: الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)[١٨]، وأبو حيان الأندلسيُّ (ت ٧٤٥ هـ)[١٩]، والتاج السبكيُّ (ت ٧٧١ هـ)[٢٠]، والجلال السيوطي (ت ٩١١ هـ)[٢١]، والشيخ حسين والي الأزهري[٢٢].

ونقل السيوطيُّ عن أبي حيَّان أن الاشتقاق الأكبر لم يقل به أحدٌ من النحويِّين إلا أبو الفتح بن جني، وحُكي عن أبي علي الفارسيِّ أنه كان يأتنس به في بعض المواضع، ونقل عنه كذلك أنه قال: والصحيح أنَّ هذا الاشتقاق غير معوَّل عليه؛ لعدم اطِّراده[٢٣].

ويلاحظ أن ما أسماه ابن جني بالاشتقاق الأكبر قد نبَّه عليه قبله الخليل (ت ١٧٥ هـ)، وابن دريد (ت ٣٢١ هـ)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وأشاروا إلى أن المعنى العام باقٍ مع تقاليب حروف المادة وأنه قد تستعمل كل التقاليب أو بعضها أو تُهمَل كلها لإهمال الأصل[٢٤] ولكن أحدًا من هؤلاء لم يسمِّه. وأوَّل من سمَّاه وأطلق عليه مصطلح الاشتقاق الأكبر هو ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) وقد أشار إلى ذلك هو نفسُه في غير موضع، فقال: هذا موضع لم يسمِّه أحدٌ من أصحابنا غير أن أبا عليٍّ -رحمه

الله- كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز اشتقاق الأصغر، ولكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة... وإنما هذه التقاليب لنا نحن[٢٥].

ثانيًا: أقسام الاشتقاق عند المتأخرين من النحويين والأصوليِّين

أفاد كثير من المتأخرين -ممن تعرضوا للحديث عن الاشتقاق وأقسامه- من تقسيم ابن جني، فمنهم من تبعه في تقسيمه الثنائي إلى أصغر وأكبر، اصطلاحًا ومضمونًا، كالفخر الرازي وأبي حيان والتاج السبكي والجلال السيوطي والشيخ حسين والي -كما أشرنا إلى ذلك من ذي قبل- ومنهم من غيَّر في التسمية وزاد في الأقسام قسمًا أو أكثر، ويتضح ذلك مما يأتي:

١- نقل القنَّوْجي عن السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) أنه قسَّم الاشتقاق ثلاثة أقسام: أصغر، وصغير، وأكبر. وأنه عرَّف الأصغر بأنَّه: ما توافقت فيه الحروف الأصول مرتبة من غير اعتبار بما يفصل بينها من حروف زائدة. وعرَّف الصغير بأنه: ما اتفقت فيه الحروف الثلاثة الأصول من غير ترتيب؛ كجبذ وجذب، ومدح وحمد، ونحو ذلك. وعرَّف الأكبر بأنه: ما تناسبت فيه بعض الحروف الأصلية في النوعية والمخرج نحو: ثلب وثلم، أو تناسب بعضها في النوعية فقط أو في المخرج فقط. واشترط في الأكبر عدم الموافقة التامَّة، أي: في جميع الحروف؛ لئلا يلتبس هذا النوع بالنوعين الأوَّلين، وأشار إلى أن المعتبر في الأصغر الترتيب، وفي الصغير عدم الترتيب، وفي الأكبر عدم الموافقة في جميع الحروف الأصول بل المناسبة فيها، فتكون الثلاثة أقسامًا متباينة. ونقل عنه كذلك أن المشهور تسمية الأول بالصغير، والثاني بالكبير، والثالث بالأكبر، وأن الاشتقاق عند الإطلاق يراد به الأصغر[٢٦].

والناظر في تقسيم السيد الشريف يجد أنه وافق أبا الفتح عثمان في القسم الأول، وهو الأصغر، اصطلاحًا ومضمونًا، واختلف معه في غيره، فالصغير عنده لم يذكره ابن جني بهذا المضمون الذي أراده الجرجانيُّ وإن ذكره كمصطلح، إنما يجعله مرادفًا للقسم الأول الأصغر فيقول: (الصغير والأصغر) مريدًا به قسمًا واحدًا. والأكبر عند ابن جني هو ما يُعرَف عند الخليل بن أحمد وابن دريد بمبدأ التقاليب، ولكنه عند الجرجانيِّ يُطلَق على ما يُعرَف عند اللغويين بالإبدال اللغوي. فظهر بهذا الفرق بين تقسيم ابن جني وتقسيم السيد الشريف الجرجانيِّ.

وقد لوحظ أن القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) متأثر في تقسيمه للاشتقاق بتقسيم السيد الشريف، بل هو تابع له في ذلك تمام المتابعة؛ حيث قسَّم الاشتقاق إلى: أصغر، وصغير، وأكبر. ونقل عنه القِنَّوْجِيُّ أنه إذا أُطلِق الاشتقاق تعَيَّن الأصغر؛ لأنه المتبادر عند أهل النحو والصرف والمعاني والبيان، وتعيَّن الآخران عند أهل الاشتقاق؛ لأنَّهما المتبادران في اصطلاحهم[٢٧].

وقد تابع القِنَّوْجِيُّ كلًّا من السيد الشريف الجرجانيِّ والقاضي الشوكانيِّ في تقسيمهما الثلاثي إلى أصغر وصغير وأكبر، وعلَّق على تقسيم ابن جني الثنائي قائلًا: قد جعل الأقسام قسمين صغيرًا وكبيرًا. ورَسْمُ الكبير بما رسمنا به الصغير، ورسم الصغير بما رسمنا به الأصغر، وأهمل القسم الثالث وهو الأكبر[٢٨].

وقد أشار القِنَّوْجِيُّ إلى أن القدماء كانوا يستغنون بالقسمين الثاني والثالث، أي: الصغير والأكبر، ويخلدون إليهما مع إعوازات الاشتقاق

الأصغر، لكنهم لم يسمُّوها باسم خاص، وإنما كانوا يستروحون إليهما عند الضرورة، ويتعلَّلون بهما، وأن أبا عليٍّ الفارسيَّ كان أكثرهم لزومًا لهما وعملًا عليهما، ثم جاء بعده أبو الفتح الذي استكثر منهما في مؤلفاته، ثم جار الله الزمخشري الذي أكثر من استعمالهما في كشَّافه، ثم جاء جماعة من المصنفين فاقتصروا على مجرد الكلام في تعريفهما واضطربوا في التسمية اضطرابًا كبيرًا، ولم يأتوا بشيء ذي بال يفيد المطَّلع على ما كتبوا في مصنفاتهم[٢٩].

٢- أضاف نذير مكبتي محقق (العلم الخفاق) إلى ما ذكره المؤلِّف قسمين جديدين للاشتقاق هما: الاشتقاق الكُبَّار، والاشتقاق المركَّب؛ لتكون أقسام الاشتقاق عنده خمسة لا ثلاثة، وهي: الصغير، والكبير، والأكبر، والكُبَّار، والمركَّب[٣٠].

ويلاحظ أن القسمين الأول والثاني عند مكبتي يقابلان قسمي الاشتقاق عند ابن جني، والأكبر يريد به الإبدال اللغوي، والكبَّار يريد به ما يُعرَف بالنحت، والمركب يريد به المشتق مما سبق اشتقاقه نحو: تمسكن من (المسكن)، وتمذهب من (المذهب)، وتمنطق من (المنطقة) ونحو ذلك[٣١].

٣- والاشتقاق عند عبد الله أمين أربعة أقسام: صغير، وكبير، وكُبَار أو أكبر، وكُبَّار. وعرَّف الصغير بأنه: انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها[٣٢]، والكبير عنده: هو ما يعرف عند فقهاء اللغة بالإبدال اللغوي، وعرَّفه بقوله: هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع

تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المغيَّرة أو في صفاتها أوفيهما معًا، ويسمى إبدالًا لغويًّا؛ تمييزًا له عن الإبدال الصرفي، وقد أسميته إبدالًا اشتقاقيًّا؛ لأنه من مباحث علم الاشتقاق[٣٣].

والكُبَار أو الأكبر يطلقه على ما يعرف بالقلب اللغوي، وعرَّفه بقوله: هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرفها بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف، ويسمَّى هذا الاشتقاق قلبًا لغويًّا؛ تمييزًا له عن القلب الصرفي الإعلالي... وقد أسميت هذا القلب اللغوي القلب الاشتقاقي؛ لأنه من مباحث علم الاشتقاق[٣٤] والكبَّار -بالتشديد- يريد به النحت[٣٥].

٤- الاشتقاق عن الشيخ المطيعي[٣٦] ثلاثة أقسام: صغير، وكبير، وأكبر:

فالصغير: هو المشهور، وهو المراد عند الإطلاق.

والكبير نحو: جبذ وجذب.

والأكبر نحو: ثلم وثلب، وهتن وهتل، ونعق ونهق. واتفق مع الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في ذلك[٣٧].

٥- الاشتقاق عند د. ترزي أربعة أقسام: صغير، وكبير، وأكبر، وكُبَار. وقد اتفق مع عبد الله أمين في تسمية الأول والثاني واختلف معه في تسمية الثالث والرابع؛ حيث اكتفي بتسمية الثالث بالأكبر، وأطلق على الرابع الكُبَار -مخفَّفًا- وهو عند أمين مثقَّلًا. وقد أشار إلى خلاف اللغويين في التسمية، فقال: اختلف اللغويون في تسمية هذه الأنواع، فمنهم من يدعو

الصغير الأصغر، ويدعو الكبير الأكبر، ومنهم من يدعو الأكبر الكبير، ومنهم من يدعو الكبير الكُبَار والكُبَّار، غير أننا آثرنا أن نتخذ من المصطلح أشيعه، وأن نستبدل الكُبَّار بالكُبَار حرصًا على تدرُّج المفاضلة[٣٨].

٦- د. صبحي الصالح يقسمه أربعة أقسام مضمونها مضمون الأقسام الأربعة عند أ. أمين، ود. ترزي، لكن التسمية مختلفة؛ إذ إن التسمية عنده هي: الأصغر، والكبير، والأكبر، والنحت[٣٩].

٧- والآلوسي يقسِّمه ثلاثة أقسام: أصغر، وصغير، وأكبر. وأشار إلى أن الأصغر أن يؤخذ لفظ من لفظ مع اعتبار جميع الحروف الأصول للمأخوذ عنه والترتيب، كَنَصَرَ من (النَّصْر)، وأمَّا الصغير -وقد يُسمَّى الكبير- فهو أن يُؤخَذ لفظ من لفظ مع اعتبار جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه دون الترتيب؛ كجبذ من (الجذب)، وأما الأكبر فهو أن يُؤخَذ لفظ من لفظ من غير اعتبار جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه ولا الترتيب فيها، بل يكتفى بمناسبة الحروف في المخرج[٤٠].

وفي رسالة في النحت خلص الرجل إلى أن النحت يُعَدُّ قسمًا من أقسام الاشتقاق الأكبر وأنه قياس مطَّرد[٤١].

خلاصة القول في أقسام الاشتقاق

من خلال العرض السابق لتقسيم علمائنا وباحثينا للاشتقاق، وكذلك من خلال التعامل مع مؤلفاتهم في هذا الموضوع عنَّت لنا الملحوظات التالية:

أولًا: أن علماءنا وباحثينا لم يتَّفقوا بشأن التقسيم والتسمية، فبعضهم

يقسِّمه قسمين فقط أصغر أو صغير، وكبير أو أكبر؛ كابن جني، وتبعه في ذلك: الفخر الرازي والتاج السبكي والجلال السيوطي وحسين والي الأزهري. وبعضهم يقسمه تقسيمًا ثلاثيًّا إلى أصغر، وصغير، وأكبر؛ كالسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، وتبعه في تقسيمه القاضي الشوكانيُّ والسيد القِنَّوْجِيُّ والآلوسيُّ، أو إلى: صغير، وكبير، وأكبر؛ كما فعل الشيخ المطيعي والشيخ محيي الدين، وبعضهم يقسمه تقسيمًا رباعيًّا إلى: صغير، وكبير ، وأكبر أو كُبَار، وكُبَّار؛ كما فعل عبد الله أمين ومن تبعه، أو إلى: صغير، وكبير، وأكبر، وكُبَار، كما فعل د. ترزي ومن تابعه، أو إلى: أصغر، وكبير، وأكبر، ونحت؛ كما فعل صبحي الصالح. وهناك من قسَّمه تقسيمًا خماسيًّا إلى: صغير وكبير، وأكبر، وكُبَّار، ومركب؛ كما فعل مكبتي ومن وافقه.

ثانيًا: الاشتقاق الصغير عند القِنَّوْجِيِّ يختلف عنه عند السيد الشريف والشوكانيِّ والآلوسيِّ؛ حيث إنه يعني عنده ما يعرف بالتقاليب عند الخليل، وما يُعرَف بالأكبر عند ابن جني، لكنَّه عند رفاقه يعني القلب اللغوي.

ثالثًا: الاشتقاق الكبير عند المحدثين كالدكتور وافي، والدكتور أنيس، والدكتور صبحي الصالح ومن وافقهم: ارتباط -غير مقيَّد بترتيب- مجموعات ثلاثية صوتية يرجع تقاليبها جميعًا إلى مدلول واحد مهما تغير ترتيبها الصوتي، وهو ما يعرف بالتقاليب، وأول من فطن إلى هذا الخليل بن أحمد وتبعه في ذلك ابن دريد في الجمهرة، ثم ابن فارس في (المقاييس)، ثم جاء العبقريُّ أبو الفتح فتوسَّع في شرح نظريته، وربط بين التقلبات المختلفة بمدلول واحد يجمع بينها، وأطلق على ذلك (الاشتقاق الأكبر)[٤٢].

رابعًا: إن هذا الاشتقاق الكبير -المعروف بالأكبر عند ابن جني- كان موضع خلاف بين عدد من النحويين واللغويين والأصوليِّين، فمنهم المؤيد له ومنهم الرافض، فمن المؤيدين:

١- الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) الذي عدَّه ذا أهمية كبرى في لغتنا، وعدَّه كذلك الغاية القصوى في تحقيق المباحث اللغوية[٤٣].

٢- ضياء الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٧ هـ) الذي يرى جواز هذا النوع من الاشتقاق، وإن سقط في بعض تراكيبه في الاستعمال[٤٤].

٣- عبد الله أمين الذي يؤيد ابن جني في هذا النوع، ويرى أنه قد أجاد فيه أيما إجادة، وقد سلك سبيله واقتفى خطاه فيه[٤٥].

ومن غير المؤيدين:

١- ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) الذي يرى عدم قياسيته وعدم شموله في جميع المفردات؛ لِمَا فيه من التكلف[٤٦].

٢- جلال الدين السيوطيُّ (ت ٩١١ هـ) الذي يرى أن هذا الاشتقاق ليس معتمدًا في اللغة ولا يصحُّ أن يُستنبَط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانًا لقوة ساعده وردِّه المختلفات إلى قدر مشترك، ويرى أن اطِّراد ذلك في جميع مواد التركيبات ضرب من التخيُّل[٤٧].

٣- محمد صديق خان (ت ١٣٠٧ هـ) الذي تبنى رأي السيوطي السابق مشيرًا إليه في أحد مؤلفاته[٤٨].

٤- د. وافي الذي يقول: وقد بالغ بعضهم في هذا النوع من الاشتقاق فزعم أن يطَّرد في معظم المواد. والحق أنه لا يبدو في صورة واضحة إلا في

طائفة يسيرة من المواد، ومحاولة تطبيقه في غيرها يقتضي كثيرًا من التكلف والتعسف أو الخروج باللفظ عن مدلوله الأصلي أو التشبث بملابسات ضعيفة واهية[٤٩].

٥- د. إبراهيم أنيس الذي يرى عدم اطِّراد هذا النوع من الاشتقاق، ويرى أن ابن جني قد تكلف تكلُّفًا واضحًا فيما أتى به من أمثلة للبرهنة على إثباته، ووصف مسلكه بأنه مجرَّد تخيُّلات وتأمُّلات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتدَّ ولعه وإعجابه باللغة العربية فتصوَّر فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان ولا تتصف به لغة من لغات البشر[٥٠].

٦- د. محمد المبارك الذي نقل عن السابقين أن ابن جني ومن تابعه في تقاليبه وقد تكلَّفوا وتعسَّفوا إلى درجة كبيرة في إثبات هذا الاشتقاق[٥١].

٧- د. ناصر حسين الذي أشار إلى أن هذا الاشتقاق لم يكن ذا أهمية كبيرة في العربية؛ لصعوبة تطبيقه على كل موادها ومفرداتها، ورأى أنه وإن عُدَّ قسمًا من أقسام الاشتقاق إلى أنه قليل الشأن محدود الفائدة[٥٢].

٨- د. ترزي الذي يقول: ويخيَّل إليَّ أنَّ ابن جني كان في هذا الباب أشد تعسفًا من معاصره ابن فارس الذي لم يكن ليؤمن بهذا الاشتقاق الكبير، ومن ثَمَّ لم يكن ليحاول جمع التقاليب في معنى مشترك واحد[٥٣]. ويقول في موضع آخر: وفي رأينا أن ليس ما أسماه ابن جني بالاشتقاق الكبير أو الأكبر من باب الاشتقاق بالمعنى الدقيق لكلمة الاشتقاق[٥٤].

خامسًا: يُطلَق الاشتقاق الكبير عند كثير من الدارسين والباحثين

المحدثين على ما يُعرَف بالقلب اللغوي، ومنهم من يريد بالقلب اللغوي ما يعرف بالتقاليب؛ كتقليب (ك ل م) الستة ونحوها، وهذه التقاليب رائد مبدئها اللغوي الخليل الفراهيديُّ وتبعه ابن دريد وعمَّقها فيلسوف العربية أبو الفتح بربطه بين التقلبات المختلفة بمدلول مشترك واحد، ومنهم من يعني به القلب المكاني أو الانتقال المكاني ممثلًا عليه بنحو جبذ وجذب، ومدح وحمد، واضمحلَّ وامضحلَّ ... وهلمَّ جرًّا.

ومن هؤلاء الشيخ المطيعي، والشيخ محيي الدين عبد الحميد، وفؤاد ترزي، وصبحي الصالح، وغيرهم. وقد أطلقه عبد الله أمين وعز الدين التَّنوخي[٥٥] على ما يعرف عند فقهاء اللغة بالإبدال اللغوي، وقد أسماه عبد الله أمين الإبدال الاشتقاقي، مشيرًا إلى أنه من مباحث علم الاشتقاق، كما ذكرنا من قبل.

سادسًا: يلاحظ أن علم اللغة الحديث لا يسمِّي نحو: جبذ وجذب، ومدح وحمد اشتقاقًا، وإنما يسمِّيه القلب أو (الانتقال المكاني) بين الأصوات اللغوية، فهو لا يرى أية علاقة اشتقاقية بين كل كلمتين من نحو ما ذكرنا[٥٦].

سابعًا: الاشتقاق الأكبر أطلقه ابن جني مرادفًا للكبير؛ حيث إنه جمع بين التسميتين[٥٧]. وقد أراد به ما يُعرَف بالتقاليب عند الخليل وابن دريد، وقد تابعه في ذلك الفخر الرازيُّ، والتاج السبكيُّ والجلال السيوطيُّ. ومن المحدثين عبد الله أمين غير أنه أُطلِق عليه مصطلح القلب اللغوي، ورجَّح أن يخصَّه بمصطلح القلب الاشتقاقيِّ؛ لأنه من مباحث علم الاشتقاق.

ولكن عددًا من الدارسين المحدثين أطلقوا عليه مصطلح (الإبدال

اللغوي) تحرّزا عن (الإبدال الصرفي)، ومثّلوا له بأمثلة عديدة منها: ثلم وثلب، وهزّ وأزّ، وجثل وجفل، ونعق نهق، وكشط وقشط، وهتان وهتال، والتهتال والتهتان، وغير ذلك[٥٨]. ومن هؤلاء سعيد الأفغاني[٥٩]، وصبحي الصالح[٦٠].

وقد وقف عليه ابن جني نحو فصلين من فصول خصائصه ومثّل له بالعديد من الأمثلة ولكنه لم يضع له اسمًا، بل أدخله تحت قانون عام سمّاه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" أو "الحرفان المتقاربان يستعمل أحدهما في مكان صاحبه"[٦١].

ثامنًا: اختلفت الآراء حول عَدِّ الإبدال اللغوي ضمن أقسام الاشتقاق أو لا، فعدَّه فريق، منهم: عبد الله أمين، وعز الدين التَّنوخي قسمًا من أقسامه أطلقوا عليه الاشتقاق الكبير، وهكذا فعل آخرون منهم: سعيد الأفغاني، وصبحي الصالح، غير أنهم أطلقوا عليه (الاشتقاق الأكبر) كما ذكرنا من قبل.

ولكن في الجانب الآخر نجد ابن جني لم يعتبره من ضروب الاشتقاق، وكذلك فعل ابن الأثير الجزري، والفخر الرازي، والجلال السيوطي وغيرهم، ويرى د. أنيس أنه راجع إلى التطور الصوتي[٦٢]، وقال عنه د. ترزي: وفي يقيني أن مثل هذا الكلام يدخل في باب إبدال الأصوات من جراء التطور الصوتي أو اختلاف اللهجات لا في باب الاشتقاق[٦٣]، ليس هذا فحسب ولكنه أرجع بعضه إلى خطأ في السمع، وبعضه إلى تصحيف كتابي ناجم عن قلة الإعجام قديمًا[٦٤].

تاسعًا: قيل: إن أول من نسب النحت إلى الاشتقاق وأسماه الاشتقاق

الأكبر هو عبد الله أمين[٦٥] الذي قال في تسميته: وقد أسميته الكُبَّار - بالتثقيل- أكبر من الكُبَار بالتخفيف، والنحت أكبر أقسام الاشتقاق السابقة[٦٦]. وقد تبعه في ذلك عدد من الدارسين المحدثين منهم: صبحي الصالح[٦٧]، وسعيد الأفغانيُّ[٦٨]، وعارضه أنيس فريحة[٦٩]، ومحمد المبارك[٧٠]، وغيرهما[٧١].

عاشرًا: يرى الباحث أن الاشتقاق المركَّب نوع من أنواع الاشتقاق استدركه بعض الباحثين المحدثين وقصدوا به الاشتقاق من المشتقِّ، كأن تشتقُّ مثل: تمنطق وتمذهب وتمسكن، من: المنطق والمذهب والمسكن المشتقة بدورها من: نطق وذهب وسكن، كما أشرنا قبل ذلك.

حادي عشر: ينتهي الباحث إلى أنه يشوب الاشتقاق، وأقسامه، وتسمية أقسامه ومدلولها كثير من الخلط والاضطراب وعدم الاتفاق، وسوف يحاول الباحث تقسيم الاشتقاق تقسيمًا جديدًا واضحًا بعيدًا - بقدر الإمكان- عن الغموض والتشتُّت وبالله التوفيق.

ثالثًا- أقسام الاشتقاق عند الباحث

يقترح الباحث أن يُقسَّم الاشتقاق قسمين:

القسم الأول: الاشتقاق الصرفي: وهو الذي أطلق عليه بعضهم (الاشتقاق الأصغر) وأطلق عليه آخرون (الاشتقاق الصغير) وأطلق عيه آخرون (الاشتقاق) فقط، واقترح د. وافي أن يطلق عليه (الاشتقاق العام)[٧٢]، ووافقه د. أنيس[٧٣]، وتابعهما في ذلك عدد من الباحثين والدارسين المحدثين.

والاشتقاق الصرفي -كما عرفه د. أنيس-: هو استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية أو الجذر اللغوي مع اشتراك أفراد هذه المجموعة في عدد من الحروف وفي ترتيبها كما تشترك في الدلالة العامة[٧١]، وذلك كاشتقاق الأفعال بأنواعها، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأسماء التفضيل، وصيغ المبالغة، وأفعل التعجب، وأسماء الزمان والمكان والآلة، وكذلك المصادر بأنواعها، من المادة الواحدة التي هي الجذر الثلاثي ويمكن أن يدخل فيه ما أطلق عليه بعضهم (الاشتقاق) المركَّب وهو ما سُمِع عن العرب من قولهم: تمنطق، تمكحل، تمندل، تمسكن، تمذهب من: المنطقة، والمكحلة، والمنديل، والمسكن، والمذهب؛ على اعتبار توهُّم أصالة الميم[٧٥].

القسم الثاني: الاشتقاق اللغويُّ: وهو ذلك النوع من الاشتقاق الذي يعني به اللغويون وأصحاب المعاجم وتنصرف أذهانهم إليه عند الإطلاق، ويدخل تحت هذا القسم ما تحدث عنه ابن جني، وأطلق عليه الاشتقاق الكبير أو الأكبر والذي أشار إليه الخليل وابن دُرَيْد وعُرِف عندهما وعند المتأخرين بمبدأ التقاليب[٧٦]، ويدخل تحته كذلك ما عُرِفَ عند فقهاء اللغة بالقلب اللغوي، وما عُرِف عندهم أيضًا بالإبدال اللغوي.

وإن كنت أرى أنَّ ما يطلق من أنواع الاشتقاق على ما يُعرَف بالقلب اللغوي أو الإبدال اللغوي يجب أن يُتحفَّظ فيه ولا يُجعَل كل ما ورد منه من باب الاشتقاق، فلا يجعل من باب الاشتقاق منه إلا ما كانت إحدى كلمتيه أصلًا والأخرى فرعًا، كأن تكون الكلمتان فعلين وقد جاء المصدر على ترتيب إحداهما دون الأخرى، مثل ناء يناء مع نأى ينأى، فالمصدر هو النأي في الاثنين، وهو مصدر لـ نأى؛ فلذلك نحكم بأن نأى أصل، وناء

فرع أو تكون الفروع الكثيرة قد جاءت على ترتيب واحدة دون الأخرى، مثل: (الوجه) مع (الجاه)، و(الواحد) مع (الحادي)؛ فقد جاءت الفروع المتعددة على ترتيب (الوجه) و(الواحد) دون (الجاه) و(الحادي) فدلَّ ذلك على جعل الوجه أصلًا للجاه، وكون الواحد أصلًا للحادي. أو تكون إحدى الكلمتين قد صحَّت مع وجود سبب الإعلال فيها، والثانية لا سبب للإعلال فيها مثل (أيس) من (يئس)؛ فإن سبب الإعلال موجود في أيس ولم تعلَّ للإشارة إلى كونها فرعًا عن (يئس) الذي لا سبب فيه[٧٧].

وكذلك الإبدال اللغوي نجد من بين الكلمات ما يمكن أن يعدَّ من باب الإبدال بسبب تطور صوتيٍّ مثل: أزَّ وهزَّ، والجثل والجفل، وكشط وقشط، وغير ذلك مما تقارب فيه صوتان في المخرج أو اتحدا في جميع الصفات ما عدا الإطباق. والتقارب في المخرج مثل: امتقع لونه وانتقع، وأسود حالك وحانك، وخامل الذكر وخامنه، وهدير الحمام وهديله، وضربة لازب وضربة لازم، وكبحت الفرس وكمحته، والاتفاق في الصفات ما عدا الإطباق مثل: ساطع وصاطع، والصراط والسراط، وسخَّره في العمل وصخَّره، وصقر وسقر، والصدغ والسدغ[٧٨].

فنحو ما ذكرنا من صور الإبدال يمكن أن يدخل تحت ما يُعرَف بالاشتقاق اللغوي باعتبار أن إحدى الكلمتين متطورة عن الثانية؛ أي: باعتبار الأصالة والفرعية، وكذلك لوضوح الصلة الصوتية بين صوتين حدث بينهما إبدال، لكن هناك كلمات يصعب الربط بين كل كلمتين منهما، كأن يكون الإبدال –مثلًا– بين الحاء والجيم، أو اللام والدال، أو الطاء والجيم، أو الفاء والقاف... ونحو ذلك، فهنا يجب علينا أن نعتبر كل صورة من الصورتين أصلًا مستقلًّا تمام الاستقلال عن الصورة الأخرى[٧٩].

وأما النحت فهو في رأي الباحث لا يعدو أن يكون مظهرًا اشتقاقيًّا وليس اشتقاقًا بالمعنى الحقيقي لكلمة اشتقاق وأولى به أن يُجعَل وسيلة من وسائل تنمية اللغة العربية والقياس المجاز، وغيرهما من الوسائل التي اهتمَّ الباحثون والدارسون بدراستها وتجليتها منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

والسرُّ وراء تسمية النوع الأول بالاشتقاق الصرفيِّ أنه هو الذي يُعنَى به علماء الصرف ويتبادر إلى أذهانهم عند الإطلاق، بخلاف الثاني؛ يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: والذي يعنى به علماء الصرف ويتبادر إلى الفهم عند إطلاقهم هو النوع الأول من هذه الأنواع الثلاثة، وقد كان القدامى من علماء اللغة العربية يستغنون به عن النوعين الآخرين، ولا يحفلون بهما، ويتركون القول فيهما إلى حفظة اللغة ونقلتها عن العرب، وإنما كانوا يستروحون إليهما ويتعلَّلون بهما عند الضرورة أو عند خفاء أصل كلمة من الكلمات أو معناها، وكان أبو علي الفارسي أكثر العلماء لزومًا لهما وحدبًا عليهما، واستراحًا إليهما واستبصارًا بهما، ثم جاء من بعده تلميذه أبو الفتح بن جني فاستكثر من الكلام فيهما والرجوع إليهما وأولع بهما حتى جاء فيهما بالعجب العجاب، ويعتمد جار الله الزمخشري عليهما حتى في تفسيره[٨٠].

والنوع الأوَّل: وهو الاشتقاق الصرفي هو الذي تدور حوله صفحات بحثنا هذا -إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول
الاشتقاق الصرفي
في تصور النحويين والأصوليِّين

أشرنا في المبحث التمهيدي إلى اختلاف علمائنا وباحثينا ودارسينا في تسمية هذا النوع من الاشتقاق وقلنا: إن بعضهم يطلق عليه مصطلح (الاشتقاق الأصغر)، وبعضهم يطلق عليه (الاشتقاق الصغير)، وبعضهم يطلق عليه (الاشتقاق العام)، وقد اكتفى بعضهم بإطلاق مصطلح الاشتقاق مجرَّدًا من الوصف. وقد آثرنا أن نطلق عليه مصطلح (الاشتقاق الصرفي) في مقابل النوع الآخر الذي أطلقنا عليه (الاشتقاق اللغوي) وذلك للسبب المشار إليه سابقًا؛ وهو أنه المراد عند علماء النحو والصرف والمتبادر إلى أذهانهم عند الإطلاق في مقابل النوع الآخر الذي عُنِي به اللغويون وأصحاب المعاجم.

وفي هذا الفصل سنحاول -بإذن الله تعالى- أن نلقي ضوءًا كاشفًا على طبيعة هذا الاشتقاق الصرفي ومفهومه عند النحويين والأصوليين، ومحاولين في ضوء ذلك رصد أيِّ تطور يصيب مفهومه وطبيعة النظر إليه.

obeikandl.com

المبحث الأول

الاشتقاق الصرفيُّ في تصوُّر النحويين

(تنويه): مما تجدر الإشارة إليه أنَّ علماء العربية القدامى قد اختلفوا في قبول مبدأ الاشتقاق في الكلمات العربية؛ فمنهم من أنكره كلية وادَّعى أن الكلم كلَّه أصلٌ وليس منه شيء اشتقَّ من غيره ، ومنهم من اتخذ الاتجاه المضاد فرأى أن الكلم كلَّه مشتق من غيره، ونسب هذا إلى أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ)، وزعم بعضهم أن سيبويه (ت ١٨٠ هـ) كان يرى ذلك.

وتوسطت طائفة فذكرت أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق؛ ومن هذه الطائفة عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦ هـ)، وأبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ)، وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، وأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ)، وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، وأبو عمر الجَرْمِيُّ (ت ٢٢٥ هـ)، وأبو عثمان المازنيُّ (ت ٢٤٩ هـ)، وأبو العباس المبرِّد (ت ٢٨٦ هـ)، وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ)، وكذلك: علي بن حمزة الكسائيُّ (ت ١٨٩ هـ)، ويحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٦ هـ)، وأبو عمرو إسحاق بن مرار الشيبانيُّ (ت نحو ٢٠٦ هـ)، وابن الأعرابيِّ (ت ٢٣١ هـ)، وأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)[٨١] [٨٢].

وقد أشار جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) إلى أن تفريع الناس إنما هو على هذا القول الأخير، وحكم على القول الثاني بأنه تخليط لا يعدُّ قولًا؛ معلِّلًا بأنه لو كان كل منها فرعًا للآخر لدار أو تسلسل -وكلاهما

مُحال؛ لأنه يثبت أن لكل منها أنه فرع، وبعض ما هو فرع لا بدَّ أنَّه أصل ضرورة أن المشتق كلَّه راجع إليه، وأنه لا يقال هو أصل وفرع بوجهين؛ لأن الشرط اتحاد المعنى والمادة وهيئة الترتيب، مع أنَّ كلًّا منهما حينئذ متفرِّع عن الآخر بذلك المعنى[٨٣].

وقد كان هؤلاء القائلون بهذا الاشتقاق الصرفي يستغنون به عن غيره من أنواع الاشتقاق الأخرى ولا يحفلون إلا به، وكانوا يتركون القول بالأنواع الأخرى إلى حفظة اللغة ونقلتها مع استرواحهم إليها وتعلُّلهم بها عند الضرورة أو عند خفاء أصل الكلمة أو معناها.

أولًا: الاشتقاق الصرفيُّ عند أصحاب المؤلفات الاشتقاقية[٨٤]

تنبَّه علماء العربية القدماء إلى فكرة الاشتقاق منذ بدءوا يبحثون في اللغة، وربطوا بين الألفاظ ذات الأصوات المتماثلة والمعاني المتشابهة، واتضحت لهم ناحية الأصالة والزيادة في مادة الكلمة[٨٥] فنتج عن ذلك أن حظي الاشتقاق بعدد من المؤلفات من قِبَل عدد غير قليل منهم؛ من أشهرهم: أبو العباس المفضل الضبِّيُّ (ت نحو ١٦٨ هـ)، وأبو عليٍّ محمد بن المستنير قطرب (ت ٢٠٦ هـ)، وأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ)، وعبد الملك بن قُرَيب الأصمعيُّ (ت ٢١٦ هـ)، وأبو نصر الباهليُّ (ت ٢٣١ هـ)، والمفضل بن سلمة (ت بعد ٢٥٠ هـ)، وأبو الوليد عبد الملك القيروانيُّ (ت ٢٥٦ هـ)، وأبو الفضل أحمد بن طاهر طيفور (ت ٢٨٠ هـ)، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦ هـ)، وأبو إسحاق الزَّجَّاج (ت ٣١١ هـ)، وأبو بكر محمد بن السريِّ السرَّاج (ت ٣١٦ هـ)، وأبو محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ)، وأبو محمد عبد الله بن درستويه (ت بعد ٣٣٠ هـ)، وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، وأبو

القاسم الزَّجاجيُّ (ت ٣٤٠ هـ)، وأبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، وأبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّانيُّ (ت ٣٨٤ هـ)، ويوسف الزَّجاجيُّ (ت ٤١٥ هـ)، وأبو عبيد البكريُّ (ت ٤٨٧ هـ)، والخوارزميُّ (ت ٥٦٠ هـ)، وجمال الدين الشريشيُّ (ت ٦٨٥ هـ)[٨٦].

وقد فقدت معظم هذه المؤلفات وعَدَتْ عليها عوادي الزمن فحالت دون وصولها إلينا[٨٧] باستثناء عدد قليل منها؛ كاشتقاق الأسماء للأصمعيِّ، واشتقاق ابن دريد، واشتقاق أبي بكر بن السراج، واشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته لأبي القاسم الزَّجاجيِّ[٨٨].

والملاحظ أن الاشتقاق في هذه الكتب التي وصلت إلينا لا يتعدَّى أخذ اسم من اسم آخر يشترك معه في الحروف الأصلية، وكذلك لا يتعدَّى محاولة الإشارة إلى الاسم المأخوذ منه دون أن يكون لذلك عندهم قاعدة تضبط هذا الأخذ وتحكمه، والملاحظ كذلك أنَّهم يخلطون فيما يتعلق بالتسميات التي يطلقونها على أقسام الاشتقاق، ويخلطون كذلك فيما يتعلق بالأصل المأخوذ منه؛ فتارة يشيرون إلى أنه اسم، وتارة يشيرون إلى أنه فعل. وهذه كانت سمة التأليف في هذا الموضوع عند المتقدمين.

وبالإضافة إلى ما سبق فهناك ملحوظات قد خرجتُ بها من خلال تعاملي مع الكتب التي وصلت إليَّ من هذه المؤلفات، ومن أهم هذه الملحوظات ما يلي:

١- أن الأصمعيَّ وابن دُرَيْد قد حدَّدا المجال الذي دارا فيه في مؤلفيهما ؛ إذ قصرا كتابيهما على الأسماء دون الأفعال؛ ومن ثم كانت الفكرة التي نخرج بها عن مفهوم الاشتقاق عندهما غير تامة.

٢- أن الأصمعي يُعنَى بالرابطة أو العلاقة المعنوية لا اللفظية في كثير من الأحيان؛ يدلُّك على هذا قول الأصمعي: جَهْوَر: اشتقَّ من عظم الكلام وضخمه، يقال: فلان يُجَهْوِرُ في كلامه، ورجلٌ جهوريٌّ[٨٩] وقال في موضع آخر: الجرِّيت: الدليل؛ اشتقَّ من أنه يهتدي لمثل جرت الإبرة[٩٠]. وقال في موضع آخر: دَهْم: اشتقَّ من السواء؛ يقال: ادْهَم عليه الليل[٩١].

٣- يخيَّل إليَّ أن الاشتقاق عند الأصمعي وابن دريد كان الغرض الأساسي منه: رد الكلمة -في سبيل الكشف عن معناها- إلى ما يُعتقَد بأنه أصل لها. وربما حالفهم الحظ والتوفيق في ذلك تارة وربما خذلهم أخرى، ومما يؤيِّد كلامي في هذه الجزئية ما يلي:

- يقول الأصمعيُّ: دُجانة: اشتقَّ من الدَّجن. والدَّجْن: ظلمة الغيم وإطباقه السماء وإلباسه برمل وندى[٩٢].

ويقول السَّبْرة: اشتق من السَّبْرة. والسَّبْرة: الغداة الباردة[٩٣] ثم يذكر شاهدًا على كلامه.

- ويقول ابن دريد: واشتقاق معيص من المَعْص. والمَعْص: وجعٌ يُصيب الرجل في عصبه من كثرة المشي. مُعِص الرجل فهو ممعوص ومَعِيص...[٩٤].

٤- لوحظ أن الأصمعيَّ وابن دريد لم يكونا يستوحيان في ذلك مبدأ ثابتًا ولا ينهجان نهجًا مطردًا موحدًا؛ حيث نراهم يشتقون من المصادر أحيانًا، ومن الصفات أحيانًا، ومن الأفعال أحيانًا؛ ففي حين نرى الأصمعي يشتق الجحَّاف من الجَحْف[٩٥]، وأكتل من التكتيل أو الكتال[٩٦]، ومُهلهَل من الهَلْهَلة[٩٧]. ومِكْرَز من الكُرْز[٩٨] -وكلها مصادر- يشتق

سفيان من: سَفَت الريحُ الترابَ[٩٩]. وعُرْوَة من: عَرَوْتُ فلانًا، فأنا أعروه[١٠٠]. والجلاس من: جلس يجلس -وكلها أفعال- يشتق رائش من راشٍ[١٠١] وهي صفة مشتقة. وبينما يشتق ابن دريد المَعيص من المَعْصِ[١٠٢]. والسليط من السلاطة[١٠٣]. والفَضْل من الفَضْل[١٠٤] -وكلها مصادر- يشتقُّ السلطان من السَّليط[١٠٥] -وهي صفة مشبهة- ويشتق تمَّام من تمَّم[١٠٦] وهي فعل.

٥- ونرى ابن دريد في بعض الأحيان يُخضِع الأسماء الجامدة كاليربوع والرياح وغيرهما إلى الاشتقاق، يؤيِّد ذلك قوله: واشتقاق يَرْبُوع من دُوَيِّبة، وهو يفعول؛ إما من قولهم: رَبَع بالمكان، إذا قام به، أو من قولهم: ارتَبَعَ الجمل، وهو عَدْوٌ شبيه بالتقريب ... واشتقاق رياح من جمع ريح، وأصله من الواو[١٠٧].

٦- يبدو أن مفهوم الاشتقاق عند الأصمعي وابن دريد كان يتحكم فيه -إلى حد كبير- غرضهما منه في الكشف عن معاني تلك الألفاظ التي يبحثونها، وقد لوحظ أنه كان يكفي عندهما أن يكون بين لفظتين متشابهتين صلة أو وشيجة معنوية ليكون بينهما اشتقاق، مهما يكن نوع هذه الصلة وتلك الوشيجة، ومدى صلاحيتها للربط الاشتقاقي بين اللفظتين، ولعلَّ عدم تقيُّد الرجلين باتخاذ المصدر أصلًا للمشتقات مع أنهما بصريان يثبت ما ذهب إليه كارل بروكلمان من أن متأخري النحاة بالغوا فيما عزَوه إلى البصريين والكوفيين من خلاف في مذاهب النحو[١٠٨].

٧- وإذا ما انتقلنا إلى أبي العباس المبرد (ت ٢٨٦ هـ) وجدنا مفهوم الاشتقاق عنده أكثر تحديدًا ووضوحًا؛ فالأسماء المشتقة من غير النعوت مثل حنيفة، ومُضر، وعَيْلان، وقحطان، وثمود، وأجدل، وأخيل،

وحسَّان، وسمَّان، وتُبَّان اشتقاقها عنده من: الحنيف، مَضَر اللبن، والعَيْلة، والقحط، والثَمَد، والجَدْل، والخِيلان، والحُسَن أو الحس، والسمن أو السمِّ، والتبن أو التَبِّ[١٠٩]. واسم الفاعل واسم المفعول مشتقان عنده من الفعل، يقول في باب ما اشتقَّ للمذكر من الفعل: فمن ذلك ما كان اسمًا للفاعل، نحو: مجاهد، ومقاتل، وضارب، ومكرِم، ومستطيع، ومدحرِج؛ فكل هذا منصرف؛ لأنه لا مانع له من الصرف، وكذلك إن كان مفعولًا نحو: مُخْرَج ومضروب ومستطاع؛ لأنها أسماء مشتقة[١١٠].

٨- وجاء أبو إسحاق الزَّجَّاج (ت ٣١١ هـ) فقرَّر: إن كلَّ لفظين اتفقا ببعض الحروف، وإن نقصت الحروف أحدهما عن الآخر، هما مشتقان؛ فالرَّجُل مشتق من الرَّجْل، والعَقْل مشتقٌّ من العاقول. وهذا كله بحسب ظهور المعنى ووضوحه بين المشتقَّين[١١١].

والزَّجَّاج مع أنَّه يوسِّع دائرة مفهوم الاشتقاق -كما أشرنا في الفقرة السابقة- إلا أنه متحفظ فيما يتعلق بردِّ الكلمات الأعجمية إلى أصول عربية فيقول: وقال بعض أهل اللغة: لوط مشتق من لُطْت الحوض، إذا مَلَّسْته بالطين. وهذا غلطٌ؛ لأنه من الأسماء الأعجمية وليس من العربية، فأما: لُطْتُ الحوض، وهذا أَلْوَطُ بقلبي من هذا، فمعناه: ألصق بقلبي. واللِّيط: القشر. وهذا صحيح في اللغة- ولكن الاسم أعجمي كإبراهيم وإسحاق؛ لا نقول: إنه مشتق من السُّحق وهو البعد[١١٢].

٩- وإذا ما انتقلنا إلى أبي القاسم الزَّجاجيِّ (ت ٣٤٠ هـ) وجدنا فكرة الاشتقاق عنده تبدو أكثر وضوحًا وتحديدًا، فقد جعل كتابه في الاشتقاق خاصًّا باشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته -وكلها صفات مشتقة- وإن كان يتفق مع سابقيه في أنَّ الغرض من الاشتقاق إنما هو

الوصول إلى المعاني؛ فالتوَّاب عنده: فعَّال، من: ثاب يثوب، أي: يقبل توبة عباده[١١٣]. والواسع: الغني، يقال: فلان يعطي من سعة، أي: من غنى وجدة[١١٤]. والبديع: المبتدِع الأشياء ابتداء من غير أصل ولا أوَّل[١١٥]. والكافي: اسم فاعل، من:كفي يكفي، فهو كافٍ... فالله -عَزَّ وَجَلَّ- كافي عباده؛ لأنه رازقهم وحافظهم ومصلح شئونهم، فقد كفاهم كما قال الله -عَزَّ وَجَلَّ- ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦][١١٦]. والشاكر: اسم الفاعل من: شكر يشكر فهو شاكر وشكور، والشكر مقابلة المنعم على فعله[١١٧]. والغفور: السَّتُور؛ يقال غفرت الشيء أغفره غَفْرًا إذا سترته، فأنا غافر وهو مغفور، أي: مستور، ومنه سُمِّي جُنَّة الرأسِ المِغْفَر؛ لأنه يستر الرأس، فالله -عَزَّ وَجَلَّ- غفور لذنوب عباده، أي: يسترها ويتجاوز عنها[١١٨]. والحليم: اسم الفاعل من: حَلُم فهو حليم[١١٩]. والعَلِيُّ: فعيل من العلوِّ والعلاء، والعلاء: الرفعة والسناء والجلال[١٢٠]. والشهيد في اللغة: بمعنى الشاهد كما أنَّ العليم: بمعنى العالم والرحيم: بمعنى الراحم[١٢١].

ويدور منهج أبي القاسم في إبراز اشتقاق الأسماء حول أربعة أمور: الوزن، واسم الصيغة، والأصل، والمعنى. وقد يقتصر على بعضها فيذكر المعنى فقط أو اسم الصيغة والأصل فقط، أو الوزن والأصل والمعنى، كما يتضح من النماذج التي اقتبسناها من كتابه والتي يتضح فيها أنه -كسابقيه- لم يتقيَّد بالنظرية البصرية التي تجعل المصدر أصل المشتقات، ولا بالنظرية الكوفية التي تجعل الفعل أصلًا لها، وإنما يُرجِع بعض المشتقات إلى الفعل، ويُرجِع بعضها إلى المصدر. وقد لاحظت من خلال اطلاعي على كتابه؛ أنه يُرجِع كلمتين على صيغة واحدة وهما الحليم والعَلِيُّ إلى أصلين مختلفين؛ حيث يرجع الحليم إلى الفعل حَلُم، ويرجع

العَليَّ إلى المصدر العُلُوِّ أو العلاء. وربما يعود سبب ذلك إلى أحد أمرين:

الأول: عدم تبلور فكرة أصل الاشتقاق في عهده. والثاني: ما رواه القفطي من أن طريقته في النحو كانت متوسطة بين مدرستي البصرة والكوفة[١٢٣].

يُضاف إلى ما سبق أن الاشتقاق بهذا المفهوم المتواضع كان أمره خافيًا على كثير من هؤلاء كما حُكِي عن بعضهم؛ حيث حُكِي عن أبي عبد الله محمد بن المعلَّى الأزديِّ (ت ٢٤٣هـ) أنه قال في كتاب (الترقيص): حدثني هارون بن زكريا عن البلعي عن أبي حاتم، قال: سألت الأصمعي: لِمَ سُمِّيَتْ (مِنًى) مِنًى؟ قال: لا أدري. فلقيت أبا عبيدة (ت ٢٠٩هـ) فسألته، فقال: لم أكن مع آدم حين علَّمه الله هذه الأسماء، فأسأله عن اشتقاق الأسماء. فأتيت أبا زيد فسألته، فقال: سُمِّيت مِنًى لما يُمْنى فيها من الدماء[١٢٤]. ويُحكَى أن ابن خالويه ذكر في (شرح مقصورة ابن دريد) أنه قال: سمعت ابن دريد يقول: سألت أبا حاتم عن ثادق اسم فرس؛ من أي شيء اشتق؟ فقال: لا أدري، فسألت الرِّيَاشِيَّ (ت ٢٥٧هـ) عنه فقال: يا معشر الصبيان إنكم لتتعمَّقون في العلم. فسألت أبا عثمان الأُشناندانى (ت ٢٨٨هـ) عنه فقال: يقال: ثَدَقَ المَطَرُ، إذا سال وانصبَّ، فهو ثادق؛ فاشتقاقه من هذا[١٢٥]. وقال أبو بكر الزُّبَيْدِي (ت ٣٧٩هـ) في طبقات النحويين: وسئل أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل، فلم يعرف، فمرَّ أعرابيٌّ مُحْرِم فأراد السائل سؤال الأعرابي، فقال له أبو عمرو: دعني، فإني ألطفُ بسؤاله وأعرف. فسأله، فقال الأعرابي: استفاد الاسم من فعل السير. فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعُجْبِ؛ ألا تراها تمشي

العِرِضْنَةَ خيلاء وتكبرًا"[١٢٦].

أضف إلى ذلك أنه قد يكون الربط بين الكلمتين المأخوذة، والمأخوذ منها ربطًا ساذجًا غير مقنع، ومما يدلُّ على ذلك ما حكاه الجلال السيوطيُّ عن حمزة بن الحسن الأصبهانيِّ (ت ٣٦٠ هـ) أن يحيى بن عليِّ بن يحيى المنجم (ت ٣٠٠ هـ) سأله بحضرة عبد الله بن أحمد بن حمدون النديم: من أيِّ شيء اشتُقَّ الجِرجِير؟ فقال: لأن الريح تجرجره. قال: وما معنى تُجرْجِرُه؟ قال: تُجَرِّرُهُ. قال: ومن هذا قيل للحبل: الجرير؛ لأنه يُجَرُّ على الأرض. قال: والجَرَّةُ لِمَ سُمِّيت جَرَّة؟ قال: لأنها تُجَرُّ على الأرض. فقال: لو جُرَّت على الأرض لانكسرت. قال: المجرَّة لِمَ سُمِّيت مجرَّة؟ قال: لأنَّ الله جرَّها في السماء جَرًّا. قال: فالجُرجُور الذي هو اسم المائة من الإبل لِمَ سُمِّيت به؟ فقال: لأنها تُجَرُّ بالأزمَّة وتقاد ... .

قال: فالفضيل المجَرُّ الذي شُقَّ لسانُه؛ لئلا يَرضَع أمَّه، ما قولك فيه؟ قال: لأنهم جرُّوا لسانه حتى قطعوه. قال: فإن جرُّوا أذنه فقطعوها نُسَمِّيه مُجَرًّا؟ قال: لا يجوز ذلك. فقال يحيى بن علي: قد نقضت العلَّة التي أتيت بها على نفسك، ومن لم يدرِ أن هذا مناقضة فلا حسَّ له"[١٢٧].

وحُكِي أن حمزة الأصبهاني ذكر في كتابه الموازنة أن أبا إسحاق الزَّجَّاج كان يزعم أن كلَّ لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى، فإن إحداهما مشتقة من الأخرى، فالرَّحل عنده مشتقٌّ من الرحيل، والثَّور إنما سمِّي ثورًا؛ لأنه يثير الأرض، والثَّوب إنما سُمِّي ثوبًا؛ لأنه ثاب لباسًا بعد أن كان غزلًا. وزعم أنَّ القُرنان إنما سمِّي قُرنانًا؛ لأنه مطيق لفجور امرأته كالثور القُرنان، أي:

المطيق لحمل قرونه"[١٢٨].

ولم يكد ينتصف القرن الرابع الهجريُّ حتى رأينا البحث في الاشتقاق يستقرُّ على أمور أقرها جمهرة العلماء، واعترفوا بها، وأصبح الاشتقاق يعني -عندهم-: "استخراج لفظ من لفظ آخر متَّفق معه في المعنى والحروف الأصلية"؛ فإذا اتَّحد المشتَقُّ، والمشتَقُّ منه في ترتيب الحروف سُمِّي هذا بالاشتقاق العام أو الأصغر أو الصغير، وإلا فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبر.

ويرجع الفضل في مثل هذا التقسيم الثنائي إلى فيلسوف العربية أبي الفتح عثمان ابن جني الذي صرَّح بهذا في غير موضع في كتابه الموسوم بالخصائص،كما أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عند أقسام الاشتقاق في موضعه من هذا البحث.

ونظرًا لما طرأ على مفهوم الاشتقاق من تطوُّر مع منتصف القرن الرابع الهجري أجد لزامًا عليَّ أن أُفرِد بالحديث عددًا من أبرز علماء القرن الرابع الذين كان لهم تصوُّرهم الواضح لمفهوم الاشتقاق الصرفي في العربية كالرُّمَّاني وابن جنِّي.

ثانيًا: مفهوم الاشتقاق عند الرُّمَّاني (ت ٣٨٤ هـ)

عرَّف أبو الحسن الرُّمَّاني الاشتقاق الصرفي بقوله: "هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل"[١٢٩].

وشرحه أبو البقاء العُكبَريُّ (ت ٦١٦ هـ) وبيَّن المراد بالأصل والفرع في قوله: "والأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا

أوَّليًّا. والفرع لفظٌ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ إليه معنى زائد على الأصل. ثم مثَّل لذلك بـ"الضَّرب"؛ فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسمَّاة ضَرْبًا، ولا يدلُّ لفظ الضَّرْب على أكثر من ذلك، فأما: ضَرَبَ ويَضْرِبُ وضَارِب ومضروب ففيها حروف الأصل، وهي الضاد والراء والباء، وزيادة لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضَّرب ومعنى آخر[١٢٩].

ثالثًا: مفهوم الاشتقاق عند ابن جني (ت ٢٩٣ هـ)

أطلق أبو الفتح على هذا النوع من الاشتقاق مصطلح الاشتقاق (الصغير أو الأصغر)، وعرَّفه بقوله: "فالصغير أن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرَّاه، وتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه، نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم ... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوَّلته، وبقية الأصول غيره كتركيب: (ض ر ب)، (ج ل س)، (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك"[١٣٠].

ويُفهَم من تعريف أبي الفتح أنه يرى أن المادة الثلاثية التي هي جذر الكلمة هي أصل الاشتقاق، ومادته التي تدور حولها كل المشتقات، فمثلًا مادة (ج ل س) يُؤخَذ منها كل ما يتعلق بمعنى الجلوس من تصاريف سواء أكان مصدرًا، أم فعلًا، أم وصفًا، أم غير ذلك. وكذا بقية الأصول الثلاثية غيرها.

ويُفهَم مما تقدَّم كذلك أن مفهوم الاشتقاق الصرفي عند أبي الفتح يخالف ما استقرَّ عند النحويين والصرفيين حتى نهاية القرن الرابع الهجري

من أنه: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل "؛ لأنَّ أبا الفتح قد جاء بتعريف جديد يقوم على أخذ التصاريف المختلفة من مادة الجذر، وهو بهذا المفهوم الجديد يُعَدُّ رائدًا لعلم اللغة الحديث الذي تبنَّى وجهة النظر هذه بعد نحوٍ من ألف عام فأشار إلى أن أصل المشتقات جميعًا هو المادة المعجمية التي أشرنا إليها عند ابن جنِّي. وسوف نعالج قضية الأصل الاشتقاقي في الفصل القادم بإذن الله تعالى؛ لِمَا لها من أهمية في إكمال الصورة التي نخرج بها عن تصوُّر القوم للاشتقاق ومفهومه في العربية.

رابعًا: مفهوم الاشتقاق عند علماء القرنين السادس والسابع الهجريين

ظلَّ مفهوم الاشتقاق على ما هو عليه حتى جاء القرن السادس فبدأ يأخذ شكلًا أكثر تطوُّرًا وتحديدًا مما كان عليه من قبل، وبدأ العلماء يبحثون عن المناسبة بين الألفاظ؛ لإيجاد ما هو عامٌّ مشترك بينها؛ فهاهو الميدانيُّ أحمد بن محمد (ت ٥١٦ هـ) يعرِّف الاشتقاق بقوله: "هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب فتردُّ أحدهما إلى الآخر"[١٣١].

وقد جاء في كليَّات أبي البقاء العُكبَريِّ (ت ٦١٦ هـ)[١٣٢] أنَّه قيل: إن الاشتقاق "أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى". وجاء في موضع آخر في المصدر نفسه[١٣٣] أنه قيل: إن الاشتقاق "ردُّ كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى". وهو بهذا يشير إلى تعريف الميدانيِّ المشار إليه في الفقرة السابقة وإن لم ينسبه[١٣٤].

والاشتقاق عند ابن الزملكانيِّ النحويِّ البلاغيِّ (ت ٦٥١ هـ): "هو أن تأتي بألفاظ يجمعها أصل واحد ويكون معناه مشتركًا كما أن حروفه

الأصول مشتركة، فيزيد على معنى الأصل تغاير اللفظتين بوجه، كضَرَبَ ويضرب واضرب وضارب ومضروب وضَروب وضرَّاب ومَضْرِب، فإن ذلك كلَّه مشتقٌّ من الضَّرب"[١٣٥].

ولم يرتضِ ابن عصفور الإشبيليُّ (ت ٦٦٩ هـ) تعريف الاشتقاق - الذي حدَّه به أكثر النحويين- القائل بأنه: "إنشاء فرع من أصل يدلُّ عليه نحو أحمر، فإنه مُنْشَأ من الحمرة وهي أصل له، وفيه دلالة عليها"[١٣٦]. وقال: "وهذا الحدُّ ليس بعامٍّ للاشتقاق الأصغر؛ لأنه قد يقال: هذا اللفظ مشتقٌّ من هذا من غير أن يكون أحدهما مُنْشَأ من الآخر؛ وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحدًا ومعناهما متقاربين؛ وذلك نحو ما ذهب إليه أبو عليٍّ في (أَولَق) في أحد الوجهين من أنه مأخوذ من: وَلَقَ يَلِقُ، إذا أسرع؛ وذلك لأن الأولق: الجنون، وهي مما يوصف بالسرعة.

فلما كانت حروف (أولق) - إذا جَعلتَه أفعل - و(ولَق) واحدة ومعناهما متقاربين؛ لأن الجنون ليست السرعة في الحقيقة، بل يقرب معناها من معنى السرعة، جعل الأولق مشتقًّا من (ولق)، لا بمعنى أنَّ (الأولق) مأخوذ من وَلَقَ، بل يريد أن (الأولق) حروفه الأصول: الواو واللام والقاف، كما أن (ولق) كذلك.

ويستدلُّ على ذلك بأن العرب جعلت هذه الأحرف دالة على السرعة، والأولق قريب في المعنى من السرعة، فحروفه الأصول: الواو واللام والقاف، وهمزته زائدة، فيجعل سبب اتفاق (الأولق) و(ولق) في اللفظ تقاربهما في المعنى؛ لأن هذا الاتفاق بين اللفظين وقع بالعرض، كاتفاق الأسود والأبيض في لفظ الجَوْن؛ إذ لا جامع من طريق المعنى بين

(الجَوْن) الذي يراد به الأبيض، و(الجَوْن) الذي يراد به الأسود.

فإن قيل: فكيف يجوز أن تقول: هذا اللفظ مشتق من هذا اللفظ. وأحدهما ليس بمأخوذ من الآخر، وقولك: مشتقٌّ يعطي أخذ صاحبه من الآخر؟

فالجواب: أن هذا على طريق المجاز، كأنهما لاتحاد لفظيهما، وتقارب معنييهما قد أخذ أحدهما من الآخر؛ كما تقول في الشخصين المتشابهين: هذا أخو هذا، تشبيهًا لهما بالأخوين. ولمَّا خفي هذا الوجه من الاشتقاق على بعضهم ردَّ قول من زعم أن اسم الله تعالى مشتقٌّ من الوَلَه أو من غير ذلك؛ لأن الله - هذا اللفظ - قديم؛ لأن أسماء الله تعالى قديمة، والوله لفظ محدث، والمشتقُّ منه قبل المشتقِّ، فيلزم على هذا أن يكون المحدثُ قبل القديم؛ وذلك خَلْف. ولو علم أنه قد يقال: هذا اللفظ مشتقٌّ من هذا. وإن لم يكن مأخوذًا منه - كما قدمنا - لم يُنكر ذلك"[١٣٧].

ورأى الرجل أن الحدَّ الجامع لهذا الضرب من الاشتقاق هو: "عقد تصاريف تركيب الكلمة على معنى واحد وهو الضَّرب"[١٣٨]. وهو مع ذلك يشير إلى أن أكثر الاشتقاق، ومعظمه داخل تحت ما حدَّه النحويون به من أنه "إنشاء فرع من أصل يدلُّ عليه"[١٣٩].

ويُفهَم من كلام ابن عصفور أمور منها:

١- أن مفهوم الاشتقاق عند الرُّمَّانيِّ قد فرض نفسه على كثير من النحويين من بعده.

٢- أن ابن عصفور اعترض عليه بأنه ليس بعامٍّ لهذا النوع من

الاشتقاق، وإن كان أكثره ومعظمه داخلًا تحته.

٣- أنه يجيز ما يُدعَى بالاشتقاق المجازي.

٤- أن الاشتقاق عنده أوسع من الأخذ؛ إذ إن الأول يتضمن الثاني وزيادة.

٥- أن حدَّ الاشتقاق عنده هو: "عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين، وذلك نحو ردَّ ضارب وضرَّاب وضَروب ومضرَاب وغير ذلك إلى معنى واحد وهو الضرب.

وقد حدَّه رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) بقوله: "الاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد"[١٤٠].

ويفهم من حدِّ الرضي أن الرجل يجمع بين موقفين أو تصورين مختلفين للاشتقاق أحدهما: تصوُّر جُلِّ النحويين الذي يُفهَم منه أن الاشتقاق يكون بين كلمتين إحداهما أصل والأخرى فرع منه. والآخر تصوُّر ابن جنِّي الذي يُفهَم منه أنه يكون بين كلمتين راجعتين إلى أصل واحد قد يكون هذا الأصل هو المادة الثلاثية؛ وبهذا نلمح تطوُّرًا ذا قيمة في مفهوم الاشتقاق عند الرجل.

وينقل السيوطيُّ في الأشباه والنظائر[١٤١] عن أبي البقاء العُكبَريِّ أن أقرب عبارة قيلت في حدِّ الاشتقاق ما ذكره الرُّمَّانيُّ وهو قوله: "الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل". وشرح التعريف بقوله: "فالأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوَّليًّا، والفرع: لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمُّ

إليه معنى زائد على الأصل، والمثال في ذلك الضَّربُ مثلًا؛ فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك. فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الأصل وهي : الضاد والراء والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر".

ونقل السيوطيُّ كذلك عن الزملكانيِّ في شرح المفصل أن مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات: "الخلاف في حدِّ الاشتقاق، فقال بعضهم: هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ [الروم: ٤٣] وقوله -عليه الصلاة والسلام-: «ذُو الوَجْهَيْنِ لا يَكُونُ عِنْدَ الله وَجِيهًا»، وأما قوله تعالى: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] فشبهَ المشتق وليس به؛ لأنَّ الجنا ليس في معنى الاجتنان. وقال بعضهم: الاشتقاق أن تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغير ما"[١٤٢]. وشرح هذا الحدَّ -الذي هو حدُّ الميدانيِّ- بقوله: "أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق، وأما المشاركة في الحروف الأصول؛ فلأنهم لا يقولون: إنَّ الكاذب والمائن من أصل واحد، وأما التغيير من وجه فلا بدَّ منه وإلا لكان هو إيَّاه"[١٤٣].

ونقَل في المزهر[١٤٤] عن شرح التسهيل أن الاشتقاق: "أَخْذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى، ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها".

ويتضح مما سبق من تعريفات الاشتقاق أنها تتفاوت في حرصها على

الصلة اللفظية والمعنوية بين المشتقِّ والمشتقِّ منه، ويتضح كذلك أن بعضها يتناول الاشتقاق باعتباره علمًا **Etymology** وأن بعضها يتناوله باعتباره عملًا **Derivation**. وقد أشار إلى هذا الشيخ محمد بن أعلى التهانوي الهنديُّ (ت بعد ١١٥٨ هـ) في قوله: "الاشتقاق عند أهل العربية يُحَدُّ تارة باعتبار العلم -كما قال الميدانيُّ: "وهو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في أصل المعنى والتركيب فتردُّ أحدهما إلى الآخر"؛ فالمردود مشتقٌّ والمردود إليه مشتقٌّ منه -وتارةً باعتبار العمل- كما يقال: هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالًّا على معنى يناسب معناه. فالمأخوذ مشتقٌّ والمأخوذ منه مشتقٌّ منه"[١٤٥].

خامسًا: مفهوم الاشتقاق عند المحدثين من النحويين

أشرنا من قَبْل إلى أن دراسة المحدثين للاشتقاق كانت باعتباره وسيلة من وسائل تنمية لغتنا العربية، وطريقة من طرق تنمية ألفاظها وتوليدها. أما عن تصوُّرهم لمفهوم الاشتقاق الصرفي فهو مختلف عن تصوُّر القدماء؛ لأنهم أفادوا من آرائهم -من ناحية- واطَّلعوا على الاتجاهات الغربية الحديثة وأفادوا منها -من ناحية أخرى- وألَمُّوا ببعض اللغات السامية الأخرى، وما كُتِبَ فيها -من ناحية ثالثة- فخرجت آراؤهم وتصوُّراتهم دقيقة وناضجة إلى درجة كبيرة فيما يتعلَّق بمفهوم الاشتقاق وما يتعلَّق الأصل الاشتقاقيِّ كما سيتَّضح في هذا البحث بإذن الله تعالى.

وإذا بدأنا بالدكتور إبراهيم أنيس، وأردنا الوقوف على تصوُّره لطبيعة الاشتقاق الصرفيِّ وجدناه يقول: "وأما الاشتقاق العام، وهو الذي يُسمَّى أحيانًا بالاشتقاق الصغير؛ فهو أن تشتق من الفعل (فهم) مثلًا صيغًا أخرى مثل: فاهم، ومفهوم، وتفاهم ... إلخ[١٤٦] ويرى أنه: "ليس هناك

أي ارتباط عقليٌّ منطقيٌّ بين حروف: الفاء والهاء والميم وبين المعنى العام الذي يُستفاد من تلك الصيغ وهو الإدراك، وإلا ترتب على هذا أن نتصوَّر نوعًا من الارتباط بين حروف الفعل (أدرك) وحروف الفعل فهم؛ لأن لكلٍّ منهما نفس الدلالة وهو ما لا يقبله اللغويُّ الحديث كما يترتَّب على هذا أن ننكر من اللغة تلك المئات من الكلمات التي اشتركت لفظًا واختلفت معانيها اختلافًا بيِّنًا"[١٤٧].

وأشار الرجل إلى أن كثيرًا من تلك الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا وجود لها فعلًا في نصٍّ صحيح من نصوص اللغة، فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ وما اشتقَّ فعلًا واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل أو اسم مفعول مرويَّيْن في نصوص اللغة، فقد لا يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى كليهما من فعل من الأفعال فالمشتقَّات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضًا في الوجود وبهذا يجدر بنا أن نتصوَّر أن الأفعال أو المصادر حين عُرفت في نشأتها عرفت معها مشتقَّاتها فقد تظلُّ اللغة قرونًا وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدر وحده، حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتقُّ منها[١٤٨].

وأضاف د. أنيس أنَّ هذا النوع من الاشتقاق ليس إلا نوعًا من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب وتلجأ إليه المجامع اللغوية؛ للتعبير عما قد يُستحدَث من معانٍ، مما يساعد اللغة على مسايرة التطور الاجتماعيِّ[١٤٩].

ومذهب جمهور العلماء أنَّه لا يصحُّ القيام بهذا الاشتقاق إلا حين

يكون له سند من نصوص اللغة يبرهن على أن العرب قد جاءوا بمثله أو نظيره، وأنَّ هذا النظير كثير الورود في كلامهم المرويِّ عنهم[١٥٠].

وقد لُوحظ أن د. أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) يشير إلى أن الفعل هو مصدر اشتقاق الصفات التي هي صفة الفاعل والمفعول ... وهلمَّ جرًا، ثم يطوِّر رأيه في كتابه طرق تنمية الألفاظ فيعرِّف الاشتقاق بأنه: "استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية أو الجذر اللغوي مع اشتراك أفراد هذه المجموعة في عدد من الحروف وفي ترتيبها كما تشترك في الدلالة العامة"[١٥١].

وقد راق التعريف الأخير لكثير من المحدثين، فذكر بعضهم أنه أدق تعاريف الاشتقاق[١٥٢]، وتبناه الكثيرون؛ فالقزاز يعرفه بقوله: "أن يكون بين اللفظتين تناسب في الأحرف الأصلية وترتيبها، كاشتقاق الأفعال الماضية والمضارعة والأمر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأسماء التفضيل والزمان والمكان والآلة من المادة الواحدة"[١٥٣].

ويعرِّفه د. عبد الصبور شاهين بقوله: "استخدام العنصر المتغيِّر أساسًا -وهو الحركات- لتشخيص معنى المادة في صيغة مرادة"[١٥٤].

وقد أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أن هذا الاشتقاق عند المحدثين نظير يقابل الـ**Derivetion** مقابلة تامة[١٥٥].

والاشتقاق عند د. تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة)[١٥٦]. هو "ردُّ لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية ومناسبته له في المعنى"، ويشير في اللغة العربية معناها ومبناها[١٥٧] إلى أن الاشتقاق صلة

الرحم بين الصيغ، أي: اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثية معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهنَّ واحدة، وأشار الرجل إلى أن الاشتراك في المادة عند المعجميين يساوي الاشتقاق عند الصرفيين[١٥٨].

وقد ذكر د. داود عبده تعريف القدماء للاشتقاق بأنه: "أخذ كلمة من كلمة مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى"، أو"أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ". وقد اعتُرض على هذا التعريف بأنَّه لا يمكننا من التمييز بين المشتقِّ والمشتقِّ منه، وأشار إلى أنَّ عدم التميز كان وراء الخلاف المشهور حول أصل المشتقات والجدل الدائر حول ذلك. وخلص الرجل إلى التعريف التالي: "الاشتقاق هو أخذ كلمة معينة أو صيغة معينة من أصل معين بقواعد عامة استنادًا إلى معلومات لغوية موجودة في ذلك الأصل[١٥٩].

غير أن بعض المحدثين ممن كتبوا في الاشتقاق نهجوا نهج علماء الصرف القدماء في تعريفهم للاشتقاق؛ فهذا عبد الله أمين يعرفه بقوله: "هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها"[١٦٠]. وفؤاد ترزي يعرِّفه بقوله: "الاشتقاق في رأينا: أخذ لفظ من آخر آصل منه يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها، ومن البديهي أن يؤدِّي مثل هذا الاشتراك اللفظي إلى اشتراك معنوي بين اللفظتين يقرر نوعه صيغة اللفظ المشتقِّ"[١٦١].

وقد أكَّد المحدثون من علماء اللغة أن معرفة الجذر تتَّصل اتِّصالًا وثيقًا بالاشتقاق وطرقه في اللغة وأنه يعدُّ الوسيلة التي تتحقق بها الصلة بين

كلمات اللغة؛ تلك الصلة التي قوامها اشتراك الكلمات في جذر واحد ثابت لا يتغير وهو ما يعبِّر عنه المعجميون باسم الاشتراك في المادة (**Basic form**)؛ حيث إنهم يجعلون حروف هذا الجذر مدخلًا **Entry form** إلى شرح معاني الكلمات التي ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت هو في الحقيقة يشكل البنية الأساسية للكلمة[١٦٢].

وهنا لك قضايا أراها مهمة تساعد في الكشف عن تصوُّر القوم لطبيعة الاشتقاق، وتطوُّر مفهومه، وهي خمس قضايا:

أولًا: أهمِّيَّة الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة.
ثانيًا: علاقته بالصيغ والأوزان.
ثالثًا: العلاقة بينه وبين التصريف.
رابعًا: الصلة بينه وبين القياس.
خامسًا: الاشتقاق من الأعجمي وموقف العلماء منه.

وسيكون حديثي عن هذه القضايا حديثًا مختصرًا وبالقدر الذي تسمح به طبيعة البحث، وبالله التوفيق ومنه يستمدُّ العون:

أولًا: أهمية الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة

أدرك علماؤنا القدامى أهمية هذا النوع من الاشتقاق وفائدته ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في العربية الأصيل منها والدخيل فأشاروا إلى أنَّه يحتاج إليه لمعرفة الحرف الزائد من الأصلي يؤيِّد ذلك قول أبي العباس المبرد (ت ٢٨٦ هـ): "فأما (أولق) و(أيصر) فإنَّ في كلٍّ واحد منهما حرفين من حروف الزيادة؛ ففي (أولق) الهمزة والواو فلا بدَّ من الاشتقاق حتى يعلم أيُّهما الأصل؛ فإذا نظرت إلى (أولق) فإذا الفعل منه:

أَلِق الرجل فهو مألوق: إذا أصابه لَمَمٌ من الجنون، فعلمنا أن (الهمزة) أصل وأن الواو زائدة، فتقديره (فوعل) مثل: (كوثر)، فهو مضروب في النكرة والمعرفة ... وكذلك (أيصر) يُجمَع على (فِعال) فيقال في جمعه: إصار فتثبت الهمزة وتسقط الياء"[١٦٣].

وذكر ابن عصفور أنَّ الاشتقاق والتصريف يعرف بهما الزائد من الأصلي، وبيَّن ذلك في قوله: "إذا كان الحرف قد كثر وجوده زائدًا في موضع ما فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وقل وجوده أصليًّا فيه فينبغي أن يُجعَل زائدًا فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف حملًا على الأكثر نحو الهمزة إذا وقعت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف فإنها زائدة فيما عرف اشتقاق نحو: أصفر وأحمر. إلا ألفاظًا يسيرة فإنَّ الهمزة فيها أصلية؛ وهي (أرطى) في لغة من يقول: (أديم مأروط، وأيطَل)؛ لأنهم يقولون في معناه: إطل، وأيصر، وأولق، وإمَّعَة. فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف، نحو (أفكل) وجب حملها على الزيادة، وألا يُلتَفت إلى (أرطى) وأخواته؛ لقلتها وكثرة مثل أحمر[١٦٤].

وأشار ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) إلى أن الاشتقاق دليل يُعرَف به الحرف الزائد من الأصلي، ومثَّل لذلك ببعض الأمثلة[١٦٥]، وأشار في موضع آخر إلى أن الاشتقاق إذا ظُفِر به رجح على غيره من الأدلة، وإن خفي الاشتقاق حُكِم بمقتضى دليل غيره عُذِر من حكم بذلك، وعلى من اطلع على الاشتقاق ألا يحكم إلا بمقتضاه وإن لزم من ذلك مخالفة الأفضل. ومثَّل لذلك بنون (رُمَّان) وأشار إلى أنها أصلية؛ لثبوتها في قولهم: (مَرْمنة) وذكر أنَّ عدم الاشتقاق أو احتمال اشتقاقين رجح ما لزم منه كثرة النظائر على غيره، ومثَّل للأول بالعقيان -وهو الذهب- ووزنه

فِعْيَال كجِريان، أو فِعْلان كسِرْحان. وفِعلان أكثر نظيرًا، فالحمل عليه أولى[١٦٦].

وقد جعل الرضي الاشتقاق شاهدًا على زيادة الياء في نحو (فينان) مشيرًا إلى أنه من (الفنن) -وهو (الغصن)[١٦٧].

ويرى ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) أن الاشتقاق دليل على زيادة الهمزة وبخاصة إذا وقعت غير أولى، كما في نحو (شمأل) و(شأمل)؛ لأنها تحذف قولهم: شملت الريح تشمل[١٦٨].

والسيوطيُّ (ت ٩١١ هـ) ينصُّ على أن الاشتقاق من جملة ما يُعرَف به الزائد، ومثله شبه الاشتقاق، وذكر أنه بالاشتقاق يُستدَلُّ على أن ألف (ضارب)، وهمزة (اضرب)، وراء (ضرَّب) زوائد[١٦٩]، وذكر كذلك أنَّ: "منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكُّ فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلًا لها أنس بها وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت للغة"[١٧٠].

وقد تنبَّه المحدثون إلى فائدة الاشتقاق وأهميته كما تنبَّه القدماء؛ يقول د. حلمي خليل: "وما من شك في أن هذه الطريقة في تخليق الكلمات وتولُّدها بعضها من بعض تجعل من اللغة جسمًا حيًّا تتوالد أجزاؤه ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة تعلن عند عدد ضخم من الكلمات المفككة المنعزلة لو لم يكن الاشتقاق على هذه الصورة يربط بينها"[١٧١]. واستطرد قائلًا: "ومن ناحية أخرى كان لوجود الاشتقاق في العربية على هذه الصورة شأن كبير في تحديد أصالة الكلمات فيها، وسبيلٌ لمعرفة الأصيل من الدخيل؛ لأن الكلمة الد خيلة في العربية تبقى غالبًا في معزل عن سلسلة المشتقات المتجانسة المترابطة؛ حيث لا نجد لها أصلًا لا

من ناحية اللفظ ولا من ناحية الدلالة يمكن أن يلحق بها، إلا ما تعسف اللغويون فيه فكلمات مثل: (الصراط) (والفردوس) وغيرها من الألفاظ المعربة لا نجد لها في العربية أصلًا؛ إذ لا توجد مادة (ص ر ط) أو مادة (ف ر د س)؛ لأن وجود سلسلة من المشتقات دليلٌ على غربة مثل هذه الكلمات عن العربية غير أنَّ بعض الكلمات الدخيلة والمعربة قد يُشتقُّ منها أحيانًا بعض الكلمات، ولكن على طريقة العربية في الاشتقاق مثل دوَّن وتدوينًا وهما مشتقتان من كلمة (الديوان) الفارسية الأصل، ومع ذلك فإن قلَّة عدد المشتقَّات كما أشرنا في هذه المواد، يعلن عن عدم أصالتها في العربية[١٧٢].

ثانيًا: علاقة الاشتقاق بالصيغ والأوزان

يوضِّح أحد الباحثين المحدثين طبيعة هذه العلاقة وأهمِّيتها، فيقول: "لا نستطيع الحديث عن الاشتقاق في العربية، وخاصة الاشتقاق العامَّ أو الصرفيَّ دون التعرض لعلاقته بالصيغ والأوزان؛ لأنَّ الاشتقاق لا يتمُّ دون قوالب تُصاغ فيه الجذور، فالكلمة العربية في الحقيقة إذا ما حلَّلناها من ناحية البنية تشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

١- الجذر أو المادة الأصلية: وهو يتكون من ثلاثة حروف صامتة وترمز في نفس الوقت للدلالة الأصلية للمادة.

٢- الصيغة أو الوزن، وهو القالب الذي تصبُّ فيه الكلمة والتي يعطي الدلالة الوظيفية لها.

٣- من وجود هذين العنصرين السابقين نصل إلى الأخير وهو دلالة الكلمة[١٧٣].

ثالثًا: العلاقة بين الاشتقاق والتصريف

أشار فيلسوف العربية أبو الفتح عثمان إلى أن الاشتقاق كالتصريف في أنهما يدخلان الاسم والفعل ولا يدخلان الحرف؛ لأنه مجهول الأصل[١٧٤].

وزاد ابن عصفور على ما ذكره ابن جني (الأصول المختلفة) فقال: "واعلم أنه لا يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة، نحو: (لآل) و(لؤلؤ) لا ينبغي أن يقال: إن أحدهما مشتق من الآخر؛ لأنَّ لآلًا من تركيب (ل أ ل)، و(لؤلؤًا) من تركيب (ل أ ل أ) فـ(لآل) ثلاثي الأصول، و(لؤلؤ) رباعي"[١٧٥].

وعلَّق الدنَّاع على ما ذكره أبو الفتح بقوله: "يلحظ ابن جني الصلة الوثيقة التي تربط الاشتقاق بالصرف، ويزيد الأمر وضوحًا ما قاله في المنصف: "وينبغي أن يعلم أنَّ بين التصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا واتصالًا شديدًا"، ثم يشرح هذه الصلة بقوله: "لأنَّ التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرِّفها على وجوه شتَّى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منها مثل: (جَعْفر) فتقول: (ضَرْبَبْ) ... وكذلك الاشتقاق أيضًا؛ ألا ترى أنك تجيء إلى (الضرب) الذي هو المصدر فتشتقُّ منه الماضي والمضارع واسم الفاعل؛ فمن هنا تقاربا واشتبكا"[١٧٦].

وقد ذكر ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) أن التصريف شبهُ الاشتقاق عند النحويين إلا أن الفرق بينهما أنَّ الاشتقاق مختصٌّ بما فعلت العرب من ذلك، والتصريف عامٌّ؛ لما فعلته العرب ولما نحدثه نحن بالقياس، وأشار الرجل إلى العلاقة بينهما في قوله: "فكلُّ اشتقاق تصريفٌ، وليس كلُّ تصريف اشتقاقًا ... فإن قيل: ما نحدثه لا دليل فيه على معرفة زائد من

أصلي، وإنما الدليل فيما فعلت العرب من ذلك، والذي فعلته العرب من ذلك قد زعمت أنه يُسمَّى اشتقاقًا، فأي شيء عَدَدْتَ فيما يعرف بالزائد من الأصلي، الاشتقاق والتصريف، وهلَّا اكتفيت بأحدهما عن الآخر؟

فالجواب: أنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة بردِّ الفرع إلى أصله سُمِّي ذلك اشتقاقًا، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سُمِّي ذلك تصريفًا؛ فمثال الاستدلال بردِّ الفرع إلى الأصل استدلالنا على زيادة همزة (أحمر) مثلًا بأنه مأخوذ من (الحمرة). (فالحمرة) هي الأصل الذي أُخِذ منه (أحمر). فهذا وأمثاله يسمَّى اشتقاقًا؛ لأنَّ المستدلَّ على زيادة همزته - وهو (أحمر)- مأخوذ من (الحمرة).

ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع استدلالنا على زيادة ياء (أيصر) بقولهم في جمعه: (إصار) -بحذف الياء وإثبات الهمزة- فـ(إصار) فرع عن (أيصر)؛ لأنه جمعه، فهذا وأمثاله يُسمَّى تصريفًا؛ لأن المستدل على زيادة يائه -وهو (أيصر)- ليس بمشتق من (إصار)، بل إصار تصريف من تصاريفه الدالَّة على زيادة يائه"[١٧٧].

وفي المبدع[١٧٨] أنه لا يدخل اشتقاق ما لا يدخله التصريف، كالاسم الأعجمي والصوت والحرف والشبيه بالحرف، والنادر مثل: كلمة (طوبالة) -وهي النعجة- والخماسي، والمتداخل مثل كلمة (جَوْن) التي تطلق على الأبيض والأسود.

ونقل السيوطيُّ عن أبي حيَّان في شرح التسهيل أنَّ: "التصريف أعمُّ من الاشتقاق؛ لأن بناء مثل (قردَد) من (الضرب) يُسمَّى تصريفًا ولا يُسمَّى اشتقاقًا؛ لأنه خاصٌّ بما بنته العرب[١٧٩].

رابعًا: الصلة بين الاشتقاق والقياس

الصلة بين الاشتقاق والقياس وثيقة والعلاقة وطيدة، إذ القياس ليس سوى القاعدة التي يتم الاشتقاق على أساسها، فاشتقاق اسم الفاعل مثلًا له قاعدته القياسية، وهو أنه يشتقُّ من الثلاثي على وزن فاعل، ومن غير الثلاثي زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة مع كسر ما قبل الآخر، وهكذا فلكلِّ وصف مُشتق قاعدته التي يُصاغ على ضوئها، فإن كان الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من آخر أو صفة من أخرى، فإن القياس هو الأساس الذي بنته عليه هذه العملية لكي يصبح المشتق مقبولًا معترفًا به بين علماء اللغة، وهذا يعني أن القياس -كما ذكر بعض الباحثين- هو النظرية والاشتقاق هو التطبيق[١٨٠]. وعلى ذلك فالقياس هو الحكم العام الذي اهتدى إليه القدماء عن طرق نصوص لغة العرب، وطريقة هذا الحكم هو الاشتقاق[١٨١].

خامسًا: الاشتقاق من الأعجمي وموقف علمائنا منه

ونتساءل في صدر هذه الفقرة

هل يُعطَى ما عرَّبته العرب واستعملته في كلامها حكم كلامها فيُشتقُّ ويُشتقُّ منه؟

أجاب السيوطيُّ[١٨٢] قائلًا: سُئل بعضُ العلماء عمَّا عرَّبته العرب من اللغات واستعملته في كلامها، هل يعطى حكم كلامها فيُشتقَّ ويُشتقَّ منه؟

فأجاب بما نصُّه: ما عرَّبته العرب من اللغات من فارسيٍّ، وروميٍّ، وحبشيٍّ، وغيرها، وأدخلته في كلامها على ضربين:

أحدهما: أسماء الأجناس كالفِرِنْد، والإبْرَيْسَم، واللجام، والآجُرّ، والباذق، والفيروز، والقِسطاس، والإستبرق.

والثاني: ما كان في تلك اللغات علمًا فأجروه على علميَّته كما كان، لكنَّهم غيَّروا لفظه وقرَّبوه من ألفاظهم وربَّما ألحقوه بأمثلتهم وربَّما لم يُلحقوه، ويشاركه الضرب الأول في هذا الحكم لا في العلمية إلا أن يُنقَل كما نقل العربي، وهذا الحكم هو المعتدُّ بعجمته في منع الصرف، بخلاف الأول؛ وذلك كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، وجميع أسماء الأنبياء إلا ما استثني منها من العربي كـ(هود)، و(صالح)، و(محمد) - عليهم الصلاة والسلام-، وغير الأنبياء كـ(بِير، وزوتكين، ورستم، وهُرمُز)، وكأسماء البلدان التي هي غير عربية كـ(إصطخر، ومَرْو، وبَلْخ، وسَمَرْقَنْد، وقُنْدُهَار، وخُرَاسان، وكِرمان، وكُورْكَان)، وغير ذلك، فما كان من الضرب الأول فأشرف أحواله أن يجري عليه حكم العربي فلا يتجاوز به حكمه؛ فقول السائل: "يُشْتَقَّ؟" جوابه المنع؛ لأنه لا يخلو أن يشتقَّ من لفظ عربيٍّ أو أعجميٍّ مثله، ومحال أن يشتقَّ العجميُّ من العربيِّ، أو العربيُّ منه؛ لأن اللغات لا تشتقُّ الواحدة منها من الأخرى، مواضعَةً كانت في الأصل أو إلهامًا، وإنما يشتقُّ في اللغة الواحدة بعضها من بعض؛ لأن الاشتقاق نتاج وتوليد ومحال أن تلد المرأة إلا إنسانًا، وقد قال أبو بكر محمد بن السري: كان كمن ادَّعى أن الطير ولد الحوت[١٨٣].

وقال السائل: "ويشتق منه؟" فقد -لعمري- يجري على هذا الضرب المُجرَى مجرى العربيِّ كثير من الأحكام الجارية على العربي من تصرُّفٍ فيه، واشتقاق منه، ثم أورد أمثلة كاللِّجام وأنَّه معرَّب من لغام، وقد جُمِع على لُجُم ككُتُب، وصُغِّر على لُجَيِّم، وأُتِي الفعل منه بمصدر وهو الإلجام، وقد

ألجمه فهو مُلْجَم، وغير ذلك.

ثم قال: وجملة الجواب أن الأعجمية لا تُشتَق، أي: لا يحكم عليها أنها مشتقة وإن اشتق من بعضها، فإذا وافق لفظ أعجميٌّ لفظًا عربيًّا في حروفه فلا تَرَيَنَّ أحدهما مأخوذًا من الآخر، كـ(إسحاق) و(يعقوب) فليسا من لفظ (أسحقه الله إسحاقًا)؛ أي: أبعده، ولا من (اليعقوب) - اسم الطائر- وكذا سائر ما وقع في الأعجمي موافقًا لفظ العربيِّ".

ولكنه يُحكى عن أبي علي الفارسي أنَّه قال: "إنَّ العرب اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتقُّ من أصول كلامها" ويُحكَى عن ابن جنِّي عن أبي علي الفارسي عن أعرابي أنَّه يقال: "درهمت الخبازى"[١٨٤].

obeikandl.com

المبحث الثاني
الاشتقاق الصرفيُّ في تصور الأصوليِّين

تناول عدد من الأصوليين ظاهرة الاشتقاق في العربية إحساسًا منهم بما للاشتقاق من أهمية في خلق كثير من الألفاظ الجديدة التي تُستعمَل في البيئة العربية [١٨٥]. وكان اهتمامهم منصبًّا -كما كان الشأن عند علماء النحو والتصريف- على هذا النوع من الاشتقاق الذي أطلقنا عليه الاشتقاق الصرفيَّ، غير أنَّ اهتمامهم بحدِّه وما يتعلَّق بهذا الحدِّ من أركان وشروط فاق اهتمام نظرائهم من علماء النحو والتصريف، كما سوف يتضح من خلال حديثنا في هذا المبحث بإذن الله تعالى.

ولا يخرج مفهوم الاشتقاق عند الأصوليين -في إطاره العام- عن مفهومه عند النحويين؛ فقد تبنَّى عدد منهم تعريف أبي الحسن الرُّمَّانيِّ النحوي (ت ٣٨٤ هـ) القائل بأن الاشتقاق: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على حروف ذلك الأصل." ومن هؤلاء العلَّامة الحِلِّي (ت ٧٢٦ هـ) في تهذيبه والسيد العميديُّ (ت ٧٥٤ هـ) في شرحه المسمَّى (منية اللبيب)[١٨٦]، ويجعله الشيخ الإسنوي (ت ٧٧١ هـ) حدًّا لغويًّا لا اصطلاحيًّا في قوله: "الاشتقاق في اللغة هو الاقتطاع"[١٨٧].

وقد تبنَّى عدد آخر حدَّ الميداني القائل بأن الاشتقاق هو: "أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب فتردَّ أحدهما إلى الآخر". ومنهم من زاد عليه قليلًا كما فعل القاضي البيضاويُّ (ت ٦٨٥ هـ) في حدِّه الاشتقاق بأنه: "ردُّ لفظ إلى لفظ آخر لموافقته له في حروفه الأصلية ومناسبته في المعنى، ولا بدَّ من تغيير بزيادة أو نقصان"[١٨٨]، وتابعه في ذلك

تاج الدين السبكيُّ (ت٧٧١ هـ) الذي حدَّ الاشتقاق بقوله: "الاشتقاق: ردُّ لفظ إلى آخر -ولو مجازًا- لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية"[١٨٩].

وعلَّق المحليُّ -شارح جمع الجوامع- على حدِّ السبكيِّ مميزًا بين الأخذ المجازي والأخذ الحقيقي بأن الناطق من النطق -بمعنى التكلم- حقيقة، وبمعنى الدلالة مجازًا كما في قولك: الحال ناطقة بكذا، أي: دالة عليه[١٩٠].

وقد فسَّر الشيخ محيي الدين الأخذ المجازي بقوله: "المراد أنَّ أخذ كلمة بمعنى مجازي يعتبر اشتقاقًا أيضًا؛ فأنت تقول: نطقت الحال بكذا. وتريد: دلَّت دلالة واضحة. وهذا اللفظ مشتق من النطق المشبه به للدلالة الواضحة المشبهة، ثم يشتقُّون من النطق بالمعنى المجازي -وهو الدلالة- نطق، أو ينطق، أو ناطقًا، أو أنطق بمعنى: دلَّ، أو يدلُّ أو دالٌّ، أو أكثر دلالة، ومن ذلك قول الشاعر:

ولئن نَطقتُ بشكر برِّك مفصحًا فلسان حالي بالشكاية أنطقُ

وقد تبين لك أنَّ الاشتقاق ليس مقصورًا على المعاني الحقيقية فاعرف ذلك، وكن منه على بصيرة[١٩١].

وقد تابع **السيد الشريف الجرجانيُّ** (ت ٨١٦ هـ) كُلًّا من البيضاويِّ والتاج السبكيِّ حين حدَّ الاشتقاق بقوله: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة"[١٩٢].

وقد علَّق **شمس الدين الأصفهانيُّ** (ت ٧٤٩ هـ) على تعريف البيضاوي بأن المأخوذ منه في كلام البيضاوي أعمُّ من أن يكون اسمًا أو فعلًا؛ لينطبق على مذهب البصريين والكوفيين جميعًا في كون الفعل مشتقًّا

من المصدر وعكسه؛ فإنه لو قال: ردُّ فعل إلى اسم لاختص بمذهب البصريين، ولو قال: ردُّ اسم إلى فعل لاختص بمذهب الكوفيين. وقوله: لموافقته له في الحروف الأصلية. احترز به عما تكون الموافقة فيه في المعنى لا اللفظ، كالحبس والمنع مثلًا، وقوله: ومناسبته في المعنى؛ ليخرج عنه مثل (الذهب) مع (الذهاب) فإنه يوافقه في حروفه الأصول، ولكنه لا يناسبه في المعنى[١٩٣].

واعترض **الإسنوي** على حدِّ الميداني بأنَّ الاشتقاق ليس هو نفس الوجدان حتى يقال: "هو أن تجد"، أي: وجدانُك، وقال: "بل الاشتقاق هو الردُّ عند الوجدان كما تفطَّن له المصنف فلذلك أصلحه -كما تراه- وهو من محاسن كلامه، ولكنه يقتضي أن الاشتقاق فعل الشخص حتى يعدم بعدمه، وفيه نظر"[١٩٤].

ويجاب عن عبارته: "لكنه يقتضي أن الاشتقاق فعل الشخص ..." بأنه كذلك؛ لأنَّ المقصود تعريف الاشتقاق من حيث قيامه بالفاعل كما قيَّد المحلِّي بذلك في شرحه على جمع الجوامع، وبهذا يكون تعريفًا للاشتقاق باعتبار العلم[١٩٥].

وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): نحوي كبير، وأصولي جليل، وله باع طويل في المجالين، ومؤلفاته تشهد بذلك، ولكنه في حديثه عن الاشتقاق، وفي تعريفه يحذو حذو الأصوليين، يتَّضح ذلك من قوله: "المشتقُّ ما دلَّ على معنى بحروف أصله الأصول ومعناه بتغيير ما. وأسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة، وأفعل التفضيل، والزمان والمكان والآلة تطَّرد، كالعالم والمعلوم، بخلاف غيرها كالقارورة والدَّبران، والعيوق،

والسماك، والثريَّا. وقد يقال: ما غيَّر عن صيغة حروف أصله أصول، فـ(مقتل) بمعنى (قَتَل) غير مشتقٍّ على الأول مشتقٌّ على الثاني"[١٩٦].

وممن جمع بين النحو والأصول كذلك العلَّامة **أبو حيَّان** (ت ٧٤٥ هـ) الذي حدَّ الاشتقاق بأنَّه: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها؛ ليُدَلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفتا حروفًا أو هيئة كـ(ضارب) من (ضَرَبَ)، و(حَذِر) من (حَذَرَ). وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطِّراد أو حروفًا غالبًا كضرب؛ فإنه دالٌّ على مطلق الضرب فقط، أما ضارب ومضروب ويضرب واضرب فكلُّها أكثر دلالة وأكثر حروفًا، وضرب الماضي مساوٍ حروفًا وأكثر دلالة، وكلُّها مشتركة في (ضرب) وفي هيئة تركيبها. وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتجُّ به"[١٩٧].

والسيوطيُّ: نحويٌّ وأصوليٌّ كذلك يحدُّ هذا الاشتقاق حدًّا مختلفًا عن الحدود الأصولية السابقة فيقول: "الاشتقاق الأصغر: هو إنشاء مركَّب من مادَّة يدلُّ عليها وعلى معناها"[١٩٨]. فيشير إلى شيء جديد على الأصوليين القدامى وهو ما يعرف بمادة الاشتقاق، ويبدو لي أن عددًا من متأخِّري الأصوليين قد تلقَّفوا هذه المادة وبنوا عليها نظريتهم فيما يتعلَّق بالأصل الاشتقاقي تلك النظرية القائلة بأنَّ المادَّة المعجميَّة هي الأصل، كما سيتضح عند حديثنا عن أصول المشتقات في موضعه من هذا البحث.

ويبدو لي أنَّ القنَّوجيَّ (ت ١٣٠٧ هـ) كان من هؤلاء الأصوليين الذين أفادوا من إشارة السيوطيِّ حين حدَّ الاشتقاق بقوله: "وأما الاشتقاق الأصغر فقد عرَّفناك أنه توافق الحروف الأصول مرتَّبة من غير

اعتبار بما يفصل بينها من حروف زائدة، كما قدَّمنا في تركيب (س ل م)، وتركيب (ج ل س)، وتركيب (ن ب ل). فإن هذه التراكيب إذا استُعمِلت مرتبة كانت راجعة إلى معنى واحد وإن اختلفت بالزيادة والنقص والحدوث والتجدد وذلك ما يكون في الفعل الماضي والمستقبل والمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وسائر الألفاظ التي توجد فيها الحروف الأصول مرتَّبة، وهذا الاشتقاق الأصغر هو الذي يسمِّيه أهل النحو والصرف والبيان اشتقاقًا، وعليه يُحمَل ما يَرِد في استعمالاتهم"[١٩٩].

وقد اهتمَّ الأصوليون بتتبُّع حدِّ الاشتقاق عند أهل العربية وصنَّفوا ما ورد من تعريفاتهم باعتبارين؛ إما بحسب العلم، وإما بحسب العمل؛ يَدُلُّكَ على ذلك ما جاء في (الفوائد الخاقانية العبيدية) لعبيد الله خان (ت ٩٧٦ هـ): "إن الاشتقاق يؤخذ تارة باعتبار العلم، وتارة باعتبار العمل، وتحقيقه أنَّ (الضارب) مثلًا يوافق (الضَّرْب) في الحروف الأصول والمعنى بناءً على أن الواضع عيَّن بإزاء المعنى حروفًا، وفرَّع منها ألفاظًا كثيرة بإزاء المعاني المتفرعة على ما تقتضيه رعاية التناسب، فالاشتقاق هو هذا الأخذ والتفريع، فتحديده بحسب العلم بهذا التفريع الصادر عن الوضعي، وهو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في المعنى والتركيب فتعرف ردَّ أحدهما إلى الآخر وأخذه منه، وإن اعتبرناه من حيث احتياج أحد إلى عمله عرَّفناه باعتبار العمل، فتقول: هو أن تأخذ من أصل فرعًا يوافقه في الحروف الأصول وتجعله دالًّا على معنى يوافق معناه"[٢٠٠].

وعلَّق صاحب العلم الخفّاق على ما جاء في الفوائد الخاقانية بقوله: "والحقُّ أن اعتبار العمل زائد غير محتاج إليه، وإنما المطلوب العلم باشتقاق الموضوعات؛ إذ الوضع قد حصل وانقضى على أنَّ المشتقَّات مرويَّات عند

أهل اللسان. ولعلَّ ذلك الاعتبار لتوجيه التعريف المنقول عن بعض المحقِّقين، ثُمَّ إنَّ المعتبر فيهما الموافقة في الحروف الأصلية ولو تقديرًا"[٢٠١].

وقد توسَّع الأصوليون في مفهوم الاشتقاق فتحدثوا عن أركان الاشتقاق الأربعة وهي:

١- لفظ موضوع لمعنى، وهو المشتقُّ منه.

٢- لفظ آخر له نسبة إلى اللفظ الأول، وهو المشتقُّ.

٣- مشاركة بين اللفظين في الحروف الأصلية وفي المعنى.

٤- تغيير يلحق ذلك الاسم في حرف فقط، أو حركة فقط، أو فيهما معًا، وكلُّ واحد من هذه الثلاثة إمَّا أن يكون بالزيادة أو بالنقصان أو بهما معًا؛ ليكون مجموع التغييرات تسعة، ومنهم من وصل بها إلى خمسة عشر[٢٠٢].

وهذه الأركان تضمَّنها تعريف البيضاويِّ السابق[٢٠٣]. وقد ذكرها الشوكانيُّ في إرشاد الفحول[٢٠٤].

ويلاحظ أن منهم من يشترط التغير في المعنى، ومنهم من لم يشترط، فمن شرط التغير في المعنى نظر إلى أن المقاصد الأصلية من الألفاظ معانيها، وإذا اتَّحد المعنى لم يكن هناك تفرُّع وأخْذ بحسبه، وإن أمكن بحسب اللفظ فالمناسب أن يكون كلُّ واحد أصلًا في الوضع، وعُرِّف المشتق بما ناسب أصلًا بحروفه الأصول ومعناه بتغيُّر ما في المعنى، ومن لم يشترط اكتفى بالتفرع والأخذ من حيث اللفظ[٢٠٥].

وقد اشترط الأصوليُّون في الاشتقاق شروطًا تظهر في تعريف البيضاوي السابق "ردُّ لفظ إلى لفظ آخر ..." كمراعاة الترتيب، وموافقة

الحروف الأصلية للفظ، ومناسبة المشتق للأصل في معناه وتغيُّر بزيادة أو نقصان. وكذلك اشترطوا في المشتق اسمًا كان أو فعلًا شروطًا خلاصتها ما يلي:

١- أن يكون له أصل؛ لأنه فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلًا في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقًّا.

٢- أن يناسب المشتقُّ الأصل في الحروف؛ لأن الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحققان بدون التناسب بينهما.

٣- المناسبة في المعنى؛ بأن يكون في المشتقِّ معنى الأصل؛ إما مع زيادة كـ(الضَّرْب)؛ فإنه للحدث المخصوص، و(الضارب) فإنه لذات ما له ذلك الحدث، وإما دون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق (الضَّرب) من (ضَرَبَ) على مذهب الكوفيين، بل يتَّحدان في المعنى؛ كالمقتل مصدر من القتل[٢٠٦].

ويشترط **البيضاويُّ** في المشتقِّ صدق أصله خلافًا **لأبي علي الجبَّائيِّ** (ت ٣٠٣ هـ) وابنه أبي هاشم، ويشير إلى أنه يمتنع إطلاق المشتق بدون المشتق منه، مستدلًا على ذلك بأن الأصل-وهو المشتق منه-جزء من المشتق ويشترط لكونه حقيقة دوام أصله مخالفًا بذلك ابن سينا، وأبا هاشم. وقيده الإسنوي بحال الإطلاق[٢٠٧].

وقد توسع الشيخ **حسين والي الأزهري** في مفهوم الاشتقاق كذلك حين أشار إلى أن النَّزع قد يكون على سبيل المجاز في قوله: "الاشتقاق نزع لفظ من آخر ولو مجازًا إذا اتفقا في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها؛ ليدلَّ بالفرع على معنى أصله، بزيادة مفيدة غالبًا لأجلها اختلفا في غير الحروف الأصلية أو في شكل الأصلية على التحقيق أو التقدير"[٢٠٨]. وقال

مُعَلِّقًا على هذا التعريف: "والمنْزُوع منه كـ(الأَشَرِّ) نزع منه (الأشِر)، وكـ(النطق) بمعنى التكلم، نزع منه (الناطق) بمعنى الدالّ -على المجاز- كما يقال: الحال ناطقة بكذا، أي: دالة عليه. من قبيل المجاز المرسل أو المجاز بالاستعارة المكنية. والمنْزُوع منه يشمل المقدر؛ كالفعل الذي لا مصدر له كعسى وليس، وإن وصفه النحويون بالجمود؛ لأن الجمود معناه عدم التصرف لا عدم الاشتقاق. والاتفاق في اللفظ والمعنى يمنع مثلًا أن يكون (قعد) مشتقًّا من (الجلوس)، وإن كان الاشتقاق في المعنى موجودًا؛ لأن الاتفاق في اللفظ غير موجود، ويمنع مثلًا أن يكون (ضرب) بمعنى دقَّ مشتقًّا من (الضَّرب) بمعنى الذِّهَاب وإن كان الاتفاق في اللفظ موجودًا؛ لأنَّ الاتفاق في المعنى غير موجود[٢٠٩].

والأصوليون في حديثهم عن الاشتقاق المجازيِّ متأثرون بشيخ البلاغة العربية العلَّامة عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) الذي تحدَّث عن هذا الجانب مشيرًا إلى أن (أحيا) في نحو (أحيا اللهُ الأرضَ) مشتقٌّ من (الحياة)، وذكر أننا نقدِّر في المشتق منه أنه نُقِل عن معناه الأصليِّ في اللغة إلى معنى آخر ثم اشتقَّ منه (أحيا) بعد هذا التقدير ومعه، كما أن لفظ اليد يُنْقل إلى النعمة ثم يشتقُّ منه (يُدَيْتُ)[٢١٠].

وأشار إلى هذا في موضع آخر عندما ذكر أن المجاز في المثبت في نحو: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [فاطر: ٩] فإنما كان مأخذ اللغة لأجل أن طريقه المجاز بأن أُجرِي اسم الحياة على ما ليس بحياة تشبيهًا وتمثيلًا ثم اشتقَّ -منها وهي في هذا التقدير- الفعل الذي هو (أحيا) واللغة هي التي قضت أن تكون الحياة اسمًا للصفة التي هي من الموت، فإذا تجور في الاسم فأُجرِي على غيرها فالحديث مع اللغة[٢١١].

والأصوليُّون يتحدثون عن المشتقِّ متى يكون حقيقة ومتى يكون مجازًا، فيشيرون إلى أنه عند وجود معنى المشتق منه حقيقة اتفاقًا كالضارب لمن يضرب وسيضرب[٢١٢]، وأما بعد وجوده وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب وهو الآن لا يضرب فقد اختلف فيه على أقوال:

أولها: مجاز مطلقًا وهو قول الحنفيَّة[٢١٣].

ثانيها: أنه حقيقة مطلقة وهو قول الشافعية، وإليه ذهب ابن سينا من الفلاسفة، وأبو علي الجبائيُّ وابنه أبو هاشم من المعتزلة[٢١٤].

ثالثها: أنه كان مما يمكن بقاؤه كالقيام والقعود، فمجاز وإن لم يكن مما يمكن بقاؤه كالمصادر السيَّالة نحو التكلم والإخبار فحقيقة[٢١٥].

وقد أشار الرجل إلى أن معنى المشتق قد يكون معنى المشتق منه دون زيادة عليه؛ كـ(المَقْتَل) من (القَتْل)، إلا أنَّ في هذا فائدة من جهة أخرى هي التوسُّع في اللغة، والاشتقاق مما تتوسع به اللغة في ألفاظها ومعانيها[٢١٦].

وأشار الرجل كذلك إلى العلاقة بين المشتقِّ والمشتقِّ منه، فذكر أن المشتقَّ يدلُّ على المشتقِّ منه، ومثَّل لذلك بكلمة (العالم) المشتقَّة من (العلم)، مشيرًا إلى أن العِلْم -وهو المشتق منه- جزء من مجموع معنى العالم - وهو المشتق منه -، وأنه لا يوجد المشتق دون المشتق منه، وإلا لزم وجود كلِّ الشيء دون جزئه، وهو مستحيل، وذكر كذلك أنه لا ينتقص هذا بصحة إطلاق اسم كل الشيء على جزئه لأنَّ ذلك مجاز، والكلام في صحة الإطلاق على الحقيقة[٢١٧].

وهذا الذي ذكره قد احتج بمثله أهل السنة على بعض المعتزلة الذين أطلقوا نحو العالم من المشتقات على الله -عَزَّ وَجَلَّ- وأنكروا وجود المشتق منه، ولم ينكروا مثل ذلك في المخلوقين، ولكنهم -أعني أهل السنة- جعلوا العلة في صحة إطلاق العالم مثلًا على الله تعالى وعلى عباده وجود المشتق منه[٢١٨].

وقد تحدث الأصوليون عن طبيعة المشتق من حيث البساطة والتركيب فأشاروا إلى أنَّ في معنى المشتق أقوالًا أشهرها:

أنه مركب من الذات والصفة والنسبة، بالإضافة إلى أقوال أخرى منها أنه مركب من النسبة والمشتق منه فقط، واختاره السيد السَّند، مستدلًا عليه بأنَّ مفهوم الشيء غير معتبر في الناطق وإلا لكان العَرض العام داخلًا في الفصل، ولا ما يصدق هو عليه وإلا انقلب الإمكان بالوجوب في ثبوت الضاحك للإنسان مثلًا؛ فإن الشيء الذي له الضحك هو الإنسان، وثبوت الشيء لنفسه ضروري، وأنت تعلم أنَّ مفهوم المشتق ليس فصلًا، بل يعبِّر عن الفصل، ومنها ما ذهب إليه المحقِّق الدَّوَّاني محمد بن أسعد الصديقي (ت ٩٨٢ هـ) من أنه أمر بسيط لا يشتمل على النسبة، بل معناه -أي: معنى المشتقِّ- هو القدر الناعت المحمول بالعَرض مواطأة وحده، أي: من غير أن يعتبر فيه الموصوف ولا النسبة، بل الأمر البسيط الذي هو مفهوم المبدأ -أي: المشتق منه- بحيث يصبح كونه نصًّا لشيء وليس بينه وبين المشتق منه تغاير حقيقة، ومثَّل لذلك بالأبيض مشيرًا إلى أنه إذا أخذ لا بشرط شيء فهو عَرَضيٌّ ومشتق، وإذا أخذ بشرط لا شيء فهو عَرَضيٌّ ومشتقٌّ منه، وإذا أخذ بشرط شيء فهو ثوب أبيض[٢١٩].

وتحدث الأصوليون كذلك عن المشتقِّ من حيث الاطِّراد وعدمه، فأشاروا إلى أن الصفات الخمس التي هي صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المشبه، وصفة المبالغة، والتفضيل تعدُّ من قبيل المشتق المطَّرد. وأنَّ المشتقَّ غير المطَّرد وهو المختص ببعض الأشياء، كالقارورة مثلًا؛ فإنها مشتقَّة من القرار للزجاجة المعروفة؛ لأنها لا تطلق على كل مستقرٍّ من المائع كالكوز، وكالدَّبران مشتق من الدُّبُر، ولا يطلق مما يتَّصف به إلا على خمسة كواكب في الثور، وهو برج في السماء، وهو ثاني منازل القمر، كـ(الخمر) مشتق من (المخامرة) مختصٌّ بماء العنب إذا غُلِي واشتدَّ غليانه فقذف بالزَّبَد، ولا يطلق على كل ما توجد فيه المخامرة، ونحو ذلك. وحقَّقوا ذلك أن وجود معنى الأصل في المشتقِّ قد يعتبر بحيث يكون داخلًا في التسمية وجزءًا من المسمَّى والمراد ذات ما، باعتبار نسبة معنى الأصل إليها بالصدور عنها أو الوقوع عليها أو فيها؛ فهذا المشتق يطَّرد في كلِّ ذات كذلك كالأحمر؛ فإنه لذات ما لها حُمْرَة، فاعتبرت في المسمَّى خصوصية صفة، أعني: الحمرة، مع ذات ما في جميع لحائه. وتحقيقه كذلك عندهم بأنه قد يعتبر وجود معنى الأصل من حيث إن ذلك المعنى مصحِّح للتسمية بالمشتقِّ مرجِّح لها من بين سائر الأسماء من غير دخول المعنى في التسمية، وكونه جزءًا من المسمَّى، والمراد بالمشتقِّ حينئذ ذات مخصوصة فيها المعنى لا من حيث هو، بل باعتبار خصوصها؛ فهذا المشتقُّ لا يطَّرد في جميع الذوات المخصوصة التي يوجد فيها ذلك المعنى[٢٢٠].

وتحدث بعض الأصوليين عن المشتق من حيث الحكم به أو الحكم عليه، فأشاروا إلى أنه لا فرق بين المشتق المحكوم به والمحكوم عليه، ونُقِل هذا عن **التاج السبكيِّ** (ت ٧٧١ هـ) ووالده **التقي السبكيِّ** (ت ٧٥٦

هـ)، وقصر **القرافيُّ والإسنويُّ** المسألة على المشتقِّ المحكوم به، فإن لم يكن محكومًا به فحقيقة مطلقًا، أي: في الزمن الماضي والحال والاستقبال[٢٢١]. وقرَّر **الشاطبي** إطلاق جواز اشتقاق المجرَّد من المزيد وساق له أمثلة هي أكثر من أن تحصى[٢٢٢].

وقد تعدَّى الشيخ **العلايليُّ** (ولد ١٩١٤ م) حدود تلك القواعد التي رُسِمت للاشتقاق وجوَّز نوعًا من الاشتقاق وصفه أحد الباحثين المعاصرين[٢٢٣] بأنه: (ممعن في إطلاق العنان للتصرف في اللغة، وداعٍ إلى عدم حصرها بضوابط لكل ظاهر) حيث نادى بقاعدة تأصيل الفرع، بمعنى جعل الفرع أصلًا اشتقاقيًّا، ومثَّل لذلك بكلمة رَجَل التي يشتقُّ منها الرِّجْل التي بمعنى القدم، ثم تشتقُّ من الرِّجل الرَّجُل بمعنى البشريِّ.

وقد أكَّد فكرته هذه بناءً على ظواهر تطورية للكلمة فقال: "ولا تعجب فملحظه الاشتقاقيُّ دقيق جدًّا وعلميٌّ؛ وبيانه أن ميزان (فعَّل) صيغة من صيغ المبالغة، وعليه فالمعنى الوضعي لكلمة رَجُل الكائن الذي تميَّزت فيه رِجلاه عن يديه وبلغتا كمال استوائهما بالنسبة إلى سائر الحيوانات، ثم في طور متأخر خُصَّت الكلمة بالذَّكَر تبعًا لتطورات عرفية واجتماعية لا يرتاب في صدقها العلم اليوم، ولعلَّ هذه الدقة في التسمية لا تلحظها في لغة أخرى، كما لا تحسُّ فيها بتلك المسافات التطورية في سعي الفكر الجماعي، وإليك مثالًا آخر: اشتقت العرب كلمة (المرجاس) لآلة ارتفاع المياه، وبتأصيل هذا الفرع قالوا: (رجس الماء)، بمعنى: قدَّره وقاسه، بينما هو في الأصل لا يدلُّ هذه الدلالة"[٢٢٤].

الفصل الثاني

أصل الاشتقاق عند النحويين والأصوليين

المبحث الأوّل

أصل الاشتقاق عند النحاة

بدأ التفكير في أصل الاشتقاق منذ فترة بعيدة، وقد دَبَّ الخلاف بين النحويين منذ القدم حول هذا الأصل واستمرَّ الخلاف ناشبًا حتى يومنا هذا، وتكونت بصدده عِدَّة مذاهب تختلف فيما بينها اختلافًا كبيرًا، وكان أقدم هذه المذاهب مذهبان، هما: المذهب البصريُّ الذي يجعل المصدر أصلًا للفعل في الاشتقاق، والمذهب الكوفي الذي يعكس ويجعل الفعل أصلًا للمصدر، وكان لكلِّ فريق حججه وأدلَّته التي تمسَّك بها كما كان لكل فريق اعتراضاته التي يدحض بها أدلَّة الفريق الآخر ويقوِّي بها مذهبه وأدلته. وهاك خلاصة ما قيل حول الأصل الاشتقاقي من مذاهب وأقوال.

أولًا – المذهب البصري: المصدر أصلٌ للفعل في الاشتقاق

نقل أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ (ت ٣٤٠ هـ) عن سيبويه وجميع البصريين -حتى عصره- بأنَّ الفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر سابق له؛ فهو اسم الفعل، وقال: (وهذا معنى قول سيبويه: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وأحداث الأسماء المصادر)[٢٢٥].

وقد استدلَّ البصريون لصحَّة مذهبهم بعدد من الأدلة خلاصتها[٢٢٦] ما يلي:

١- أن المصدر اسم الفعل، وأنه قد اتفق على أنَّ الاسم سابق الفعل فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال.

٢- أن المصدر في اللغة هو المكان الذي يصدر عنه، فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه، وأنه لو كان هو الذي صدر عن الفعل لسُمِّي صادرًا لا مصدرًا.

٣- أنه لو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذًا منه لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذه منه، ولمَّا كان في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها مثل: العبوديَّة، والرجوليَّة، والبنوَّة، والأمومة، وغير ذلك، وكان في كلامهم أيضًا مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها، نحو: الكرامة، والعطاء، ونحوهما علمنا أن الأفعال ليست أصولًا للمصادر بينما المصادر هي الأصول؛ فمنها ما أُخِذ منه فعل ومنها ما لم يؤخذ منه فعل، وهذا دليل أبي إسحاق الزَّجَّاج شيخ أبي القاسم الزَّجَّاجيِّ.

٤- أنه لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها لوجب ألا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها؛ كالضارب، والمضروب، والشاتم، والمشتوم، ومُكرَم، ونحو ذلك مما يطَّرد، ولكن المصادر مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل كما في نحو: شَرِبَ شُرْبًا وشَرَابًا ومَشْرَبًا وشرابًا، وعدل عن الحقِّ عدلًا وعدولًا؛ ولذلك حكمنا بأنها غير جارية على الأفعال، وأن الأفعال ليست بأصولها، وهذا دليل كان أبو بكر بن السرَّاج يستدلُّ به.

٥- أنَّ المصدر يدلُّ على زمان مطلق والفعل يدلُّ على زمان معيَّن، فكما أن المطلق أصل للمقيَّد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

٦- أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فلا يقوم بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

٧- أن المصدر يدلُّ على شيء واحد وهو الحدث، والفعل يدل على شيئين وهما الحدث، وصاحبه، ولما كان الواحد أصلًا للاثنين كان ما يدل على الواحد أصلًا لما يدل على الاثنين.

٨- أن المصدر له مثال واحد نحو: الضَّرْب والقَتْل، والفعل له أمثلة مختلفة، وما كانت أمثلته مختلفةٌ يُعَدُّ فرعًا لما له مثالٌ واحد، كالذهب، فإنه أصل يؤخذ منه صور متعددة وأشكال مختلفة.

نقد للنظرية البصرية

ذكر أحد الباحثين المعاصرين[٢٢٧] جملة أسباب تضعِّف كون المصدر أصلًا للفعل، خلاصتها ما يلي:

١- أن المصدر هو اسم لمعنى، وأسماء المعاني أسماء مجردة لا يمكن أن تكون أصولًا لألفاظ أقرب منها إلى التجسيد.

٢- لكثير من الأفعال مصادر متعددة، والمقبول أن يشتقَّ المتعدد من الواحد لا العكس.

٣- المصدر اسم للفعل، ويصعب ظهور الاسم قبل ظهور مسمَّاه، فلا جلوس قبل أن يعرف جلس ويجلس، اللهمَّ إلا إذا كان ذلك في الذهن.

٤- اعتبار المصدر أصلًا أوقع النحويين في كثير من الاضطراب والغموض[٢٢٨].

ثانيًا : المذهب الكوفي: الفعل أصل والمصدر مشتقٌّ منه:

نقل أبو القاسم الزَّجَّاجيُّ عن الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ) وجميع الكوفيين أن المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثانٍ بعده[٢٢٩]، وهذا ما حكاه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) عن جميع الكوفيين، وذلك في كتابيه الشهيرين (الإنصاف)[٢٣٠] و(أسرار العربية)[٢٣١]، وكذلك في غيرهما من كتبه.

وقد استدلَّ الكوفيون لصحة مذهبهم بأدلة من أهمها ما يلي:

١- أنَّ المصدر يعتلُّ لاعتلال الفعل ويصحُّ لصحَّته فيقال: قام قيامًا وعَوِر عَوَرًا، وحَوِل حَوَلًا ونحو ذلك.

٢- أن المصادر تكون توكيدًا لأفعالها نحو: ضَرَبَ ضربًا، وخرج خروجًا ونحو ذلك، والتوكيد تابع للمؤكَّد ثانٍ بعده، والمؤكَّد سابق له، فدلَّ ذلك على أنَّ المصدر تابعٌ للفعل مأخوذٌ منه، وأنَّ الفعلَ هو الأصل المأخوذ عنه، وهذا دليل كان يستدلُّ به أبو بكر القاسم بن محمد الأنباري (ت ٣٢٧ هـ).

٣- أنَّ الفعلَ يعملُ في المصدرِ كما في نحو: ضربتُ ضربًا؛ فوجب أن يكون المصدر فرعًا له؛ لأنَّ رتبة المعمولِ بعد رتبة العامل؛ فوجب أن يكون المصدر فرعًا على الفعل.

٤- أنَّ المصدر لا يتصوَّر معناه ما لم يكن فِعْلَ فاعلٍ، والفاعلُ وضع له (فَعَل) و(يَفْعَلُ) فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلًا للمصدر.

٥- أنَّ المصدر يذكر تأكيدًا للفعل، ولا شكَّ أنَّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد، فدلَّ على أنَّ الفعل أصلٌ والمصدر فرع.

وأجابوا عن دليل البصريين الذي يقول: إنَّ المصدر إنَّما سُمِّي مصدرًا لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل: مصدرًا لصدورها عنه بأنَّه لا يجوز؛ لأنا نقول: لا نسلم بل سُمِّي مصدرًا؛ لأنَّه مصدور عن الفعل، كما قالوا: مَرْكَبٌ فاره، وَمشْرَبٌ عَذْب أي: مركوبٌ فاره، ومشروبٌ عذب، والمراد به المفعول لا الموضع، فلا تمسُّك لكم بتسميته مصدرًا [٢٣٢].

وقد أجاب أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) عن كلمات الكوفيين وأدلتهم بإجاباتٍ مفَصَّلة لا أرى هنا ما يدعو لذكرها وتفصيل القول فيها [٢٣٣].

وقد علَّق د. فؤاد ترزي على المذهبين السابقين بأمور خلاصتها ما يلي:

١- أنَّ الطابع الذي تتسم به معظم أدلة البصريين طابعٌ عقليٌّ فلسفيٌّ، بينما الطابع الذي تتسم به أدلة الكوفيين هو طابعٌ صرفيٌّ نحويٌّ؛ وأرجع السبب في هذا إلى أنَّ أهل البصرة كانوا أسبق من غيرهم إلى الانتفاع بالمنطق والفلسفة.

٢- أنَّ أكثر الحجج البصرية تتناول معنى المصدر ودلالته، والقليل منها يتناول لفظه، وهي حين تتناول معناه ودلالته تبدو معقولة مقبولة، وحين تتناول لفظه تبدو ضعيفة واهية، أما الحجج الكوفية فلا تتعدى لفظه وعمله.

٣- أنَّ اتخاذ اسم المصدر دليلًا على أصالته لدى البصريين إنَّما هو من قبيل الحجاج الدائري، إذ إنَّ المصدر لم يسمَّ مصدرًا -من وجهة نظرهم-

إلا نتيجة اعتقادهم بأصالته، ومن العبث أن يتخذ من نتيجة شيءٍ سببًا للشيء نفسه.

٤- أنَّ المفهوم البصري للمصدر كان متأثِّرًا تأثرًا شديدًا بنظرية المُثُل الأفلاطونية.

وخلص الرجل إلى نتيجة إجمالية، فقال: وقُدِّر للنظرية البصرية أن تسود أوساطَنا اللغوية قديمًا وحديثًا غير أنَّ سيادتها في رأيي لا تقيم دليلًا على سلامتها التامة، إذ تتنافى -من حيث المبدأ- وعلم اللغة الذي يفترض انتقال الألفاظ في تطورها من المحسوس إلى المجرد، لا العكس، وهي - فوق ذلك تمثل فكرة فلسفية متأثِّرة إلى حدٍّ بعيد بنظرية المُثُل عند أفلاطون.

أما النظرية الكوفية فعلى الرغم من أنها تبدو أقرب، من الناحية العملية فإنها في الواقع لا تمثِّل غير جانب واحد من جوانب الاشتقاق في اللغة، ومن ثم كان الأخذ بها من قبيل التعميم والتحكم[٢٣٤].

ملاحظات للباحث على المذهبين السابقين

بعد عرض مضمون المذهبين البصريِّ والكوفيِّ وبعد عرض أدلة الفريقين لاحظت ما يلي:

١- أنَّ الخلاف الدائر بين الفريقين البصري والكوفي حول الأصل الاشتقاقي والذي عرضه وفصَّل القول فيه أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ثم أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ومن جاء بعده ممن عنوا بأمر الخلاف النحوي، وامتدَّ إلى يومنا هذا، إنَّما كان خلافًا حول الفعل والمصدر فقط أيهما مشتق من الآخر وفرع عليه؟

ولم يتعرض أمر الخلاف لبقية المشتقات، يدلُّك على ما أقول قولُ أبي القاسم الزجاجي وهو يُعَنْوِن للمسألة (باب القول في الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه)[٢٣٥]. وقوله وهو يجمل عرض المسألة: (قال سيبويه وجميع البصريين: الفعلُ مأخوذٌ من المصدر، والمصدر سابق له ...قال الفراء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثانٍ بعده) [٢٣٦].

وكذلك يؤكِّد ما أدَّعِيه قولُ أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) وهو يعرض مسألته: ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه... وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه [٢٣٧].

٢- أنَّ الحديث عن الصفات المشتقة وغيرها من المشتقات كاسم الآلة واسمي الزمان والمكان لم يتضمنه المذهبان المذكوران ولم يذكره الزجاجي والأنباري وغيرهما ممن أشاروا إلى هذا الخلاف المذهبي، وكأنَّ القوم قد اتفقوا حول أصل اشتقاقها، وأول من صرَّح بها ضمن أحد المذهبين هو ابن الصائغ في تذكرته؛ حيث أشار إلى أنها مشتقة من المصدر فقال: "يشتق من المصدر تسعة: الفعل، واسم الفاعل، والمثال، واسم المفعول، وصيغة المفاضلة، والصفة المشبهة، واسم المصدر، واسم الآلة، واسم الزمان والمكان، واسم الشيء المُعَدُّ للفعل: كالمسجد للصلاة والسجود، فأمَّا المسجد فاسم لمكان السجود، وليس اسمًا لبيت بل لموضع السجود في البيت[٢٣٨].

وقد تنبَّه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إلى سكوت علماء البصرة والكوفة عن الحديث عن هذه المشتقات؛ فتحدث هو عنها فذكر أنَّ

المصدر أصلٌ للفعل، وأنَّ الفعل أصلٌ للوصف، وتابعه في ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)[٢٣٩] وصرَّح أبو السعادات بن الشجري (ت ٥٤٢هـ) بذلك عندما قال وهو يشرح حدَّ الاسم عند بعض النحويين فقوله: الاسم كلمة تدلُّ على معنى في نفسها تحرزًا من الحرف؛ لأن الحرف يدلُّ على معنىً في غيره وقال غير مقترنة بزمان تحرزًا من الفعل؛ لأنَّ الفعل وضع ليدلَّ على الزمان، ووصف الزمان بمحصل ليُدْخل في الحدِّ أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دالَّة على الزمان؛ لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر، إلا أنها تدلُّ على زمان مجهول، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربي زيدًا شديدًا؛ احتمل أن يكون الضرب قد وقع وأن يكون متوقعًا وأن يكون حاضرًا[٢٤٠].

ولكن المتأخرين عدوها مع الفرع على كلا المذهبين، فنسبوا للكوفيين أن الفعل أصل للمصدر ولجميع المشتقات، ونسبوا للبصريين أن الفعل وبقية المشتقات الاسمية المعروفة إنَّما هي مشتقة من المصادر والمصدر أصل لها جميعًا[٢٤١].

٣- أنَّ المذهب البصري قد قُدِّر له أنْ يسود على نظيره الكوفي في الأوساط النحوية، وفي مؤلفات النحويين فيما بعد، وذلك على الرغم من انتصار خلفاء بغداد لنحويي الكوفة وإيثارهم إياهم على نحاة البصرة؛ لأسباب سياسية أو غير سياسية، ولعلَّ السرَّ وراء سيادته حتى الآن أنَّ كتاب سيبويه الذي ضمَّن هذا المذهب كان المصدر الأساسي الذي استقى منه النحاة مادتهم إلى يومنا هذا.

٤- يخيَّل إليَّ أنَّ مسألة الخلاف النحوي حول أصالة أي من المصدر أو الفعل وفرعيَّة الآخر إنَّما هي مجرَّد ظن واجتهاد من الفريقين يحسب لهما وإن كان بعض الظن والاجتهاد أولى من بعضه ربما لقوة أدلَّته وعمقها وترجيح العقل لها على نظيرتها.

٥- تابع جمهرة علماء العربية أبا البركات الأنباري وأبا البقاء العكبري - من بعده- في تفنيد أقوال الكوفيين وتفنيد أدلتهم وتأييد قول البصريين وما استدلوا به، وهذا واضح في مؤلفاتهم، وهذا واقع نظري فقط غير أنَّ الواقع العملي يشير إلى أنَّ قواعد الاشتقاق وضعت في كتب النحو والصرف وغيرها لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة التي هي الأوصاف الخمسة واسما الزمان والمكان واسم الآلة... وهلمَّ جرًّا من الأفعال ولم يوضع شيء من هذه القواعد لاشتقاق الأفعال وهذه المشتقات من المصدر وعلى هذا يكون أصل المشتقات بالقول المصدر وأصلها العملي التطبيقي هو الفعل.

ثالثًا- مذهب الفارسي وابن جني

أفردت أبا علي الفارسيَّ (ت ٣٧٧هـ) وتلميذَه أبا الفتح عثمان بن جني بالحديث مع أنهما ينتميان إلى المذهب البصري؛ لأنَّ لهما تصورًا يدعو إلى التأمل بالنسبة إلى أصل الاشتقاق، ويمثل إضافة لما قيل قبلهما من آراء، ومع هذا فقد أهمل تصورهما ولم يلتفت إليه أو يعتدَّ به منذ القرن الرابع[٢١] إلى أن جاء عددٌ من الباحثين المحدثين ففهموا ما قاله ابن جني وجعلوه نواةً لنظرية جديدة في أصل المشتقات، وعُدَّ ابن جني -الذي أخذ جُلَّ علمه في التصريف عن شيخه أبي علي- رائد الدراسات اللغوية الحديثة بآرائه الجديدة المبتكرة، كما سيتضح في موضعه من هذا البحث.

فما هو تصور الرجلين لأصل الاشتقاق؟

الذي فهمته أنَّ أبا علي الفارسي وتلميذَه أبا الفتح قد أنكرا السبق الزماني بين المصدر والفعل ووجها قول السابقين من علماء المدرستين وجهة أخرى بعيدة عن التقدُّم الزمني، فقال الفارسي: وإنما يعني القوم بقولهم: إنَّ الاسم أسبق من الفعل أنَّه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان، فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدَّموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدَّموا الفعل في الوضع قبل الاسم[٢٤٣].

وقد أكَّد ابن جني تصور شيخه الفارسي وعمَّقه ونفى أن تكون الأسماء أسبق من الأفعال في الزمان فقال: يمنع من هذا أشياء:

منها وجودُ أسماء مشتقة من الأفعال نحو (قائم) من (قام)، و(منطلق) من (انطلق) ألا تراه يصحُّ لصحَّته ويعتلُّ لاعتلاله... فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقًّا من الفعل فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان وقد رأيت الاسم مشتقًّا منه، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتقِّ نفسهِ، وأيضًا فإنَّ المصدر مشتقٌّ من الجوهر، كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر وكلاهما اسم... وأيضًا فإنَّ كثيرًا من الأفعال مشتقٌّ من الحروف، نحو قوله: سألتك حاجة فلَوْلَيْتَ لي أي: قلت: لولا وسألتك حاجة فلا ليت لي أي قلت لي: لا.

واشتقُّوا أيضًا المصدر -وهو اسم- من الحروف فقالوا: اللالاة واللولاة، وإن كان الحرف متأخِّرًا في الرتبة عن الأصلين قبله الاسم والفعل)[٢٤٤].

نخرج من هذا إلى القول بأنَّ ابن جني لم تَرُقْ له النظرية البصرية التي تقول بسبق المصدر وأنَّه الأصل، ولم تَرُق له كذلك النظرية الكوفية التي تقول بسبق الفعل وأنَّه الأصل ولكنه يبحث عن أصل جامع يجمع كل هذه الأنواع أو قل إن شئت إنَّه -بهذا- يفتح الطريق أمام الباحثين والدارسين؛ ليفكروا في أصل جديد يضم كلمات اللغة[٢٤٥].

وأوَّل من فكَّر في هذا الأصل الجديد بعد ابن جني الموفَّق الأندلسيُّ يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ) وهو بصدد شرح عبارة الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): (ومن أصناف الاسم الأسماء المتصلة بالأفعال وهي ثمانية أسماء: المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة)[٢٤٦]. فيقول: (يريد بقوله: المتصلة بالأفعال. تعلُّقها بها من جهة الاشتقاق وأنَّ فيها حروف الفعل، فكان بينهما تعلُّقٌ واتصالٌ من جهة اللفظ إذ كانت تنزع إلى أصلٍ واحدٍ، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال)[٢٤٧].

فابن يعيش يجعل الأفعال والأسماء المذكورة تنزع إلى أصل واحد، لكن ما هو هذا الأصل الواحد؟ بالتأكيد ليس هو المصدر وليس هو الفعل حتى لا يشتقُّ الشيء من نفسه؛ إذن فهناك أصلٌ واحدٌ للكل يُبْحَث عنه، وكأنَّه يشير على استحياء إلى أنَّ الجذر المشترك هو الأصل.

رابعًا -مذهب محمد بن طلحة الإشبيلي

نقل أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) عن محمد بن طلحة (ت ٦١٨هـ) رأيه في أصل الاشتقاق وهو أن كلًّا من المصدر والفعل أصلٌ بنفسه وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر[٢٤٨].

وبالتأكيد لابن طلحة أدلَّته التي تدعم رأيه، ولو كانت بين أيدينا لتمكنا من تقويمها، ولكنها غير موجودة في الكتب التي نقلت رأيه، ولعلنا نعود إلى هذا الرأي مرة أخرى لنرى علاقته بنظرية المحدثين في الأصل الاشتقاقي.

خامسًا-رأي أ. عبد الله أمين

اطلع أ. عبد الله أمين على الخلاف الدائر بين البصريين والكوفيين حول الأصل الاشتقاقي وأفاد منه ولكنه لم يَرُق له اتباع أيٍّ من المذهبين؛ فخرج بنظرية جديدة مفادها أنَّ أصل المشتقات جميعًا لا هو المصدر -كما رأى البصريون- ولا هو الفعل- كما رأى الكوفيون- وإنما هو شيء آخر، فهو يرى أنَّ المشتقات جميعًا ومعها المصدر مشتقَّة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات[٢٤٩].

وقال في شرح نظريته: واشتقَّ العربُ الأفعال من أسماء المعاني من غير المصادر اشتقاقًا صريحًا لا مجال للشك فيه. ومن هذه الأفعال اشتقُّوا المصادر وجميع الأسماء؛ فقد اشتقُّوا من أسماء العدد وأسماء الأزمنة وهي أسماء معانٍ جامدة اشتقاقًا صريحًا يكاد يكون مطردًا [٢٥٠]. وقال أيضًا: اشتق العرب الأفعال من أسماء الأعيان اشتقاقًا صريحًا لا مجال للشكِّ فيه كما اشتقُّوا من أسماء المعاني من غير المصادر، من هذه الأفعال اشتقُّوا المصادر وسائر المشتقات؛ فقد اشتقُّوا من أسماء الأمكنة ومن أسماء القبائل ونحوها ومن أسماء الأقارب، وهي جميعًا أسماء أعيان، اشتقاقًا صريحًا يكاد يكون مطردًا [٢٥١].

وقد أشار الرجل إلى أن العرب اشتقَّت أفعالًا من أسماء أعضاء الجسم وهي من أسماء الأعيان -اشتقاقًا صريحًا مطردًا، ومن هذه الأفعال اشتقُّوا المصادر وجميع المشتقات [٢٥٢]، وصرَّح بأن العرب اشتقُّوا من أسماء الأصوات في قوله: إذا علمتَ أن العرب قد اشتقُّوا الأفعال والمصادر والمشتقات وغيرها من أسماء الأعيان كما اشتقُّوا من أسماء المعاني من غير المصادر؛ فاعلم أن لك وراء ذلك مذهبًا هو ألطف منه مأخذًا وأدقّ صنعة، وهو أن هذا الاشتقاق من أسماء الأعيان إنَّما كان بعد ارتقاء اللغة وتقدُّمها، أما قبل ارتقاء اللغة وتقدُّمها أيام نشأتها الأولى فإنما كان هذا الاشتقاق من حكايات الأصوات [٢٥٣].

وذكر أن العرب اشتقُّوا كذلك أفعالًا من حروف المعاني كما اشتقُّوا كذلك من حروف المباني ومن هذه الأفعال يمكن اشتقاق المصادر وجميع المشتقات[٢٥٤]. فمؤدى رأي أ. عبد الله أمين أنَّ الأفعال فرع مشتقٌّ من أصلٍ وهو الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات، وهي -أي الأفعال- بدورها أصلٌ لبقية المشتقات التي هي المصادر وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين وأسماء التفضيل والصفات المشبهة وصيغ المبالغة، واسم الآلة، واسما الزمان والمكان .

وقد لاحظت على هذا الرأي عدَّة أمور من أهمها

١- اتفاقه مع المذهب الكوفي في ردِّ المشتقات ومنها المصدر إلى الفعل.

٢- القول بأصالة الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات متأثِّرًا في قوله هذا بالنظريات المشهورة في نشأة اللغة[٢٥٥].

٣- أن الرجل يؤصِّل الفرع فيجعل الأفعال التي هي فرع على الأسماء الجامدة وأسماء الأصوات أصلًا لبقيَّة المشتقات، متَّفقًا في هذا مع الشيخ عبد الله العلايلي الذي صرَّح بهذا المبدأ أعني: مبدأ تأصيل الفرع[٢٥٦].

٤- يخيَّل إليَّ أن هذه النظرية ليست خالصة للرجل، ولكنها صدًى لتصوُّر فيلسوف العربية أبي الفتح عثمان بن جني حول الأصل والفرع، استمع معي إلى ما قاله ابن جنِّي وهو بصدد الحديث عن أيِّ الألفاظ أسبق وجودًا؟ (فإن قلت: هلَّا ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان كما أنها أسبق رتبة منها في الاعتقاد، واستدللتَ على ذلك بأن الحكمة قادت إليه، إذ كان الواجب أن يبدءوا بالأسماء؛ لأنها عبارات عن الأشياء ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف؛ لأنك تراها لواحق بالجمل بعد تركبها واستقلالها بأنفسها نحو: إنَّ زيدًا أخوك، وليت عمرًا عندك... قيل: يمنع من هذا أشياء منها:

وجودك أسماء مشتقة من الأفعال نحو: قائم من (قام) ومنطلق من (انطلق)... فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقًّا من الفعل فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان وقد رأيت الاسم مشتقًّا منه، ورتبة المشتقِّ منه أن يكون أسبق من المشتقِّ نفسهِ، وأيضًا فإن المصدر من الجوهر كالنبات من النبت والاستحجار من الحجر وكلاهما اسم ... وأيضًا فإن كثيرًا من الأفعال مشتقٌّ من الحروف، نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي أي قلت لي: لولا. وسألتك حاجة فلاليت لي، أي قلت لي: لا واشتقُّوا أيضًا المصدر -هو اسم- من الحرف، فقالوا: اللالاة، اللولاة، وإن كان

الحرف متأخِّرًا في الرتبة عن الأصلين قبله الاسم والفعل...)[٢٥٧]. غير أن ابن جنِّي كان أدقَّ تصورًا في كلامه من عبد الله أمين في نظريَّته؛ لأن ما ذكره ابن جني صريح في أن الأمر ليس على إطلاقه؛ يفهم ذلك من قوله (وجودك أسماء مشتقة من الأفعال) وقوله: (وأيضًا فإن كثيرًا من الأفعال مشتقٌّ من الحروف) وكذلك قوله: واشتقُّوا أيضًا المصدر -وهو اسم- من الحرف).

فكلام ابن جني يخلو من التعميم الذي يفهم من رأي أمين، ويخيَّل إليَّ أن ابن جنِّي كان يريد من وراء ما صرَّح به أمرًا آخر غير ما فهمه الرجل: ولعلَّه كان يريد أن يصل إلى أن الأصول التي ذكرها غير وافية بالغرض؛ لأنها تصلح لأن يشتقَّ بعضها من بعض، ولذلك ينبغي أن يبحث عن أصل يصلح لأن يشتقَّ منه كلَّ الأنواع التي ذكرها، يدلُّك على ما أقول قوله، وهو يحدُّ الاشتقاق-: (أن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرَّاه وتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه؛ وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تجد منه معنى السلامة في تصرُّفه نحو: سلَم، يسلم، سالم، سلمان، سلمى، والسلامة والسليم... وعلى ذلك بقيَّة البَاب إذا تأوَّلته وبقيَّة الأصول غيره، كتركيب (ض ر ب)، وتركيب (ن ب ل)[٢٥٨].

٥- تتسم نظرية عبد الله أمين بالتعميم -كما أشرنا- حيث إنَّه في العربية الكثير من الأفعال لا تنتمي إلى اسم من أسماء المعاني من غير المصادر، أو إلى أسماء الأعيان، أو إلى أسماء الأصوات، نحو: علم، سار، جمع، نام، كرم، سعي... وهلمَّ جرًّا.

٦- أنها تمثِّل جانبًا من جوانب الاشتقاق في العربية فقط، وأنها تتنافى

وطبيعة اللغة التي يصير إحداث الألفاظ الأصلية فيها عادة بشكل تلقائي مرتجل يخضع لحاجات الإنسان ولا يتقيَّد بسبق اسم لفعل أو العكس[٢٥٩].

سادسًا- رأي د. فؤاد ترزي

أفاد د. فؤاد ترزي من النظريَّات والمذاهب السابقة فخرج علينا برأي مفاده أن أصل الاشتقاق لا ينبغي أن يقتصر على ما ذُكِر، ولكنَّه يجب أن يتعدَّى ذلك إلى الأسماء المشتقة والحروف كذلك، فالمصدر وحده لا يصلَح أصلًا للاشتقاق عنده، وكذلك لا يصلح الفعل وحده، ولا الأسماء الجامدة أو أسماء الأصوات، بل جميع ذلك ومعه الأسماء المشتقة والحروف وأشار إلى أنَّ ما ورد في ذلك من نظريات إنَّما هو قائم على أحكام جزئية، وأشار كذلك إلى أن الاقتصار على واحد مما سبق لصياغة نظرية جامعة شاملة إنَّما هو من قبيل التحكُّم والحكم بالكليات على الجزئيات.

ويلخِّصُ الرجل مذهبه بقوله: أمَّا المذهب الذي نذهب إليه في هذا الصدد فمنتزع من واقع اللغة بأسرها يأخذ بعين الاعتبار جزئيَّاتها ليصوغ منها كُلًّا تبني عليه نظرية عامة.

ويتلخَّص هذا المذهب فيما يلي:

١- أن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحدًا، فقد اشتق العرب من الأفعال والأسماء -الجامد منها والمشتقِّ- والحروف ولكن بأقدار تقلُّ حسب ترتيبها هذا، فأكثر ما اشتقَّ منه الأفعال، ثمَّ الأسماء، فالحروف.

٢- أنَّ ما ندعوه بالمشتقات -بما فيها المصادر- قد اشتقَّ من الأفعال بصورة عامَّة.

٣- أن هذه الأفعال بدورها قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف)[٢٦٠].

وقد اعتمد الرجل في الاستدلال على صحة ما ذهب إليه على عدد من الدلائل النصِّيَّة **Textual proofs** منها ما نقله عن ابن القوطيَّة (ت ٣٧٦هـ)، ومنها ما نقله عن ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، ومنه ما نقله عن الجلال السيوطي (ت ٩١١هـ)، كما اعتمد كذلك على مجموعة من الدلائل اللغوية [٢٦١].

المذاهب السابقة في ميزان الوصفيين

علت الأصوات التي تعترض على طريقة الصرفيين العرب القدماء فيما يتعلَّق بالأصل الاشتقاقي ووصفت طريقتهم بأنها غير مقبولة، ورفضت الرأي البصري القائل بأن المصدر هو الأصل ورفضت الرأي الكوفي القائل بأن الفعل هو الأصل وكذلك الآراء الأخرى التي تفرَّعت عنهما، وصرَّحت هذه الأصوات الحديثة بأن أصل الاشتقاق إنما هو المادة الثلاثية الأصلية التي لا تدلُّ على معنى في نفسها والتي تشترك كل مجموعة من المشتقات فيها وتحتوي على الأصول الثلاثة مع زيادة الحركات وبعض الأحرف [٢٦٢].

وهؤلاء نراهم يتبنَّون منهج علماء اللسانيات الحديثة، ذلك المنهج الذي لا يقبل أن تكون صيغة ما أصلًا لصيغة أخرى، بل هو لا يبحث في ذلك. ويرى أن الاشتقاق يقوم أساسًا على وجود علاقة بين مجموعة من الكلمات، هذه العلاقة هي اشتراكها في شيء معيَّن وهو ما يعرف

بالأصول أو المادة المعجمية[٢٦٣] وهم يعنون سلسلة الحروف الصامتة التي ينطبق عليها الوزن وهذه السلسلة وحدة مجرَّدة لا تملك صورة صوتيَّة خطِّية ولا وظيفة نحوية فلا تستطيع أن تنتمي إلى أجزاء الكلم: فلا هي فعل، ولا اسم، ولا حرف، وقد أحسن رائد الدراسات اللغوية العربية الحديثة د. أنيس إحسانًا حين صور لنا حقيقة تلك المادة الصامتة التي هي أصل الاشتقاق والمشتقات جميعًا وشبهها بأنها كالمادة الخام التي تتخذ أصلًا في البناء أو التصنيع: يقول الرجل: وليس مثل الأصوات في هذا النوع من الاشتقاق إلا مثل مواد البناء التي منها قد تؤسَّس العمارة والقصر والسجن، أو كتلك المعادن التي تصنع منها الطائرات والسيارات والقنابل والساعات...إلخ)[٢٦٤].

ويؤكِّد كون هذه المادة أصلًا للاشتقاق والمشتقات جميعًا علم بارز في حقل الدراسات اللغوية الحديثة فيقول: والقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث... فلا الفعل- كما يقول الكوفيون- ولا المصدر- كما يقول البصريون- أصل المشتقَّات: لأنك قد رأيت أن الأوَّلية على أصالة كلٍّ منهما ضعيفة لا تقاوم النظرة الفاحصة، فما وجه القول إذن في الاشتقاق؟

وجه القول -كما أراه- في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرَّد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معيَّن خير من أن تقوم على افتراض أصل وفرع... والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كلَّ الوضوح، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة: فأنت إذا نظرت إلى ضرب وضارَبَ ومضروب ومَضْرِب ومُضارَبَ وضرْب وما تفرَّع من ذلك رأيت أنها جميعًا تشترك في

(ض ر ب) وتتفرع منها: فطن إلى ذلك المعجميُّون ولم يفطن إليه الصرفيون... فما دام لكل كلمة من كلمات العربية مادة تصاغ منها فلها اشتقاق منسوب إلى هذه المادة، ولا يبقى في الصرف ما يسمِّيه الصرفيون الاسم الجامد، فيجب أن يبنوا التقسيم إلى جامد ومشتق إذن على أساس جديد[٢٦٥].

ويقول في موضع آخر: والذي أراه أجدى لدراسة هذه المشكلة - مشكلة الاشتقاق- أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حجة لوجه علم المعجم مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتِّجاه المعجم بحيث يكون الاشتقاق حدودًا مشتركة بين المنهجين، وإذا صحَّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلًا للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادَّة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق، وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصول الاشتقاق، فالمصدر مشتقٌّ منها والفعل الماضي مشتقٌّ منها كذلك، وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة – أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيًّا هو ما تؤديه من دور في تلخيص العلاقة بين المفردات، وحين نرى الأصول الثلاثة - وهي فاء الكلمة وعينها ولامها- أصلًا لاشتقاق الكلمة وذوات رحمها يجب أن ننبِّه إلى أن هذا الاعتبار يقتضي أن تكون كلمات اللغة جميعًا- فيما عدا الضمائر والظروف وبعض الخوالف- مشتقة... ويصبح الاشتقاق بهذا الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات

والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو، ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمرٌ آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة -حسب هذا الفهم- إلى متصرِّفة وجامدة:

فأما الأولى: فهي التي تتضح العلاقات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة، كالأفعال والصفات.

أما الثانية: فهي التي لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقًّا متصرِّفًا؛ لأن صيغته تعتبر إحدى الصيغ التي تتقلَّب عليها أصول المادة، وكذلك يعتبر الفعل الماضي مشتقًّا متصرِّفًا[٢٦٦].

وعندهم أن أصوات المدِّ لا تصلح؛ لأن تكون عناصر من أصل الكلمات، ويعلِّلون ذلك بأن المدَّ هو عنصر النغم وهو قادر أن ينتمي إلى الوزن ولكنه لا ينتمي إلى الجذر، والواو والياء المستعملتان في الجذر هما الفونيمان : (و) و(ي) وكلٌّ منهما صوت نصف صائتي **(semi- vowel)** كما في وثب وثوب ويسر وسيل، وهما في الجذر صامتان وليسا من قبيل المدِّ، ولقد خصُّوا بالكلام الألف؛ لأنَّ واو المد وياء المدِّ يقابلهما في الإملاء صامتان حقيقيان بينما لا يقابل الألف أيَّ صامت، فالألف تستعمل في الخطِّ للدلالة على تمديد الفتحة التي قبلها فقط، كما أنها تستعمل كرمز إملائي يحمل الهمزة؛ ولكنها لا تمثل بأيِّ حال من الأحوال صامتًا مستقلًّا[٢٦٧]، والمصدر والفعل عندهم صيغتان لهما معناهما ودلالتهما المختلفة من معنوية أو وظيفية، وهما مشتقان أيضًا من تلك المادة الثلاثية ذات الطبيعة الصامتة.

والوصفيون -منهم د. تمّام- يرون أنّه إذا كانت الحروف الصحيحة التي يطلقون عليها الصوامت تنفرد بأنها أصول في الكلمات العربية ومن ثمَّ فهي أساس للتفريق بين مادة وأخرى من موادِّ المعجم، فإن أصوات العلَّة التي هي المصوِّتات تعتبر مناطًا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادَّة الواحدة، فالفرق عندهم بين قَتْل وقَتَل وقُتِل وقتيل قتول.. .. وهلمَّ جرًّا من مشتقَّات (ق ت ل) فرق يأتي عن تنوُّع أصوات العلَّة (المصوِّتات) لا الحروف الصحيحة (الصوامت). ومن ثمَّ تتحمَّل المصوِّتات بالتعاون مع أصوات الزيادة وموقعية الكمية (التشديد والمدِّ) أخطر الوظائف في تركيب الصيغ الاشتقاقية [٢٦٨].

والطريقة المناسبة لدراسة الاشتقاق من وجهة النظر الحديثة هي اتخاذ الأصول الثلاثة المجرَّدة من المعنى والمتمثلة في فاء الكلمة وعينها ولامها أصلًا [٢٦٩]. وبهذا يمكن إرجاع هذه الكلمات إلى تلك الأصول الثلاثة التي تمثِّل صلة القرابة بين تلك المشتقات في اللفظ والمعنى.

وقد تتباين هذه المشتقات فيما بينها تبعًا لاختلاف المصوِّتات والصوامت الزوائد، وهذا التباين نسبي ولا يعدُّ تغييرًا جذريًّا فيها؛ لأن المعنى الأصلي مشترك بينها جميعًا. وصرَّحوا بأن هذه الطريقة في تحديد أصل المشتقات ودراسة الاشتقاق أنسب للتحليل اللغوي وأفضل من صنيع الصرفيين، وبواسطة هذه الطريقة لا يمكن توقف الاشتقاق أو حصر دائرته، بل تصلح كل مادة ثلاثية لاشتقاق أعداد لا حصر لها من المشتقات على اختلاف أنواعها.

والطريقة العملية في الاشتقاق من هذه الصوامت -من وجهة نظر

اللسانية الحديثة- تتمثَّل في أمرين:

أوَّلهما: إضافة المصوِّتات إليها، وبذلك يشتقُّ الفعل الماضي الثلاثي بنوعيه المبني للفاعل والمبني للمفعول مثل: ضَرَبَ وضُرِبَ.

والثاني:إضافة بعض الصوامت الزائدة والمصوِّتات إلى تلك الأصول فينتج عنها المشتقات بأنواعها: كاتب، مكتوب، كتابة، مكتب، مكتبة، مكاتبة، مكاتب... وهلمَّ جرًّا [٢٧٠].

ويشير علماء اللسانيات إلى أنَّ العربية مختلفة في نظامها الاشتقاقي عن غيرها من اللغات: فها هو اللغوي الفرنسي الشهير الذي بدأ مبحث الصرف في كتابه العربية الفصحى ببيان النظام العام الذي تبنى على أساسه الكلمة العربية مقارنًا بينه وبين ما ألَّفه في اللغة الفرنسية، فأشار إلى أنَّ النظام في العربية خاصٌّ جدًّا وهو مغاير تمامًا لما ألَّفه في اللغة الفرنسية.

وقال: ففي الفرنسية يكون تكوين المفرد- في الجانب الأكبر من اللغة- على أساس الإلصاق: فتضاف سوابق أو لواحق إلى الجزء الثابت؛ ولنأخذ مثلًا الثابت (sabl) الذي نجده في الكلمة (sable) رمل. إننا نستطيع بواسطة الإلحاق أن نكوِّن منه الكلمات: (sabl- eux) و (sabl- eur) و(sabl- erie) و (sabl- er) و(sabl- oun- ier) و (sabl- oun- eux) و(sable- onn- er) و (sabl- on) و (sabl- iére) و (sabl- ier) و (sabl- onn-iére) كما نستطيع بالسوابق أن تكوِّن الكلمات: (dse- en- sabl- ement) و (des-en-sabl- er) و (en- sabl- ement) و (en- sabl- er) وهذه المفردات جميعًا تكون ما يطلق عليه أسرة الكلمات؛ إذ إن لها جميعًا ثابتًا مشتركًا، وهكذا يمكن أن نصادف في الفرنسية عددًا مهمًّا من

الأسرات متفاوتًا في عدد أفراده ولكن يظلُّ الأساس الثابت فيها كما هو... أما النظام العربي فهو على نقيض ذلك تمامًا إنَّه يستخدم أصلًا (racine) لا جزءًا ثابتًا (radicale). والأصل مكون من صوامت تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر تحديدًا ويتم تحويل هذه الفكرة في كلمات مستقلة بواسطة المصوِّتات التي توضع في داخل الأصل فالمصوِّتات إذن هي التي تعطي صيغة الكلمات في هذا النوع من المادة المبهمة أي في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبِّر عنها الأصل.

والأصل ليس سابق الوجود ولا يوجد بذاته، إنَّه جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض، وإنما ينكشف وجوده بواسطة التحليل، وهو في هذا يشبه الثابت، ولكن هذا الثابت ليس سوى وحدة نحوية أمام الأصل، فهو ذو واقع لغوي حقيقي مكوَّن من دالٍّ: هو مجموعة الصوامت المعينة، ومدلول: هو الفكرة العامة المرتبطة بهذه المجموعة من الصوامت،وفضلًا عن ذلك، فإن المتكلم على وعي بهذا الواقع اللغوي وإن كان وعيه غير قائم على تفكير)[٢٢١].

وأكَّد ذلك في موضع آخر من كتابه فقال: (الآن نفهم الفرق الكلي بين هذا النظام الاشتقاقي ونظام اللغة الفرنسية، فنحن نستخدم في الفرنسية جزءًا ثابتًا لا يتغير، وهو في الواقع مكوَّن من صوامت ومصوِّتات متداخلة في هذه الصوامت، بحيث يصاغ من العنصرين كلٌّ لا يقبل التجزئة، ولكي نكوِّن الكلمات نضيف إلى هذه الأجزاء الثابتة زوائد؛ سواء كان في صدرها وهي السوابق، أم في عجزها وهي اللواحق، أما اللغة العربية فإنها تبدأ من الأصل- وهو الهيكل الصامتي الذي يشكل بنيات مختلفة -بإدخال المصوتات، ففي الكلمات التي ذكرناها جميعًا نجد

أصلًا واحدًا هو (ك ت ب) متضمِّنًا ذلك المعنى العام (الكتابة)، والواقع أن هذه الكلمات المشتقة لا يختلف بعضها عن بعض في حقيقة الأمر، وإنما تأخذ معانيها المحددة بواسطة المصوِّتات المقحمة داخل الأصل كَتَبَ (Kataba) وكاتَبَ (Kaataba) وكُتِبَ (kutiba) وكوتِبَ (Kuutiba) وكَتْب (Katb) وكِتاب (Kitaab) وكاتِب (Kaatib) وكُتُب (Kutub) فإدخال المصوِّتات داخل الأصل الاشتقاقي طريقة أساسية من خصائص العربية، ولكننا إذا تأملنا المصوِّتات التي دخلت في الأمثلة المذكورة؛ لاحظنا أن المسألة ليست متعلقة بطوابع المصوِّتات فحسب، ولكن بمدتها –طويلة أو قصيرة– فالأمثلة كَتَبَ (kataba) وكَاتَبَ (kaataba) وكُتِبَ (kutiba) وكُوتِبَ (Kutiba) لا تختلف بعضها عن بعض إلا بطول المصوِّت الأول من الأصل. المثالان كِتاب (kitaab) وكاتب (kaatib) يختلفان في طول المصوت (a) ومكانه بالنسبة إلى المصوت (i) وهكذا نرى الأهمية الأساسية للمصوِّت في العربية؛ إذ إن لها دورًا بنائيًّا.

أما في الفرنسية فلا معنى للمصوِّتات الطويلة؛ إذ نشعر بفرق ضئيل في المدة بين الفتحتين في الكلمتين (patte)، (paate)... .

وخلاصة القول: إن الطرق الأساسية في الاشتقاق في اللغة العربية هي أن يؤخذ من الأصل المكوَّن من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة المصوِّتات داخل هذا الأصل. وإضافة هذه المصوِّتات ليست اعتباطية؛ وإنما هي مقيَّدة بطابع المصوِّت وكميته، وتضعيف الثاني أو الثالث من الأصل، يعتبر إضافة لعنصر آخر أساسي إلى إمكانيات هذه التغيرات الداخلية، ويطلق على هذا النظام نظام (التحول الداخلي)[٢٧٢].

وتحدث الرجل عن نظام السوابق واللواحق في العربية، فذكر أن اللغة العربية لديها عدد غير قليلٍ من كلا النوعين، وهذا الإلحاق يمنحها وسائل ذات بال، ولكنها خاضعةً لتأثير التحوُّل الداخلي[٢٧٣].

obeikandl.com

المبحث الثاني
أصل المشتقات عند الأصوليين

أوَّلًا عند المتقدمين

مما هو جدير بالإشارة إليه أن الأصوليين قد امتدَّ أمر الخلاف بينهم حول أصل المشتقات كما امتدَّ أمره بين النحويين، وإن كان مجمل ما قالوه لا يختلف في الغالب عما قاله النحويون، ويمكن إجمال ما ذهبوا إليه في الأمور التالية:

أ- متابعة النحويين في خلافهم بين المصدر والفعل، وانتصارهم للمذهب البصري القائل بأصالة المصدر؛ أي: مصدر الثلاثي؛ لأن مصدر غيره مشتقٌّ من الماضي باتفاق الفريقين[٢٧٤].

وهذا مذهب الأكثرين، وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) الذي عقد فصلًا للصيغ التي اشتدت الحاجة إلى اشتقاقها من المصدر[٢٧٥] والتي هي: الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول[٢٧٦].

وابن القيم -مع أنَّه تابع للبصريين في مذهبهم القائل بأصالة المصدر- نراه يختلف معهم وينكر الاشتقاق المادي من المصدر، فيقول: وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلًا وفرعًا ليس معناه أن أحدهما تولَّد من الآخر. وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة، وقول سيبويه عن الفعل: إنَّه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، هو بهذا الاعتبار لا أن العرب تكلَّموا بالأسماء أوَّلًا، ثمَّ اشتقُّوا منها الأفعال، فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء، لا فرق بينهما فالاشتقاق هنا ليس

هو اشتقاقًا ماديًّا، وإنما هو اشتقاق تلازم، سُمي المتضمِّن مشتقًّا، والمتضمَّن مشتقًّا منه[٢٧٧].

فالبصريون يرون أنَّ المصدر بلفظه، ومعناه مادة سارية في الأفعال والمشتقات جميعًا، وأن الفعل متولِّد من لفظ المصدر، ومعناه تولُّد الفرع من أصله، وليس على سبيل التلازم الاتفاقي.

يقول الزجاجي: الدليل على أن المصدر أصل الفعل أنه يوجد لفظه، وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صرف لقولنا: خرج وأخرج واستخرج ويخارج وقتل ويقتل وقاتل وتقتل واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود في جميع فنونه، فعلمنا أنه أصله ومادته[٢٨٧].

فهو يصرِّح بأن المصدر مادة الفعل أي: أن الاشتقاق بينهما مادي لا تلازمي، ثم يزيد هذا المعنى إيضاحًا فيقول: (ألا ترى أن الفضة أصل لجميع ما يصاغ منها؟ فهي موجودة المعنى فيه، فإن صغت كوزًا أو إبريقًا أو خاتمًا أو قلبًا وخلخالًا، وغير ذلك فمعناه موجود في جميع ما يصاغ منها، وليس معاني ما يصاغ منها موجودًا فيها مفردةً، فكذلك معنى المصدر موجود في جميع الأفعال المشتقة منه، وليس معنى فعلٍ واحد منها موجودًا في المصدر نفسه، ألا ترى أنه ليس في الضرب معنى فعل ماضٍ ولا مستقبل موجودًا)[٢٧٩].

وقد انتصر العلامة الحلِّي لمذهب البصريين، وتابعه في ذلك الكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ) الذي نصَّ على أصالة المصدر حين قيَّد الأصل بالمصدر في كتابه: التحرير، فقال في حدِّ الاشتقاق: (ما وافق مصدرًا بحروفه الأصول ومعناه مع زيادة)، وعقَّب شارح الكتاب ابن أمير الحاج

(ت ٩٧٨هـ) بأنَّه لم يقل: (ما وافق أصلًا) كما قال ابن الحاجب؛ لئلا يصلح أن يكون تعريفًا له على رأي الكوفيين، بل قال: (مصدرًا) فيكون تعريفًا له على رأي البصريين خاصَّة، وأشار إلى أنه هو الصحيح الذي عليه المحقِّقون من العلماء[٢٨٠].

ب- إنكار الاشتقاق برمَّته، واعتبار كلٍّ من المصدر والفعل، وغيرهما من الصيغ الأخرى: كاسم الفاعل، واسم المفعول ... وهلمَّ جرًّا، أصلًا قائمًا بذاته بحجَّة أنها كلمات وردت مستعملة في معانيها، ولا دليل يدلُّ على أصالة بعضها وفرعية الآخر، والأصل عدم الفرعية، وعدم الاشتقاق حتى يقوم الدليل القاهرة، والبرهان المبين، وهو رأي صاحب حجَّة الخصام[٢٨١].

وهؤلاء الذين أنكروا الاشتقاق جملة وتفصيلًا هم الذين أشار إليهم السيوطي في قوله: وقالت طائفة من النظار: الكلم كلُّه أصل)[٢٨٢].

ج- إنكار الاشتقاق كذلك مع الاحتفاظ بشيء منه، وهو اشتقاق المصادر والصفات، ومع ذلك فقد توقَّف أصحاب هذا الرأي عن القول بأصالة أي منها: استمع إلى ابن حزم الظاهري وهو يقول: (الاشتقاق كلُّه باطل حاشا أسماء الفاعلين من أفعالهم فقط، وأسماء الموصوفين من صفاتهم الجسمانية والنفسانية، وهذا أيضًا لا ندري هل أخذت الأسماء من الصفات؟ أو أخذت الصفات من الأسماء؟ إلا أننا نوقن أنَّ أحدهما أخذ من صاحبه، مثل ضارب من الضرب، ومثل أبيض من البياض، وغضبان من الغضب، وما أشبه ذلك[٢٨٣].

تلك هي أشهر آراء متقدمي الأصوليين في هذه المسألة وتابعهم في ذلك كثير من المتأخِّرين.

ثانيًا: عند المتأخرين والمحدثين

تبنَّي كثير من متأخِّري الأصوليين ما ذهب إليه البصريُّون من القول بأصالة المصدر، ومع هذا فقد كان لجماعة منهم رأيان جديدان يختلفان عن آراء سابقيهم، وهذان الرأيان هما:

الرأي الأول: يرى أصحابه أنَّ اسم المصدر هو أصل المشتقات جميعًا، وليس المصدر ولا الفعل، وحجَّتهم في ذلك أنَّ اسم المصدر موضوع من ناحية اللفظ بوضع واحد لمادَّته وصيغته، ومن ناحية المعنى لمعنى واحد هو: الحدث الساذج، وهذان -اللفظ والمعنى - هما المادة السارية في سائر المشتقات بما فيها المصدر والفعل الدَّالان على الحدث وزيادة.

الرأي الثاني: يرى أصحابه أنَّ الأصل الذي يصلح لأن يضمَّ تحته كلُّ المشتقات لا هو المصدر، ولا هو اسمه، ولا هو الفعل؛ وإنما هو شيء آخر: هو المادة اللغوية -المعجمية- التي هي الحروف الثلاثة الأصلية مجرَّدة عن حركاتها، كمادَّة (ق ت ل) مثلًا : فهي صالحة لأن يؤخذ منها المصدر، والفعل بجميع أقسامه، والصفات الاسمية المعروفة، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

ومعنى المادة عندهم إنما هو معني القوة والاستعداد لا يمكن أن يكون فعليًّا متحصلًا في الذهن إلا بالصيغة - كما يقول النائني -: إنَّ مبدأ الاشتقاق لا بدَّ أن يكون أمرًا غير متحصِّل في عالم اللفظ والمعنى، ويكون تحصله في كلتا المرحلتين بواسطة الهيئة: فنسبة المبدأ إلى الهيئات كنسبة المادة إلى الصور النوعية، حيث إنَّ المادة تكون (صرف القوة)، وتكون فعليتها بالصور النوعية، كذلك مبدأ الاشتقاق يكون معنى غير متحصِّل بالذات،

ويكون في عالم المفهومية صرف القوة، ويتوقف فعليَّته وتحصله على ا لهيئة)[٢٨٤].

وقد أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أنَّ علم اللغة الحديث متأثِّر في نظرته لقضية الاشتقاق بما ذهب إليه الأصوليون، وأشار إلى أنَّ الأصولي الشيخ محمد شريف الحائري (ت ١٢٤٥هـ) أستاذ الشيخ الأنصاري، أول من اعتبر كلًّا من المصدر والفعل مشتقًّا كسائر المشتقَّات وأنَّ المادة اللغوية أصل هذه المشتقَّات جميعًا؛ استنادًا إلى ما كتبه تلميذه الشيخ إبراهيم القزويني في ضوابط الأصول[٢٨٥] وهو قوله: (إن المشتق قد يطلق على ما أخذ من شيء آخر؛ بأن كان له مأخذ من الألفاظ ويدخل فيه كلُّ الأفعال والمشتقات بل المصادر؛ فإنَّ لها أيضًا مادة هي (ض ر ب) مثلًا - بالترتيب- هيئة -هي بفتح الأول وسكون الثاني- ولا ريب أنَّ الأفعال والمشتقات ليس موادَّها المصادر؛ المصدر ليس مأخوذًا في المشتقات لا لفظًا ولا معنى؛ فإنَّ المعنى المصدري ليس في المشتقات كما أنَّ وزن المصدر ليس فيها أيضًا، بل مادَّة المشتقات هي مادة المصدر التي أشرنا إليها؛ فالمصدر أيضًا من المشتقات، والمادة لا توجد في الخارج إلا في ضمن واحدة من تلك الهيئات[٢٨٦].

وهذا الرأي القائل بأصالة المادة المعجمية هو الذي شاع أخيرًا بين عدد الأصوليين المحدثين كالآخوند والنائني والعراقي وغيرهم -في مقابل الرأي السابق القائل بأصالة اسم المصدر الذي تبنَّاه طلاب صاحب المحجَّة- مستندين إلى أن أصل الاشتقاق يجب أن يكون مادة عارية عن أية صيغة لا يمكن التلفظ بها ولا إدراك معناها إلى بواسطة سبكها بإحدى هذه الصيغ التي هي المشتقَّات؛ وذلك لتكون قابلة لطروء كل الصيغ

عليها، منطلقين من منطلق أنه يجب أن يكون الأصل مطلقًا غير مقيد بأية صيغة ليكون إطلاقه الذاتي هو المصحح لأصالته وجعله مشتقًا منه، كما يفهم من قول الشيخ محمد حسن الأصفهاني[٢٨٧]: (لا يعقل أن يكون المصدر مشتقًا من غيره أو أصلًا لغيره، إذ المادة المتصوَّرة لا تقبل صورة أخرى).

obeikandl.com

obeikandl.com

خاتمة البحث

أودُّ -وأنا أختم هذه البحث- أن أجمل بعض ما توصَّلت إليه في النقاط التالية:

١- اقترح الباحث تقسيمًا جديدًا للاشتقاق يجعل الاشتقاق قسمين فقط أوَّلهما: الاشتقاق الصرفي، وثانيهما: الاشتقاق اللغوي. وأراد بالأوَّل ذلك النوع من الاشتقاق الذي يهتمُّ به علماء النحو والتصريف والذي نعته بعضهم بالصغير، وبعضهم بالأصغر وبعضهم بالعامِّ وتركه بعضهم مجرَّدًا من النعوت، وأدخل الباحث تحته ما عرف عند بعضهم بالاشتقاق المركَّب وهو الاشتقاق مما سبق اشتقاقه؛ كاشتقاق تمذهب من (المذهب) الذي اشتقَّ بدوره من (ذهب) ومثله تمنطق، وتمسكن ونحو ذلك. وأراد بالثاني ذلك الاشتقاق الذي هو من اهتمام فقهاء اللغة وعلمائها ودخل تحته ما نعت بالكبير ما نعت بالأكبر وما نعت بالكُبَار وما نعت بالكُبَّار وهلمَّ جرًّا.

٢- تلاقت وجهة النظر الأصوليَّة مع وجهة النظر النحوية فيما يتعلَّق باختيارهم الاشتقاق الصرفي ليكون موضوعًا لدراستهم ومحطَّ أنظارهم وموضوع عنايتهم دون غيره من أنواع الاشتقاق الأخرى.

٣- توسَّع الأصوليُّون في دراستهم فيما يتعلَّق بمفهوم الاشتقاق؛ فتحدَّثوا على أركان الاشتقاق، وشروطه، وشروط المشتقِّ، وطبيعة المشتقِّ من حيث البساطة والتركيب، والعلاقة بينه وبين المشتقِّ منه، والمشتقِّ من حيث الحكم به والحكم عليه، ومن حيث الاطِّراد وعدمه، والاشتقاق المجازي، وهلمَّ جرًّا.

٤- توصَّل الأصوليون إلى أن المادة اللغوية -التي هي الأحرف الثلاثة العارية عن كلِّ معنى- هي أصل المشتقَّات جميعًا قبل أن يتوصَّل إلى ذلك الدرس النحويُّ الحديث بنحو قرن من الزمان تقريبًا.

٥- والذي يترجَّح لديَّ في هذا أنَّ هؤلاء وهؤلاء قد نهلوا من منهل واحد هو فيلسوف العربية أبو الفتح عثمان ابن جني الذي يعدُّ بحق رائدًا لكثير من الدراسات اللغوية الحديث، والذي أفاد من آراء الخليل ونبَّه إلى فكرة الاشتقاق بمعناها العلمي الحديث في الباب الذي أسماه الاشتقاق الصغير حين قال: (كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرَّأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه؛ كتركيب (س ل م)؛ فإنَّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه، نحو: سلم، يسلم، سالم، سلمان، سلمي، السلامة ... وعلى ذلك بقيَّة الباب إذا تأوَّلته[٢٨٨]. وربما كانت إفادة الأصوليين مما ذكره ابن جني سابقة على إفادة اللغويين والنحويين.

٦- إنَّ أصحاب المعاجم هم الذي وضعوا النواة الحقيقية لهذا في معاجمهم حين صنَّفوا معاجمهم تبعًا لمادة الكلمة وجذرها متأثِّرين بشيخ العربية الخليل الفراهيدي (المتوفى ١٧٥هـ).

٧- التقت ثلاث وجهات نظر حديثة حول أصالة المادة المعجمية التي هي الصوامت الثلاثة: وجهة نظر عدد من المتأخِّرين من الأصوليين الذين أشرنا إليهم، ووجهة نظر علماء اللسانيات الغربيين تلك التي عبَّر عنها هنري روبرت فليش، ووجهة نظر علماء اللسانيات العرب ويمثِّلها د. علي عبد الواحد وافي، د. عبد الرحمن أيُّوب، د. إبراهيم أنيس، د. تمَّام حسَّان، د. محمود فهمي حجازي، د. عبد الصبور شاهين، وتلاميذهم.

وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين المعاصرين في قوله: (لقد توصَّل الدارسون المحدثون ومن سبقهم من الأصوليين إلى نتيجة تبدو لي أنها حاسمة في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصالة المصدر وأصالة الفعل ؛ فذهب كل منهم إلى أنَّ أصل المشتقات المعروفة المادة اللغوية المشتركة بين هذه المشتقات؛ أي السواكن الثلاثة التي لا نستطيع أن ننسب لها معنى محدَّدًا ولكنها تكتسب معناها المحدد عند اندماج الصيغة بها. وعلى هذا الأساس يكون كلٌّ من المصدر، والفعل، واسم الفاعل، والمفعول مشتقًّا من سائر المشتقات التي ترجع حتمًا إلى هذا الأصل المشترك، فلا المصدر هو الأصل ولا الفعل. وهذه نتيجة جيدة بلا شك ولكن إذا كان منهج الدارسين المحدثين يعتمد على الدراسات اللغوية والفقهية المختلفة التي بذلت جهودًا ملحوظة في رصد طبائع اللغات ونشأتها وتطور أصولها وأرومتها فإنَّ الأصوليين كانوا ينظرون إلى المسألة من زاوية ما يملكون من منهج عقلي مجرَّد)[٢٨٩].

٨- الرأي القائل بأن أصل الاشتقاق والمشتقات جميعًا الأصول الثلاثة الصامتة رأيٌ له وجاهته وشموله؛ فهي صالحة لأن يشتقَّ منها جميع أنواع المشتقات بلا استثناء؛ فقد تجاوز هذا الرأي القصور في المذهب البصري القائل: بأنَّ المصدر الأصل؛ لأننا نجد في العربية أفعالًا مستعملة ولا مصادر لها فلذلك يعجز المصدر عن القيام بهذا الدور لعدم شموله كافَّة الأفعال العربية، ونراه أيضًا يتفادى القصور في المذهب الكوفي القائل: بأن الفعل الماضي أصل لجميع المشتقات؛ لأنَّه قد وردت أفعال في العربية ولا ماضي مستعمل لها، نحو: يَدَع، ويَذَر. وكذلك وردت مصادر لم يذكر العرب لها أفعالًا ماضية، أو مضارعة، أو أمر، كالأين -وهو

الإعياء-، والويح، والويل، وأهلًا، وسهلًا، ومرحبًا ... وهلمَّ جرًّا[٢٩٠].

٩- من دواعي ترجيحي لهذا الرأي تفادي الخلاف الحادِّ الممتدِّ حول الأصل الاشتقاقي؛ إذ إنَّ الخلاف بين القوم حول الأصل الاشتقاقي؛ لم يتوقف عند القول بأصالة أيٍّ من الفعل أو المصدر فقط، ولكنه امتدَّ إلى الصفات المعروفة، كصفة الفاعل وصفة المفعول وهلمَّ جرًّا، وامتدَّ كذلك إلى الأفعال بأنواعها، وذلك على النحو التالي:

- اختلفوا حول الأصل الذي اشتقَّ منه صفة الفاعل كضارب وباحث ونحو ذلك؛ فذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢٩١]، والمبرِّد (ت ٢٨٦هـ)[٢٩٢]، إلى أنَّ الفعل الماضي هو الأصل، وتابعهم أبو القاسم الزجَّاجي (ت ٣٤٠هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)[٢٩٣]، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في أحد قوليه في الألفية. وهو رأي أبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ)[٢٩٤]. وذهب آخرون إلى أن اسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع؛ وهو رأي السيد الشريف الجرجاني (ت ٦١٨هـ)[٢٩٥]، وتبعه في هذا الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)[٢٩٦]، وعبد الصبور شاهين وغيرهما. وذهب آخرون إلى أنها مشتقة من المصدر وهو رأي أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)[٢٩٧].

- واختلفوا حول اشتقاق صفة المفعول؛ فسيبويه يرى أنه اشتق من الماضي المبني للمفعول[٢٩٨]. ويرى بعضهم أنها مشتقة من المضارع المبني للمفعول. ويرى فريق منهم ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)[٢٩٩] والرضي (ت ٦٨٦ هـ) وابن هشام (ت ٧٦١ هـ)[٣٠٠] أن اشتقاقها من المصدر.

- واختلفوا في اشتقاق فعل الأمر؛ فقيل من المضارع وإليه ذهب

المبرد[٣٠١] وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)[٣٠٢] وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)[٣٠٣] وابن مالك[٣٠٤] وابن عقيل[٣٠٥].

- واختلفوا في أي أقسام الفعل الثلاثة التي هي الماضي والمضارع والأمر أصل لغيره؛ فقال الأكثرون: هو فعل الحال لأن الأصل في الفعل أن يكون خبرًا والأصل في الخبر أن يكون صدقًا، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدمان وقال قوم: هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل عن الوجود ثم يخبر به بعد وجوده. وقال آخرون : هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ولأنه كل وجوده فاستحق أن يكون أصلًا[٣٠٦].

- وقد خلص داود عبده في بحث له بعنوان: (الماضي والمضارع أيُّهما مشتقٌّ من الآخر؟)[٣٠٧] إلى نتيجة مفادها أنَّ صيغة المضارع هي أصل المشتقَّات جميعًا وأن الماضي كغيره مشتقٌّ من المضارع وليس العكس، وأنَّ فعل الأمر واسم المكان واسم الفاعل واسم المفعول كلها مشتقَّة من المضارع، وأشار الرجل إلى أنَّ النحويين واللغويين العرب قدامى ومحدثين يكادون يجمعون على أنَّ الفعل المضارع مشتقٌّ من الفعل الماضي واستدلَّ على كلامه بحديثهم عن حركة عين الثلاثي[٣٠٨].

- والمطلع على ما كتبه د. إبراهيم أنيس في هذا الصدد يرى أنَّه يستعمل عبارة (اشتقاق الماضي من المضارع أوالعكس)[٣٠٩].

- وأشار المستشرق بول كراوس في محاضرات له في جامعة القاهرة سنة ١٩٤٣م إلى أن صيغة الأمر هي الأصل[٣١٠]. وقد تبنَّى هذا الرأي د. حسن ظاظا فقال: (فمن الحقائق المعروفة في علم اللغات أنَّ من أوائل

صيغ الأفعال ظهورًا فعل الأمر، ومن أواخرها صيغة المصدر، على عكس ما يزعمه النحاة والصرفيون؛ إذ ليست هناك صيغة فعلية أبسط وأقرب إلى حاجة الرجل البدائي من قوله: اذهبْ، ارجعْ، احضرْ، خذْ، كُلْ، اشربْ ... ولهذا نرى السمات الصرفية الأولى للمدة الفعلية الأصلية أكثر وضوحًا في صيغ الأمر في أكثر اللغات ... كذلك ما من شك في أن اسم الفاعل واسم المفعول كان أقدم ظهورًا في اللغات من اسم الآلة)[٣١١].

١٠- وفي النهاية أودُّ أن أشير إلى أنَّ طبيعة الدراسة عند الأصوليين مختلفة عنها عند النحويين؛ فطابعها عند الأصوليين طابع عقليٌّ مجرَّد يطغى فيه القياس البرهاني ويضعف فيه الاستقراء النحويُّ، طابع يعتمد على تحكيم منهجهم المنطقيِّ في تحليل الموضوعات والاستدلال عليها، ويكفيك شاهدًا على ما أقول أن تطَّلع على منهج الأصوليين وطريقتهم وتقابله بمنهج النحاة وطريقتهم وبخاصة الدرس النحويُّ الحديث الذي توصَّل إلى نفس النتيجة التي توصَّلوا إليها حول أصالة المادَّة اللغوية.

الحـــواشي

*- المراد بالأصوليين علماء أصول الفقه.

١- الجمهرة: ١/ ٩٨.

٢- الصحاح/ شقق/ ١٥٠٣.

٣- معجم مقاييس اللغة: ٣/ ١٧١.

٤- ينظر أساس البلاغة ص ٣٣٤.

٥- ينظر لسان العرب/ شقق/ ١٢: ٥١.

٦- ينظر القاموس المحيط/ شقق/ ٣: ٣٥١.

٧- ينظر تاج العروس: ٦/ ٣٩٨.

٨- ينظر معجم متن اللغة: ٣/ ٣٥١.

٩- ينظر المعجم الوسيط: ص ٥٠٨.

١٠- مادة (شقق): ٣/ ١٧٠.

١١- ينظر د. ترزي: الاشتقاق ص ٣.

١٢- أطلق فندريس تسمية الاشتقاق **Etymologie** على العلم الذي يدرس المفردات، وقال: (إنه علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه ويدرس الطريق

obeikandl.com

الذي مرت به الكلمة مع التغيرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال، وأشار الرجل إلى أن الاشتقاق والصوتيات والصرف يسند بعضها بعضًا، ويقول: (فما دامت القواعد التي يجري عليها تتابع الأصوات والصيغ النحوية في صورة الاشتقاق فإن هذا الاشتقاق الذي يطبقها تطبيقًا صحيحًا يقدم لعلم اللغة أجدى المساعدات) اللغة ص ٢٢٦.

١٣- ينظر القِنُّوجي: العلم الخفاق، ص ٦٧-٦٨.

١٤- وهاك طائفة من أقوالهم:

- جاء في كتاب العلم الخفاق ص ١٧٠- ١٧١ -نقلًا عن نزهة الأحداق للشوكاني-: (فما أقبح بالعالم المستكثر من الفنون المتعلقة بلغة العرب أن يجهل علمًا معدودًا من علومها غير مندرج تحت فنٍّ من فنونها، فإن جماعة من محقِّقي العلماء جعلوا العلوم المتعلقة بلغة العرب ستة: النحو، والصرف، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والبديع ... وبالجملة فحقَّ لفنٍّ مستقلٍّ وعلم منفرد أن تعظم العناية به وتتوفر الرغبة إليه).
- ويقول القِنُّوْجي في العلم الخفاق (ص ٦٣) عن هذا العلم: (من أنفس العلوم المتعلقة بلغة العرب على الاتفاق).
- ويقول نذير مكبتي: (لقد كانت خاصة الاشتقاق أكبر حجَّة تحطَّمت على صخرتها الصماء معاول الهدم الضاربة في جسد اللغة العربية الفصحى؛ فقد أثبتت هذه الخاصة أنَّ اللغة العربية غير عاجزة عن مسايرة التطور الحضاري وأنها قادرة على استبدال الأسماء والمصطلحات الأجنبية بكلمات عربية فصيحة هي أحسن تعبيرًا

وأدق دلالة على مفهومها؛ وذلك باستمدادها من الأصول المناسبة المتمتعة بسمات الرسوخ والحيوية الدائمة، ولعلَّ الاشتقاق الصغير – وهو أحدُ أنواع تلك الخاصة- يعتبر من أيسر الطرق التي نستمدُّ عبرها حاجاتنا من الألفاظ التي نستعيض بها عن كلِّ أعجميٍّ ودخيل ... وهكذا يحقِّق الاشتقاق بمختلف أقسامه نتيجة يتقرَّر بموجبها أنَّ اللغة العربية هي أعظم لغة حضارية عرفتها الحياة، وأعمقها جذورًا، وأطولها عمرًا، وأوسع لغات العالم انتشارًا في أصقاع الأرض). [المصدر السابق – مقدِّمة المحقق ص ١٦-١٨]

- والاشتقاق عند د. إبراهيم أنيس هو الوسيلة الثانية -بعد القياس- لنموِّ اللغة ولا سيما من حيث الألفاظ والصيغ. (ينظر: من أسرار اللغة ص ٦٢)
- والاشتقاق عند محمد المبارك ذو أهمية كبرى؛ لأنه يوضِّح الترابط بين الكلمات، وأنه هو الطريق إلى حسن فهم اللغة والتفقُّه فيها، ومعرفة أسرارها، والدخول في عالمها الخاص؛ فإنه يربط الألفاظ ويصل بين معانيها. (فقه اللغة، ص ٦٤)
- والاشتقاق عند د. فؤاد ترزي: عماد بنية الكلمة ومادتها الأساسية، وهو رمز لحيوية اللغة، وسبيل لتطورها تستمد منه جوهر الحياة وتسترفد عناصر النمو والخلود. (مقدِّمة الاشتقاق)
- والاشتقاق عند محمود شكري الألوسي: وسيلة من وسائل إثراء اللغة (ينظر الأثري: محمود شكري الألوسي وآراؤه النحوية ص ١٣٩)
- وأشار ساطع الحصري إلى أن الوسائل التي يمكن الإفادة منها لتكوين كلمات جديدة بقصد الدلالة على معان جديدة تتلخص في

ثلاث طرق أصلية، هي: الاشتقاق، والتعريب، والنحت وأشار إلى أنَّ الاشتقاق هو أهمُّ هذه الوسائل الثلاث، لأنه الأفعولة الأصلية التي كونت اللغة العربية. (ينظر: مجلة التربية والتعليم، ج٦، ١٩٢٨م، ص ٣٦١). وينظر كذلك: مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، ص ٩٤، والقزاز: الدراسات اللغوية في العراق، ص ٢٤٧.

- وأشار مصطفى جواد إلى أهمية الاشتقاق ودعا إلى التوسع فيه وضرورة الإفادة منه وفق طرائق العربية لترقية اللغة وتطويرها على حسب طور هذا العصر في جميع الوجوه الحيوية والحضارية. [ينظر مجلة المقتطف، المجلد ٧٤ (١٩٢٩م)، مقال: (الحاجة سبب الاشتقاق)، ص٣٢٧]. وقال في المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية ص ١٣٠: وخلاصة القول أن الاشتقاق هو العون الأكبر، والملاذ الأحفز للغة العربية اليوم في إعداد المصطلحات العلمية والفنية والأدبية، ينبغي الاستفادة من جميع ألوانه وأبوابه الواسعة. (ينظر القزاز: الدراسات اللغوية في العراق، ص ٢٥١)
- والاشتقاق عند أسعد داغر هو اللغة، واللغة هي الاشتقاق، وهو قوامها وعمادها. (من مقال له بعنوان: اللغة العربية هل هي كافية أهلها ووافية بحاجاتهم؟، مجلة المقتطف، المجلد ٦٦، ١٩٢٥م، ص ٣٨٣-٣٨٨). وقد قررت لجنة المجمع العلمي العراقي بعضوية معروف الرصافي والأب أنستاس ماري الكرملي وطه الراوي، وعز الدين التنوخي، وأمين المعلوف، وغيرهم أن الاشتقاق قياسيٌّ في اللغة قياسًا مطَّردًا في أسماء المعاني التي هي عرضة لطروء التغير على معانيها بمسيس الحاجة في الجوامد وأن وضع الكلمات الحديثة في

اللغلة يجري إما على طريقة الاشتقاق وإما على طريقة التعريب ولا مانع من الجمع بينهما كما في مسرة وتليفون، ولا يذهب إلى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة إلا إذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها). [ينظر مجلة لغة العرب/ م٤/ ج٧ -كانون الأول ١٩٢٧- ص ٢٨٥ وما بعدها. وينظر كذلك: القزاز: الدراسات اللغوية في العراق، ص ٢٤٤).

١٥- الخصائص: ٢/ ١٣٤.

١٦- السابق: ١/ ١٢.

١٧- السابق: ٢/ ١٣٤-١٣٥.

١٨- ينظر القَنُّوجي، العلم الخفاق، ص ٧٠- ٧٢.

١٩- ينظر المزهر.

٢٠- ينظر همع الهوامع: ٣/ ٤٠٨.

٢١- ينظر المصدر السابق.

٢٢- ينظر: سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، مجلة المجمع القاهري، ج٢، صفر ١٣٥٤هـ/ مايو ١٩٣٥م، ص ٢٠٠- ٢٠١.

٢٣- ينظر المصدر السابق والصفحة.

٢٤- ينظر د. توفيق شاهين: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ص ٢٧. وعن فائدة هذا الاشتقاق أشار د. حجازي إلى أنه يمكن أن

obeikandl.com

يثري اللغة إلى حد كبير حيث إنها يمكن أن تفيد من عدد من التقليبات التي تنشأ ويكون لها معنى، وإن كان عدد منها لا يعمل لعدم دلالاته على معنى. ينظر د. حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ٥٥.

٢٥- الخصائص: ٢/ ١٣٣. ولا يستبعد أحد الباحثين المعاصرين أن يكون ابن جني قد تأثر في صنيعه هذا بما صنعه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة، ثم نقل ذلك عنه ونسبه إلى نفسه على أنه مبتكر له دون سواه من علماء العربية القدماء مشيرًا إلى أن ابن فارس استعمل التقاليب دون إشارة إلى انتظامها تحت ما يسمى بالاشتقاق الأكبر كما فعل ابن جني ينظر (د. ناصر حسين: الصيغ الثلاثية ص ٤٦). وأنا أقول وعلى فرض صحة ما زعمه فابن فارس وغيره متأثرون بشيخ العربية صاحب مبدأ التقليب الخليل بن أحمد، وتبعه في ذلك ابن دريد والفارسي، إلى أن وصل إلى ابن جني فعمَّقه ونماه وربط بين دلالات كل صورة من صوره واستنبط معاني عامة مشتركة بينها وأطلق عليه مصطلح الاشتقاق الأكبر.

٢٦- ينظر القنوجي: العلم الخفاق، ص ٧٩- ٨٠.

٢٧- ينظر: السابق، ص ١٢٤- ١٢٥.

٢٨- السابق، ١٣٤، ١٣٥.

٢٩- ينظر السابق ص ١٤١.

٣٠- وقد تحدَّث الرجل عن قيمة كل نوع، فأشار إلى أن الاشتقاق

الصغير يعدُّ من أيسر الطرق التي نستمدُّ عبرها حاجاتنا من الألفاظ التي نستعيض بها عن كل أعجمي ودخيل، وأنَّ الكبير نستهدي به إلى معرفة مدلول أحرف الكلمة بمختلف تقاليبها، وأن الأكبر يرشدنا إلى الأصول المتقاربة في أحرفها ومعانيها، وأن الكُبَّار ظاهرة تميَّزت بها لغتنا العربية تعرف بالنحت، وهو ضرب من الاختزال بواسطته نحصل على كلمات حديثة، لمعان حديثة وأن المركب يسهم بقدر كبير في حصولنا على ألفاظ جديدة متفرعة عن المشتقات. ينظر مقدمة الكتاب، ص ١٧-١٨.

٣١- يقول د. محمد المبارك في كتابه (فقه اللغة، ص ١٢٥-١٢٦): إن من المشتقات نوعًا لم يسمِّه القدماء، ولم يفردوا له بحثًا خاصًّا، وإن كانوا قد تعرضوا له في ثنايا أبحاثهم وهو الاشتقاق من المشتق، كقولك: تمسكن، وتمذهب، وتمنطق. وهي مشتقة من : مسكين، ومذهب، ومنطق، وهذه مشتقة من: سكن، وذهب، ونطق. ونرى أن يسمى هذا الاشتقاق بالاشتقاق المركب، ومن هذا النوع ما يكون الأصل فيه ظاهرًا، مثل: تمذهب، ومنه ما يكون خفيًّا لخفاء أصله القديم، مثل مكين، وتمكن، من المكان، والمكان من: كان والكون، غير أنه لكثرة الاستعمال توهموا أصالة الميم فيها، وعدوها من مادة (مكن).

٣٢- الاشتقاق، ص١. وأشار الرجل إلى أن هذا النوع هو المقصود إذا أطلقت لفظة (الاشتقاق).

٣٣- المصدر السابق ص١، ٢.

٣٤- المصدر السابق ص٢.

٣٥- المصدر السابق.

٣٦- في حاشيته على نهاية السول ص٦٧.

٣٧- دروس التصريف، ص١١.

٣٨- الاشتقاق، ص١٧.

٣٩- ينظر دراسات في فقه اللغة، ص١٨٨.

٤٠- ينظر محمد بهجة الأثري: محمود شكري الآلوسي وآراؤه النحوية، ص١٤٣.

٤١- ينظر المصدر السابق.

٤٢- وقد أشار د. أنيس إلى أن أصحاب الاشتقاق ربما اقتبسوا فكرة تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله مشيرًا إلى أن صاحب العين وصاحب الجمهرة ومن سار على دربهما كانوا حين يعرضون لشرح كلمة من الكلمات يذكرون معها تقلباتها، ويذكرون معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور، وكان هدفهم حصر كل المستعمل من كلمات اللغة؛ خشية أن يندَّ بعضها عن أذهانهم، وعندما جاء أصحاب الاشتقاق من أمثال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وغيرهما ربطوا بين دلالات تلك الصور، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينهما، وسمي هذا بالانشقاق الكبير، وقد أشار إلى أن ابن جني يمثل لهذا النوع بعدة مجموعات لا

يخلو معظمها من التكلُّف والتعسُّف وتلمُّس العلاقة مهما كانت تافهة أو غامضة، مشيرًا كذلك إلى أن ابن جني كان ممن يؤمنون إيمانًا قويًّا بوجود الرابطة العقلية المنطقية بين الأصوات والمدلولات، أو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية، وأنه غالى في هذا النوع – ومعه الثعالبي صاحب فقه اللغة – إذ جعلا مجرد الاشتراك في أصلين اثنين فقط من الأصول الثلاثة دليلًا على الاشتراك في معنى عام لبعض الكلمات، فيقرر أن المعنى العام للتفرقة يكون بصوتي الفاء والراء وهكذا.

وقد وصف الرجل مسلك ابن جني والثعالبي، ومن وافقهما بأنه مجرد تخيلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه وإعجابه باللغة العربية، فتصور فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغة من لغات البشر.

وقد أيد كلامه بعدد من الأمثلة التي تبيِّن مدى تكلف أبي الفتح في تلمس العلاقة المعنوية بين الكلمات المشتقة من تقلبات الأصل الواحد، ينظر: من أسرار اللغة ص٦٦، ٦٧.

٤٣-التفسير الكبير ١/ ١٣، ١٤.

٤٤- ينظر الجامع الكبير: ١٩٩-٢٠١.

٤٥- ينظر الاشتقاق ، ص٣٧٣.

٤٦- ينظر الممتع: ١/ ٤٠.

٤٧- ينظر المزهر: ٢/ ١٦٤- ١٦٥.

٤٨- ينظر: البلغة في أصول اللغة ص٥٨.

٤٩- فقه اللغة، ص١٨٣.

٥٠- ينظر: من أسرار اللغة، ص٦٧.

٥١- ينظر: فقه اللغة، ص١٠٦.

٥٢- ينظر: الصيغ الثلاثية، ص٥٤.

٥٣- الاشتقاق، ص٣٢٦.

٥٤- المصدر السابق، ص٣٣٠.

٥٥- ينظر مقدمة تحقيق إبدال أبي الطيب اللغوي، ص٥.

٥٦- ومما تجدر الإشارة إليه أن علماء اللغة المحدثين في هذا قد أفادوا من أحد علمائنا القدامى، وهو أبو جعفر يعقوب بن السِّكِّيت (ت ٢٤٤هـ) الذي أطلق على هذا النوع مصطلح (القلب)، وخصه بكتاب يحمل هذا الاسم، وهو كتاب (القلب) الذي هو صنو كتابه (الإبدال) الذي عني بنشره د. أوغست هفنر عام ١٩٠٣م، ثم حققه ونشره مرة ثانية أستاذي د. حسين محمد شرف – عليه رحمة الله تعالى – وقد أعجب أبو الفتح بكتاب ابن السِّكِّيت. هذا وصرح في غير موضع من خصائصه بأنه عازم على شرحه.

٥٧- ينظر الخصائص: ٢/ ١٣٣.

obeikandl.com

٥٨- يلاحظ أن إبدال يعقوب بن السِّكِّيت مؤدب أولاد المتوكل من هذا النوع، وقد جمع الرجل نحو ٣٠٠ كلمة من كلمات اللغة العربية، تميزت بأن كل كلمتين تعبران عن معنى واحد، ولا يختلف لفظها إلا في حرف واحد كالتهتال والتهتان بمعنى سقوط المطر، ينظر د. أنيس: من أسرار اللغة، ص٦٩.

٥٩- ينظر: في أصول اللغة ص١٢٣.

٦٠- ينظر: دراسات في فقه اللغة ص٢٣٤.

٦١- ينظر الخصائص: ١/ ١٤٥ - ١٥٢، ٢/ ٨٢-٨٨.

٦٢- ينظر: من أسرار اللغة ص٧٥.

٦٣- الاشتقاق، ص٣٤٨.

٦٤- السابق ص٣٤٥، ٣٤٦.

٦٥- ينظر: السابق ص٣٥٢.

٦٦- الاشتقاق، عبد الله أمين، ص٣٩١. وقد علق د. ترزي قائلا: (وإذ لا أرى هنا معنى للكبر أو المفاضلة فيه، فإنني أرى أنه قد توسع في مفهوم الاشتقاق في العربية إلى حدٍّ لم يسبقه إليه أحد من قبل على ما أعلم، ينظر الاشتقاق لترزي ص٣٥٢.

٦٧- ينظر: فقه اللغة، ص٢٢٧.

٦٨- ينظر: في أصول النحو، ص١٢٦.

obeikandl.com

٦٩- في مقالته: الاشتقاق عملية خلق في اللغة – مجلة آفاق - ع٣ (١٩٥٩م)، ص٤٠.

٧٠- في : فقه اللغة، ص ١٢٤.

٧١- وقد تردد بعضهم في نسبة النحت إلى الاشتقاق، ومتابعة عبد الله أمين كمال فعل عبد القادر المغربي الذي يقول: (إن النحت في الحقيقة من قبل الاشتقاق وليس اشتقاقًا بالفعل؛ لأن الاشتقاق أن تنتزع كلمة من كلمة، والنحت أن تنتزع كلمة من كلمتين أو أكثر)، الاشتقاق والتعريب، ص١٣.

وينظر كذلك: ترزي، الاشتقاق ٣٦١. ويبدوا أن عبد الله أمين، ومن وافقه متأثرون في عدِّهم النحت ضمن أقسام الاشتقاق بما هو كائن في اللغات الهندية الأوربية، وبخاصة الحديث منها؛ لأن اللغات السامية لا يكون النحت أساس أصيلا من اشتقاق ألفاظها، ووجوده نادر فيها جدًّا.

وأشار د.ترزي إلى أن اللغة العربية لغة اشتقاقية لا نحتية، وأن الموجود من الألفاظ المنحوتة نحتًا حقيقيًّا قليل جدًّا؛ ولذلك فالنحت غريب عن نظامها الاشتقاقي، ولا يصح أن يعد قسما من أقسام الاشتقاق فيها، وأيد كلامه بأن لغوينا القدامى لم يعتبروه من ضروب الاشتقاق، وربط ترزي بين مفهوم النحت في العربية، وبين ما يعرف عند المحدثين من اللغويين بمصطلح الـ **Hapholojy** الذي لا يعني أكثر من دمج وحدتين لفظتين في وحدة واحدة على سبيل الاختزال (ينظر الاشتقاق، ص٣٤٦).

٧٢- ينظر فقه اللغة، ص١٧٨.

٧٣- ينظر: من أسرار اللغة، ص٦٣.

٧٤- د. أنيس: طرق تنمية الألفاظ، ص٤٤.

٧٥- نقل د. أنيس: عن بعض المحدثين القول بقياسية هذا النوع وإجازة نحو قول النجار: "معجنت الخشب" أي: وضع عليه المعجون. ينظر: من أسرار اللغة، ص٦٥.

٧٦- يرى الباحث أن ما يعرف بالتقاليب نوع من أنواع الاشتقاق اللغوي يثري اللغة ويزيد من ألفاظها؛ لأنك تأخذ من مادة ثلاثية صامتة مثل: ك ل م كلمات منها الكلم – الكلم – الكمل – اللمك – والملك – والمكل، وإن أهمل بعضها في الاستعمال، ومع هذا يؤخذ على ابن حني – وهو الذي عمقه، وعقد بين التقلبات المشتقة روابط معنوية – أنه أسرف وتكلف في تلمس العلاقة المعنوية بين الكلمات المشتقة، فالباحث لا ينكر عد هذا النوع نوعا من أنواع الاشتقاق اللغوي، ولكنه ينكر الإسراف في التعامل معه، والمبالغة في إيجاد الروابط المعنوية بين الكلمات.

٧٧- ينظر: السابق، ص٢٠،١٩.

٧٨- ينظر: د. وافي – فقه اللغة: ١٨٤، ١٨٥.

٧٩- ينظر: د. أنيس: من أسرار اللغة ص٥٧. ويؤيد هذا الذي أقوله ما قاله الشيخ محمد ومحيي الدين عبد الحميد: (وأما في شأن النوعين

الثاني والثالث من أنواع الاشتقاق - أي: القلب اللغوي والإبدال اللغوي - فلا يختلف العلماء في أنه) متى أمكن أن تكون كل واحدة من الكلمتين المتناسبتين أصلا قائما بنفسه ليس مأخوذا من غيره، ولا متفرعا عنه، فلا يجوز أن تجعل إحداهما فرعًا عن الأخرى، وتحكم بأن هذه مقلوبة، أو مبدلة من تلك؛ لأن إحداهما ليست بأولى من الأخرى فتجعلها أصلًا لها، فإذا لم تجد بدًّا من أن تجعل إحداهما أصلا مستقلًّا قائمًا بنفسه؛ فحينئذ يتعين عليك أن تحكم لأكثرهما تصرفًا، وأوسعهما دائرة استعمال بأنها هي الأصل، وأن صاحبتها فرع عنها). دروس التصرف ص١٧. وكما أشار الشيخ محيي الدين ليست الأصالة والفرعية في الاشتقاق اللغوي كالأصالة والفرعية في الاشتقاق الصرفي.

٨٠- دروس التصريف، ص١٤.

٨١- ينظر المزهر: ١/ ٣٤٨، والهُمع: وقد نقل القنُّوجي عن أبي الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) قوله: (أجمع أهل اللغة إلا من شذَّ منهم أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر ...، وأن الإنس من الظهور، ويقولون: آنست الشيء: أبصرته ... . وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم، وجهله من جهل). العلم الخفاق ص٩١-٩٢.

٨٢- رتبت هؤلاء العلماء تاريخيًّا بحسب سِنِيِّ وفاتهم بادئًا بالبصريين، يليهم الكوفيون.

٨٣- ينظر المزهر: ١/ ٣٤٨.

٨٤- أشرت إلى طبيعة الاشتقاق الصرفي عند أصحاب المؤلفات الاشتقاقية من علمائنا القدامى إتمامًا للفائدة، هذا من ناحية، ولبيان موقف المتأخرين منهم، وهل تأثر بهم أحد من ناحية أخرى.

٨٥- وتأكدت ملاحظاتهم فيما بعد حين بحث المستشرقون في اللغات السامية، وظهر لهم أن الألفاظ السامية تعتمد على جذور أو مواد تعتبر الأصل في كل اشتقاق، وأن أكثر هذه الجذور شهرة في اللغات السامية هي الجذور الثلاثية الأصول مثل: (ض ر ب)، (ف هـ م)، (ك ت ب). ينظر من أسرار اللغة ص٦٢.

٨٦- ينظر السيوطي: المزهر ١/ ٣٥١، عبد الله أمين: الاشتقاق (المقدمة) وعبد السلام هارون مقدمة تحقيقه لكتاب الاشتقاق لابن دريد.

٨٧- وقد نقل السيوطي في المزهر الكثير عن الاشتقاق من هذه الكتب المتقدمة.

٨٨- ولتقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ) أرجوزة في الاشتقاق أسماها لمعة الإشراق في أمثلة الاشتقاق، أورد ابنه تاج الدين السبكي بيتين منها في إحدى نسخ طبقات الشافعية الكبرى، وأوردها كاملة في نسخة أخرى ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي: ١٠/ ١٨٦ وما بعدها، وهي في تسعين بيتًا عرف فيها الاشتقاق، وتحدث فيها عن المشتقات جميعًا التي هي: اسم الفاعل، اسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، واسما المرة والهيئة، واسما

الزمان والمكان، واسم المصدر، واسم الآلة، وهو ينهج نهج البصريين فيعد هذه المشتقات جميعًا مأخوذة من المصدر.

٨٩- اشتقاق الأسماء ص٨٢.

٩٠- السابق، ص ٨٥.

٩١- المصدر السابق، والصفحة.

٩٢-المصدر السابق، ص٧٧.

٩٣-المصدر السابق، ص٧٧-٧٨.

٩٤-الاشتقاق، ص١١١.

٩٥-ينظر اشتقاق الأسماء ص٨٥.

٩٦-ينظر المصدر السابق ص٨٦.

٩٧- ينظر المصدر السابق ص٨٧.

٩٨- ينظر المصدر السابق ص١٢٦.

٩٩- ينظر المصدر السابق ص٨٨.

١٠٠- ينظر المصدر السابق ص١٠٣.

١٠١- ينظر المصدر السابق .

١٠٢- ينظر الاشتقاق ص١١٥.

obeikandl.com

١٠٣- ينظر السابق ص١١١.

١٠٤- ينظر السابق ص٦٣.

١٠٥- ينظر السابق ص١١١.

١٠٦- ينظر السابق ص٦٥.

١٠٧- ينظر المصدر السابق ص٢٢١.

١٠٨- ينظر تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٦.

١٠٩- ينظر المقتضب: ٣/ ١٨٥-٣٨٢-٣٣٩.

١١٠- السابق: ٣/ ٣٢٥.

١١١- نقله الشيخ عبد الله العلايلي في معجمه (١/ ٧) عن اشتقاق أبي إسحاق.

١١٢- معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٨٩.

١١٣- اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته، ص٨١.

١١٤- المصدر السابق.

١١٥- المصدر السابق.

١١٦- المصدر السابق ص٨٢.

١١٧- المصدر السابق.

obeikandl.com

١١٨- المصدر السابق.

١١٩- المصدر السابق.

١٢٠- المصدر السابق.

١٢١- المصدر السابق.

١٢٢- ينظر إنباه الرواة: ٢/ ١٦٠، ود.ترزي: الاشتقاق ص٩.

١٢٣- ينظر المزهر: ١/ ٣٥٣.

١٢٤- ينظر المصدر السابق.

١٢٥- ينظر المصدر السابق.

١٢٦- ينظر المصدر السابق: ١/ ٣٥٤.

١٢٧- المصدر السابق.

١٢٨- الحدود في النحو، ص٣٩.

١٢٩- مسائل خلافية، ص ٧٣-٧٤.

١٣٠- الخصائص: ٢/ ١٣٤.

١٣١- نزهة الطرف في علم الصرف، ص٥.

١٣٢- ص٧.

obeikandl.com

١٣٣- ص ٢٣.

١٣٤- وقد أشرنا في المبحث التمهيدي إلى أن أبا البقاء قد وافق الرماني في تعريفه القائل بأن الاشتقاق هو: (اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل).

١٣٥- التبيان في علم البيان ص١٦٩.

١٣٦- الممتع: ٤١.

١٣٧- السابق: ٤٣.

١٣٨- السابق.

١٣٩- السابق: ٤٤.

١٤٠- شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٣٣٤.

١٤١- ١/ ٨٣.

١٤٢- السابق.

١٤٣- السابق: ١/ ٨٤،٨٣.

١٤٤- ١/ ٣٤٦.

١٤٥- كشاف اصطلاحات الفنون ص٧٦٦.

١٤٦- من أسرار اللغة ص٦٣.

obeikandi.com

١٤٧- المصدر السابق.

١٤٨- ينظر المصدر السابق.

١٤٩- ينظر المصدر السابق، ص٦٣.

١٥٠- ينظر المصدر السابق، ص٦٤.

١٥١- المصدر المذكور، ص٤٤.

١٥٢- ينظر: القزاز: الدراسات اللغوية في العراق، ص٢٤١.

١٥٣- المصدر السابق ص٢٤١. وتعريفه هذا مأخوذ عن عبد القادر المغربي في كتابه التعريب ص١٠، ومحمد الأنطاكي في كتابه فقه اللغة ص٤٢١.

١٥٤- المنهج الصوتي للبنية العربية ص٤٥.

١٥٥- ينظر: عبد المنعم الكاروري: المورفولوجيا بين النحو التصريف، ص٩١.

١٥٦- ص٢١٢.

١٥٧- ينظر ص ١٦٠.

١٥٨- ينظر: المصدر السابق، ص١٦٦.

١٥٩- ينظر: الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر، ص١٣٩، ١٣٨.

obeikandl.com

١٦٠- الاشتقاق، ص١.

١٦١- الاشتقاق لترزي، ص١٩.

١٦٢- ينظر: د. حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ٨٣.

١٦٣- المقتضب: ٣/ ٣٤٢، ٣٤٣.

١٦٤- الممتع، ص٥٥.

١٦٥- ينظر شرح الكافية الشافية، ص٢٠٤٥، ٥٠٤٦.

١٦٦- ينظر السابق، ص٢٠٤٥.

١٦٧- ينظر شرح الرضي على الشافية ٢/ ٣٣٩.

١٦٨- ينظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام، ص٤٣٨.

١٦٩- ينظر الهمع ٣/ ٤١٠. وفرق السيوطي بين الاشتقاق وشبهه بأن الأول فيه سقوط من أصل، وأما الثاني ففيه سقوط من فرع ومثل له بنحو: قَذَال وعجوز وكثيب فإنها تسقط في الجمع وهو: قُذُل، وعُجُز، كثُب، والجمع فرع والإفراد أصل، فدل على زيادات فيه.

١٧٠- الاقتراح ص٤٤. وعلق د.حلمي علي ملاحظة السيوطي بقوله: " وهي ملاحظة دقيقة تبين مدى التفات علماء العربية القدماء لأهمية الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة الأصيل منها والدخيل، ومن ثم يعتبر الاشتقاق بهذه الصورة هو الطريقة الأساسية التي لا تزال حية ومستمرة حتى اليوم في خلق كلمات

جديدة في العربية منذ العصور التي اكتملت فيها تلك الوسيلة للغة العربية وهو المراد حين نطلق كلمة الاشتقاق تميزًا له عن أنواع أخرى مثل الاشتقاق الأكبر وغيره" (الكلمة، ص٨٨).

١٧١- السابق، ص٨٧.

١٧٢- السابق، ص٨٧، ٨٨.

١٧٣- د/ حلمي خليل: السابق ص٨٩.

١٧٤- ينظر المنصف: ١/ ٥.

١٧٥- الممتع: ص٥٤.

١٧٦- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص٣٧. نقله عن المنصف ١/ ٥.

١٧٧- الممتع: ٥٣-٥٤.

١٧٨- ص٥٤.

١٧٩- المزهر: ٢/ ٣٥١. وقد أبرز أحد الباحثين المعاصرين العلاقة بين الاشتقاق والتصريف بصورة أكثر وضوحًا حين قال: (تظهر العلاقة بين المصطلحين تصريف واشتقاق في اتحاد وظيفتهما من حيث إنهما ينحصران في عملية استخراج كلمة من أخرى، وإن كان الخلاف بينهما قائمًا في طرائق هذا الاستخراج، فالتصريف يقوم بصياغة الفعل (ضرب) على أشكال عدد من الأبنية التي تمثل مجموعة من الكلمات

المختلفة، ولكن وظيفة التصريف هذه هي في حقيقة أمرها مهمة تدريبية الغرض منها: شحذ قدرة الطالب على تحديد النماذج المختلفة للكلمات؛ فهو بهذا وسيلة وليس غاية. أما الاشتقاق فيقوم بوظيفة استخراج الأشكال المختلفة للكلمة من أصل واحد) عبد المنعم الكاروري: المورفولوجيا بين النحو والتصريف ص٩٠.

وقد ربط جوزيف فندرس في كتابه اللغة ص٢٤٠ بين الاشتقاق والصوتيات والصرف فقال: (والاشتقاق والصوتيات والصرف يسند بعضها بعضًا، فما دامت القواعد التي يجري عليها تتابع الأصوات والصيغ النحوية في صورة الاشتقاق، فإن هذا الاشتقاق الذي يطبقها تطبيقا صحيحًا يقدم لعلم اللغة أجدى المساعدات).

١٨٠- ينظر د. أنيس: من أسرار اللغة ص٦٢، وطرق تنمية الألفاظ ص٤١، الدراسات اللغوية في العراق للقزاز ص ٤٢، وعوامل تنمية اللغة العربية: د. توفيق شاهين، ص٧٩.

١٨١- ينظر: طرق تنمية الألفاظ، ص٤١.

١٨٢- في المزهر: ١/ ٢٨٦-٢٩٢، ونقله القنوجي في العلم الخفاق: ١٧٢-١٧٦.

١٨٣- ولكن أبا بكر بن السراج يحذر أشد التحذير من أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم فيكون هذا بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت، نقله السيوطي عن أبي منصور الجواليقي عن أبي بكر بن السراج في رسالته في الاشتقاق، ينظر السابق: ١/ ٣٥١.

١٨٤- ينظر السابق: ١/ ٣٥١.

١٨٥- قال صاحب كتاب (التصور اللغوي عند الأصوليين، ص٦٩): (ويجدر بنا أن نشير إلى أن ظاهرة الاشتقاق كانت من بين العوامل التي أثرت اللغة العربية بالمفردات، ونجد في مقدمة التفسير الكبير للفخر الرازي تصويرًا للحياة اللغوية وعلاقتها بالمجتمع، يتضح منها أنه يدرك تطور اللغة، وما يتصل بهذا التطور من اشتقاق واختراع لألفاظ جديدة تفي بحاجات الحياة، وكل ما يهدف إليه الأصوليين من وراء بحوثهم اللغوية هو أن تفي تلك اللغة بمقتضى ما يتجدد من أحداث في الحياة الإنسانية حتى يقول الدين فيها كلمته.

١٨٦- ق٢١.

١٨٧- نهاية السول في شرح منهاج الأصول: ٢/ ٦٧.

١٨٨- المصدر السابق.

١٨٩- قاله في جمع الجوامع. ينظر حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع، ص٢١٨، وهو في الهمع ٣/ ٤٠٨.

١٩٠- ينظر السابق.

١٩١- دروس التصريف ص١٠- حاشية (١).

١٩٢- ينظر التعريفات ص٢١-٢٢- طبعة الحلبي. وقد اختار هذا التعريف القاضي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) كما نقله عنه صاحب العلم الخفاق ص١٢٤.

١٩٣- ينظر شرح الأصفهاني على منهاج البيضاوي: ١/ ١٨٩.

١٩٤- نهاية السول في شرح منهاج الأصول: ٢/ ٦٧.

١٩٥- ينظر: سلم الوصول لشرح نهاية السول، ٢/ ٦٧ بحاشية المصدر السابق.

١٩٦- منتهى الوصول، والأمل في علمي الأصول والجدل، ص١٧.

١٩٧- نقله السيوطي في المزهر: ١/ ٣٤٦-٣٤٨.

١٩٨- الهمع: ٣/ ٤٠٨.

١٩٩- العلم الخفاق، ص١٤٠.

٢٠٠- نقله القنوجي عن صاحب الفوائد الخاقانية (ينظر العلم الخفاق ص٦٩)، وقد نقله قبل القنوجي الشيخ محمد بن أعلى التهانوي الهندي (ت بعد ١١٥٨هـ) عن صاحب الفوائد الخاقانية (ينظر كشاف اصطلاحات الفنون، طبعة الهند، بإشراف **Sprenger** ص٧٦٦).

٢٠١- المصدر السابق.

٢٠٢- الأول: زيادة حركة كعَلِمَ وِعِلْم، الثاني زيادة مادة كطالب وطلب، والثالث: زيادتهما كضارب وضرب، الرابع: نقصان حركة كالفرس من الفرس، الخامس : نقصان مادة كثبت وثبات، السادس: نقصانهما كنزا ونزوان، السابع: نقصان حركة وزيادة مادة كغضبى وغضب،

الثامن: نقص مادة وزيادة حركة وزيادة مادة كَحَرم وحرمان، التاسع: زيادتها مع نقصانها كاستنوق من الناقة، العاشر: تغاير الحركتين: كبطر بطرًا، الحادي عشر: نقصان حركة، وزيادة أخرى، وحرف كاضرب من الضرب، الثاني عشر: نقصان مادة وزيادة أخرى كراضع من الرضاعة، الثالث عشر: نقص مادة بزيادة أخرى، وحركة كخاف من الخوف...، الرابع عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط كعِدْ من الوعد ... الخامس عشر: نقصان حركة وحرف، وزيادة حرف كفاخر من الفخار (نقصت ألف وزادت ألف وفتحة)، وهذه التغييرات نقلها القنوجي عن مزهر السيوطي، ينظر العلم الخفاق ص ١٠٢-١٠٣.

٢٠٣- ينظر: نهاية السول ٢/ ٦٨ وشرح منهاج البيضاوي للأصفهاني: ١/ ١٩.

٢٠٤- ص ١٥-١٦.

٢٠٥- العلم الخفاق، ص٨٠.

٢٠٦- ينظر: السابق، ص٧٧.

٢٠٧- ينظر: نهاية السول: ٢/ ٨٦-٨٨.

٢٠٨- سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج(٢) صفر ١٣٥٤هـ/ مايو ١٩٣٥م، ص١٩٦.

٢٠٩- المصدر السابق، ص١٩٧.

٢١٠- ينظر: أسرار البلاغة ص٣٥١.

٢١١- المصدر السابق، ص٣٤٥.

٢١٢- ينظر حاشية البناني على شرح المحلي لمتن جمع الجوامع: ١/ ٢٨٦.

٢١٣- كما ذكره الإمام فخر الدين الرازي في (المحصول) ومن تبعه، كالبيضاوي في (المنهاج). ينظر العلم الخفاق ص٨٤ حاشية رقم ٢، وينظر: إرشاد الفحول ص١٦، وفواتح الرحموت ص١٩٤.

٢١٤- ينظر المصادر السابقة.

٢١٥- ذكره الإمام الرازي في (المحصول)، وصرح به التبريزي في (اختصار المحصول). ينظر المصدر السابق، وينظر كذلك: إرشاد الفحول ص١٦، وفواتح الرحموت ص١٩٤.

٢١٦- ينظر العلم الخفاق ص٨٤.

٢١٧- ينظر المصدر السابق ص١٩٨.

٢١٨- ينظر شرح منهاج البيضاوي في علم الأصول، للأصفهاني: ١/ ١٩٣-١٩٤، ونهاية السول في شرح منهاج الأصول الإسنوي ١/ ٧٤-٧٥، وسبيل الاشتقاق للشيخ حسين والي، مجلة المجمع القاهري ٢/ ١٩٨.

٢١٩- نقله القنوجي عن ميرزا زاهد – محمد بن أسلم الهروي الأفغاني الأصولي الشهير (ت ١١٠١هـ = ١٦٨٩م) ينظر العلم الخفاق،

ص٨٥-٨٧.

٢٢٠- ينظر ابن الحاجب: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص١٧، وينظر كذلك العلم الخفاق ص٨٢-٨٣.

٢٢١- سلم الوصول لشرح نهاية السول، بحاشية (نهاية السول): ٢/ ٨٨.

٢٢٢- ينظر عبد الله العلايلي، المعجم: ١/ ٧.

٢٢٣- هو د. الدناع. ينظر: دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص١٧٦.

٢٢٤- المصدر السابق.

٢٢٥- الإيضاح في علل النحو ص٥٦.

٢٢٦- اعتمدنا في جمع هذه الأدلة على إيضاح الزجاجي، وإنصاف الأنباري وأسراره، وغير ذلك من الكتب التي عنيت بأمر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.

٢٢٧- د. فؤاد ترزي في كتابه الاشتقاق، ص٦١-٦٢.

٢٢٨- وضرب لذلك بعض الأمثلة (ينظر السابق ص٦٢-٦٣).

٢٢٩- ينظر الإيضاح في علل النحو ص٥٦.

obeikandi.com

٢٣٠- مسألة (٨٢) ١/ ٢٣٥.

٢٣١- ص٦٩.

٢٣٢- ينظر الإنصاف: ١/ ٢٣٦.

٢٣٣- يرجع إليها من أراد في الإنصاف المسألة (٢٨): ١/ ٢٣٩-٢٤٥.

٢٣٤- الاشتقاق ص٣٦٨.

٢٣٥- الإيضاح في علل النحو ص٥٦.

٢٣٦- المصدر السابق.

٢٣٧- الإنصاف- المسألة (٢٨): ١/ ٢٣٥.

٢٣٨- نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ٢/ ١٤٦.

٢٣٩- ينظر التصريح: ١/ ٣٢٥.

٢٤٠- الأمالي الشجرية ١/ ٢٩٣، وقد أشار ابن الحاجب أن اسم الفاعل كغيره من المشتقات اشتق من الفعل. ينظر أمالي ابن الحاجب ٣/ ٤٧.

٢٤١- ينظر الممتع: ص٤٨، والمبدع ص٥٤، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص٥٨ وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥.

٢٤٢- باستثناء ما نلمحه من تجديد عند عبد القاهر، وابن الشجري، وابن يعيش، والرضي الأستراباذي بهذا الشأن مما سنشير إليه في حينه.

obeikandl.com

٢٤٣- نقله ابن جني في خصائصه: ٢/ ٣٠.

٢٤٤- الخصائص: ٢/ ٣٣-٣٤.

٢٤٥- وقد أفاد من إشارات ابن جني أ. عبد الله أمين في نظريته في أصل المشتقات كما أفاد منه أيضا عدد من الباحثين المحدثين في نظريتهم، كما سيتضح في هذا المبحث بإذن الله تعالى.

٢٤٦- المفصل ص٢١٨.

٢٤٧- شرح ابن يعيش: ٦/ ٤٣.

٢٤٨- ينظر ارتشاف الضرب، ونقله تقي الدين السبكي في الإبهاج ١/ ١٤٣، والشيخ خالد الأزهري في التصريح ١/ ٣٢٥، والسيوطي في الهمع ١/ ١٨٦.

٢٤٩- الاشتقاق، ص ١٤.

٢٥٠- السابق، ص ١٥.

٢٥١- السابق، ص ٢٣.

٢٥٢- السابق، ص ٣٣.

٢٥٣- السابق، ص ١٢٥.

٢٥٤- المصدر السابق، ص١٤١- ١٤٤.

٢٥٥- ينظر هذه النظريات في: د.وافي، علم اللغة ص ٧٤- ٧٩.

obeikandl.com

٢٥٦- ينظر: معجم المعجم للعلايلي، ص٧.

٢٥٧- الخصائص: ٢/ ٣٣-٣٤.

وذكر أبو الفتح أمثلة لاشتقاقهم من الحرف ثم، عقب قائلًا: الحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبدًا؛ وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء، لأنه ليس قبلها ما تكون فرعًا له ومشتقة منه" السابق: ١/ ٤٣٣-٤٣٦.

٢٥٨- المصدر السابق: ٢/ ١٣٤.

٢٥٩- ينظر: ترزي ، الاشتقاق، ص٣٦٨.

٢٦٠- السابق، ص٧٢.

٢٦١- ينظر: السابق ص٧٤.

٢٦٢- الكلمة تتألف في العربية من عنصرين: أحدهما ثابت؛ وهو مادة الكلمة، وثانيهما؛ متحرك وهو مصوِّتاتها، أما مادة الكلمة فالجذر الثابت فيها الذي تنوع الصوائت معانيه وصيغه، فمن الجذر (ق ت ل) يمكن أن نشتق ما يلي من الصيغ: قتل – القتل وغيرها، ولذلك فإن الصوائت الجذور التي تشكل الكلمة في أساس اشتقاقها لا المصدر كما ادعى البصريون ولا الفعل كما ادعى الكوفيون وبناء على هذا المفهوم لمادة الكلمة تتضح عندهم طبيعة تشكيل الكلمة العربية، فهي لا تقوم فقط على السوابق **Prefixes** واللواحق **Suffixes**، بل عليهما معًا بالإضافة إلى ما يسمى الحشو، أي: الأحرف الزائدة على

الأصول، فمثلًا: استخرج زادت الهمزة السين والتاء في أولها وهي سوابق ، ومُكْتئب الميم سابقة والتاء حشو، وكلمة سكران، وقلت على مادتها (س ك ر) الألف والنون في آخرها فهي من اللواحق وهكذا.

وكذلك قد تنقص الكلمة بالحذف لغرض صوتي، ويمثل هذا النقصان في أصواتها نوعًا آخر من أنواع تشكل الكلمة نحو: وَسَم = سِمْ بحذف الواو من أول الفعل (د.عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي ص٤٤).

٢٦٣- ينظر: د.أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ص٧٧، ود.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٨١، ود. السعران، علم اللغة ص٢٣٧، ود.كمال بدري، الزمن في النحو العربي ص٥٥.

٢٦٤- من أسرار اللغة، ص ٦٣.

٢٦٥- اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨١-١٨٢.

٢٦٦- السابق: ص١٦٨-١٦٩.

٢٦٧- ينظر: مصطفى حركات، اللسانيات العامة قضايا العربية ص٧٤، ٧٥، وينظر كذلك د.قدور، مبادئ اللسانيات ص٨٧.

٢٦٨- ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص٧٢.

٢٦٩- وليس المحدثون في هذا بدعًا، فقد رأينا أصحاب المعاجم هم الذي وضعوا النواة الحقيقية للاشتقاق متأثرين بشيخ العربية الخليل،

وقد أفاد فيلسوف العربية من آراء الخليل، ونبه إلى فكرة الاشتقاق بمعناها العلمي الحديث في الباب الذي يسميه (الاشتقاق الصغير) كما أشرنا في موضعه من هذا البحث.

٢٧٠- ومن علماء الساميات نرى د. إسرائيل ولفنسون يرجح كون الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى ضمير الغائب أصل الاشتقاق، يعلل رأيه بأن الفعل هو كل شيء في اللغات السامية والعربية إحدى هذه اللغات السامية وقد بنى نظرته هذه على دراسته للعربية في ضوء مقارنتها باللغات السامية الأخرى (ينظر تاريخ اللغات السامية ص١٤-١٥).

٢٧١- العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، ص٥١-٥٣.

٢٧٢- السابق، ص٥٤-٥٦.

٢٧٣- ينظر السابق، ص٥٦-٥٧. ثم فصل في (ص١٠٧) وما بعدها ما قاله ههنا فقال: (أما بالنسبة إلى المتكلم فإن الكلمة المتصلة بسابقة أو بلاحقة تتحلل عنده إلى أصل + سابقة أو لاحقة، فهو مدرك للأصل، ويعرف كيف يستخرجه إذا ما عرض له عارض صوتي، فمثلًا كلمة (ميعاد) بزينة (مِفْعال، مع زيادة السابقة "م" وأصلها (و ع د) وقد استتبع النطق بالسابقة "م - Mi" مماثلة في صوت الواو وهو الصامت الأول في الأصل... وتخضع السوابق واللواحق لنظام التحول الداخلي، وبهذا نجد أن السوابق واللواحق ذات نطاق محدد بفعل الصيغة المأخوذة لكلٍّ، وهذا طبيعي، لأن : الأصل الثلاثي + السابقة أو اللاحقة يصوغان وحدة هي الهيكل لصامتي، وذكر

السوابق التالية: الهمزة – الياء – التاء – الميم وتحدث عنها بإسهاب وتحدث عن اللواحق: آنِ والكسرة الطويلة (ii) ص١٠٨).

٢٧٤- قال صاحب روح الشروح –بهامش المطلوب ص٢٢، ينبغي أن يعلم أن ذلك ، أي: أصالة المصدر، في مصدر الثلاثي ، إذ مصدر غيره مشتق من الماضي باتفاق الفريقين.

وأضاف قائلًا: اعلم أن المشتق من المصدر نوعان: فعل واسم، فاشتقاق الفعل بحركات العين، نحو (فعل)، واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة: الميم – مصدرية كانت أو زمانية – أو آلية، والثاني: التاء – فردية كانت أو نوعية- والثالث: الياء – تصغيرية كانت أو نسبية" . السابق ص٢٣.

٢٧٥- يلاحظ أن المصدر عند أبي حنيفة يشمل المصدر الميمي وغير الميمي، كما فهم ذلك من كلامه، ينظر السابق ص١٠- ٢٣.

٢٧٦- ينظر السابق ص٢٢-٢٣ ويرى الرجل أن بقية المشتقات لم تشتد الحاجة إلى اشتقاقها وإخراجها من المصدر.

٢٧٧- بدائع الفوائد ١/ ٢٢-٢٣.

٢٧٨- الإيضاح في علل النحو ص٧٩.

٢٧٩- المصدر السابق، وينظر البحث النحوي عند الأصوليين ص٩٠- ٩١.

٢٨٠- التقرير والتحبير : ١/ ٨٩.

٢٨١- صرح به بعد أن عرض أدلة البصريين وأدلة الكوفيين ودحضها جميعًا، ثم قال: وعلى مدعي ذلك- أي: الاشتقاق – الإثبات، حجة الخصام في أصول الأحكام: ١/ ٥٨.

٢٨٢- ينظر المزهر: ٢/ ٣٤٨، والهمع: ٢/ ٢١٣.

٢٨٣- الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٤٠٠.

٢٨٤- فوائد الأصول: ١/ ٢٣، ٢٨٥-ق٦.

٢٨٥- ق٦.

٢٨٦- نقلًا عن : د.مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين ص٩٤.

٢٨٧- في: نهاية الدراية : ١/ ١٠١.

٢٨٨- سبق توثيقه نص ابن جني.

٢٨٩- البحث النحوي عند الأصوليين ص٣٠١.

٢٩٠- ينظر: د.ناصر حسين، الصيغ الثلاثية، ص٤٣، وقد أشار د.ناصر إلى أنه قد عد فريق من الباحثين المحدثين في العربية أقل أصول كلماتها حرفين أصليين فقط وليس ثلاثة ويمكن إرجاع الكلمات الثنائية إلى أصل ثنائي، يكون هذا الأصل مقطعًا هجائيًا يدل –بعد إضافة الحركات إليه- على معنى معين، فإذا أضيف حرف ثالث إلى هذا الأصل الثنائي لم يتغير المعنى الأصلي في الكلمات الثلاثية الجديدة؛

نظرًا لبقاء الحرفين الأصليين ، بل يضاف معنى جديد بقدر زيادة الحركات والأحرف، ومن هؤلاء الباحثين أحمد فارس الشدياق (سر الليال في القلب والإبدال/ صدر ١٨٦٧م)، وجرجي زيدان (الفلسفة اللغوية/ صدر ١٨٨٦م)، والأب أنستاس ماري الكرملي (نشوء اللغة ونموها واكتمالها / ١٩٣٨م)، والأب أ.س. مرمرجي الدومنكي (المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية/ ١٩٤٧م)، و (هل العربية منطقية؟)/ ١٩٤٧م)، و(معجميَّات عربية سامية/ ١٩٥٠م). والشيخ عبد الله العلايلي (مقدمة لدرس لغة العرب/ ١٩٥٠م). وهم بذلك يخالفون علماء العربية القدماء منهم، والمحدثين الذين يردون جميع الكلمات إلى أصول ثلاثية لا غير، وإن سقط منها حرف ففي الاستعمال فقط، وليس في أصل الوضع نحو "كل" و"يد". ينظر: المصدر السابق ص٦٢.

وأشار د.حسن ظاظا في كتابه (اللسان والإنسان، ص١١٣-١١٤) إلى أوائل الصيغ ظهورًا فقال: "فمن الحقائق المعروفة في علم اللغات أن من أوائل صيغ الأفعال ظهورا فعل الأمر، ومن أواخرها صيغة المصدر – على عكس ما يزعمه النحاة والصرفيون - إذ ليست هناك صيغة فعلية أبسط وأقرب إلى حاجة الرجل البدائي من قوله: اذهب، ارجع، احضر، خذ، كل، اشرب...؛ ولهذا نرى السمات الصرفية الأولى للمادة الفعلية الأصلية أكثر وضوحا في صيغ الأمر في أكثر اللغات، وهذا واضح جدًّا في اللغة الفارسية مثلًا؛ حيث يتفق فعل الأمر مع ما يسميه نحاة اللغة الفارسية بالمدة الفعلية الأصلية للاشتقاق في كل الحالات تقريبا، كذلك ما من شك في أن اسم

الفاعل واسم المفعول كانا أقدم ظهورًا في اللغات من اسم الآلة مثلًا".

٢٩١- ينظر الكتاب: ٤/ ٣٤٨، ٣٥٦.

٢٩٢- ينظر المقتضب: ٢/ ١١٣.

٢٩٣- ينظر شرح الجمل الكبير: ٢/ ٢٠٤.

٢٩٤- ينظر المطلوب شرح المقصود في التصريف ص٣٧.

٢٩٥- ينظر التعريفات: ص٤٢.

٢٩٦- ينظر شرح العوامل المائة: ص٣١٨، والتصريح: ٢/ ٧٧.

٢٩٧- ينظر الصاحبي: ص٨٧.

٢٩٨- ينظر الكتاب: ٤/ ٢٨٠-٣٤٨.

٢٩٩- ينظر شرح الكافية الشافية: ١/ ١٢٧.

٣٠٠- ينظر شرح الشذور: ص٣٨٥.

٣٠١- ينظر المقتضب: ١/ ٨٣.

٣٠٢- ينظر مفتاح الصرف: ص٥٤.

٣٠٣- ينظر شرح المفصل: ٧/ ٥٨.

٣٠٤- ينظر لامية الأفعال: ص٢٦.

obeikandl.com

٣٠٥- ينظر شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٥٠.

٣٠٦- نقلة ترزي عن السيوطي عن أبي البقاء العكبري في لبابه، ينظر الاشتقاق: ص ٢٤٣-٢٤٤.

٣٠٧- ص١٥٠.

٣٠٨- إذ إنهم يرون أن نوع الحركة في المضارع يتوقف على نوعها في الماضي، ومثل لذلك بكلام للمبرد من مقتضبه (١/ ٧١)، ولابن جني من المنصف (١/ ٨٧).

٣٠٩- د.أنيس ص ٥٦-٥٧: من أسرار اللغة، ولكنه عند حديثه عن ضبط العين يعود إلى الحديث على طريقة القدماء أنفسهم فيقول: "الماضي المفتوح العين يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها إلا حين تكون لامه أو عينه من حروف الحلق؛ وحينئذ تفتح عين المضارع، الماضي المكسور العين لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين".

٣١٠- ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص١٠٨، حاشية رقم ١.

٣١١- اللسان والإنسان، ص١١٣- ١١٤.

٣١٢- سبق توثيقه.

المصادر والمراجع

* الآمدي، الشيخ أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٣١هـ):
- الإحكام في أصول الأحكام: مؤسسة الحلبي، القاهرة، د. ت.
* الأرموي، سراج الدين محمود بن أبي بكر:
- التحصيل من المحصول: تحقيق عبد الحميد علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
* الأزهري: الشيخ حسين والي:
- سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢، صفر ١٣٥٤هـ/ مايو ١٩٣٥م، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦م.
* الأزهريّ، الشيخ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ):
- التصريح بمضمون التوضيح: المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط ١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.
* الأستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٤ هـ):
- شرح شافية ابن الحاجب: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
* الإسنوي، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢ هـ):
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: تحقيق محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- نهاية السول في شرح منهاج الأصول: للقاضي البيضاوي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

obeikandl.com

* الأصفهاني، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن (ت ٧٤٩ هـ):
- شرح منهاج الوصول للبيضاوي: تحقيق د. عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض.
* الأصفهاني الشيخ محمد حسين:
- نهاية الدراية: طبع قم، إيران، د. ت. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ).
- اشتقاق الأسماء: تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
* أمين عبد الله:
- الاشتقاق: مكتبة الخانجي، القاهر، ط ٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٦م.
* الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ):
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٦١م.
* الأنصاري، عبد العليّ محمد بن نظام الدين:
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للشيخ محب الدين عبد الشكور، مع كتاب المستصفى للغزالي: طبع المطبعة الأميرية ببولاق، ط١، ١٣٢٢هـ.
* الأنطاكي، محمد:
- الوجيز في فقه اللغة: حلب، ١٩٦٩م.
* أنيس، د. إبراهيم.
- الأصوات اللغوية: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩م.

- تطور البنية في الكلمات العربية: مجلة المجمع القاهري ج ١١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٥٩م.
- طرق تنمية الألفاظ: مطبعة النهضة الجديدة بالقاهرة، ١٩٦٦م.
- من أسرار اللغة: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٧، ١٩٩٤م.

* بدري، د. كمال إبراهيم:
- الزمن في النحو العربي: دار أمية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٠٤هـ.

* البناني:
- حاشية البناني: على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع للسُّبكي، ط ٢، مطبعة مصطفى الباب الحلبي بمصر ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

* البيضاوي، القاضي عبد الله بن عمر (ت ٦٨٥ م):
- منهاج الوصول في معرفة علم الأصول: مطبعة صبيح، القاهرة، ١٩٦٩م.

* التبريزي، الشيخ محمد صادق:
- المشتقات: طبع حجر بإيران، د.ت.

* ترزي، د. فؤاد حنا:
- الاشتقاق: دار الكتاب، بيروت.

* التهانويّ، الشيخ محمد بن أعلى الهندي (ت بعد ١١٥٨ هـ):
- كشاف اصطلاحات الفنون: طبعة الهند بـ إشراف **Sprinjer**، د.ت.

* الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ):

- التعريفات: دار الكتاب المصري بالقاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

* الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ):
- أسرار البلاغة: تحقيق هـ. ريتر، إستانبول، مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤م.

* الجزائري، نعمة الله (ت ١١١٢ هـ):
- حاشية الجزائري على الفوائد الضيائية: طبع حجر- تبريز ١٢٨٠ هـ.

* جمال الدين، د. مصطفى:
- البحث النحوي عند الأصوليين: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، سلسلة دراسات (٢٢٨)، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.

* ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ):
- الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.

* الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت ٣٩٣ هـ):
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

* ابن الحاجب، جمال الدين عثمان ابن عمر (ت ٦٤٦ هـ):
- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٣٢٦ هـ.

* الحاج، ابن أمير (ت ٨٧٤ هـ):
- التقرير والتحبير في شرح التحرير: المطبعة الأميرية ببولاق،

القاهرة، ١٣١٦.

* حجازي، د محمود فهمي:
- مدخل إلى علم اللغة: دار االثقافة، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٨م.

* حركات، د. مصطفى:
- اللسانيات العامّة وقضايا العربية: المكتبة العصرية، بيروت ط١، ١٤١٨هـ.

* حسان، د. تمام:
- الخلاصة النحوية: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ١٩٧٩م.
- مناهج البحث في اللغة: دار الثقافة، المغرب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.

* الحصري، ساطع:
- أراء وأحاديث في اللغة والأدب: دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٥٨م

* الحليّ، الحسن بن يوسف (ت ٧٢٦ هـ):
- التهذيب: نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

* أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٥٤ هـ):
- المبدع في التصريف: تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

* خليل، د. حلمي:
- الكلمة دراسة لغوية ومعجمية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠.

* الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧ هـ):
- مفاتيح العلوم: تحقيق إبراهيم الإبياري دار الكتاب العربي، ط ٢، بيروت ١٩٨٩م.
* داغر، أسعد (ت ١٩٣٥ م):
- اللغة العربية هل هي كافية أهلها ووافية بحاجتهم: مجلة المقتطف، م ٦٦، ١٩٢٦م.
* الدايل، د. عبد الله بن حمد:
- الوصف في المشتق في القرآن الكريم – دراسة صرفية: مكتبة التوبة بالرياض ط١، ١٤١٧ هـ.
* ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١ هـ):
- الاشتقاق: نشره محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، مصر، ط ١، ١٣٦٨هـ.
- الجمهرة: مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، ط ١، ١٣٤٤-١٣٤٥هـ.
* الدناع، د. محمد خليفة:
- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم: منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٩١م.
* الرازي، الإمام فخر الدين (ت ٦٠٦ هـ):
- التفسير الكبير: دار الكتب العلمية، إيران، ط ٢، د.ت.
* الرُّمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ):
- الحدود: تحقيق مصطفى جواد، ويوسف مسكوني، وزارة الإعلام العراقية، بغداد، د.ت.
* الزبيدي، محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرازق (ت ١٢٠٥ هـ):

- تاج العروس من جواهر القاموس: دار الفكر، بيروت، د. ت.

* الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠ هـ):
- الإيضاح في علم النحو: تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط١٩٨٦ م.

* الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله:
- البرهان في علوم القرآن: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

* الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ):
- أساس البلاغة: دار صادر بيروت، د.ت.
- المفصل في علم العربية: دار الجيل، بيروت، د. ت.

* ابن الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد (ت ٦٥١ هـ):
- التبيان في علم البيان: تحقيق د. أحمد مطلوب و د. خديجة الحديثي، بغداد، ١٩٦٤م.

* السُّبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦ هـ):
- الإبهاج في شرح المنهاج: تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

* السعران، د. محمود:
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: دار الفكر العربي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٧م.

* سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ):
- الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ):
- الأشباه والنظائر في النحو: ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
* شاهين، د. توفيق محمد:
- أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.
* شاهين، د. عبد الصبور:
- المنهج الصوتي للبنية العربية؛ رؤية جديدة في الصرف العربي: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
* ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت ٥٤٢ هـ):
- الأمالي الشجرية: دار المعرفة، بيروت، د.ت.
* الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٥هـ):
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: دار المعرفة، بيروت، د.ت.
* الشيرازي، الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي:
- المهذب في فقه مذهب الإمام الشافعي: مكتبة أحمد بن نبهان سروبايا- إندونسيا، د.ت.
* الصالح، د. صبحي:
- دراسات في فقه اللغة: ط٢، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت ١٩٦٢هـ.

* ظاظا، د. حسن توفيق:
- اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة: دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت.
* العاملي، أحمد رضا (ت ١٩٥٣ م):
- معجم متن اللغة: دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٨م.
* عبد الحميد، محمد محيي الدين:
- الدروس التصريف: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
* عبد الغفار، السيد أحمد:
- التصور اللغوي عند الأصوليون: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
* عبده، د. داود:
- الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر: المجلة العربية للعلوم الإنسانية تصدر عن جامعة الكويت، ع ٩، مج ٣، ١٩٨٣م.
* ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ):
- الممتع في التصريف: تحقيق د. قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٣، د.ت.
* العلايلي، الشيخ عبد الله (ت ١٩١٤ م):
- المعجم: طبعة دار المعجم العربي، بيروت ١٩٥٤م.
* علي، د. ناصر حسين:
- الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالة: المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٨٩م.
* العميديّ، السيد عميد الدين الحسيني (ت ٧٥٤ هـ):

- منية اللبيب في شرح التهذيب: مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام بالرياض.

* ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت ٣٩٥ هـ):
- معجم مقاييس اللغة: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٧١هـ.

* أبو الفرج، د. محمد:
- مقدمة لدراسة فقه اللغة: دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٦م.

* فريحة، د. أنيس:
- الاشتقاق عملية خلق في اللغة: مجلة آفاق، ع٣، ١٩٥٩م.

* فليش، د. هنري روبرت:
- العربية الفصحى؛ نحو بناء لغوي جديد: تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، ط١، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦م.

* فندريس، جوزيف:
- اللغة: تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، ١٩٥٠م.

* الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ):
- القاموس المحيط: دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

* قاسم، د. رياض قاسم:
- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي: لبنان ١٩٠٠م- ١٩٦٠م، مؤسسة نوفل.

* قدور، د. أحمد:
- مبادئ اللسانيات: دار الفكر/ بيروت، ودار الفكر/ دمشق، ١٩٩٩م.

* القزاز، د. عبد الجبار جعفر:
- الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، بغداد ١٩٧٩م.
* القزويني، السيد إبراهيم:
- ضوابط الأصول: طبع حجر بإيران، ١٢٧٥هـ.
* القنوجي، الشيخ محمد صديق، حسن خان (ت ١٣٠٧هـ):
- العلم الخفاق من علم الاشتقاق: تحقيق نذير مكبتي، دار البصائر، دمشق ط١، ١٩٨٥م.
* الكاروري، د. عبد المنعم محمد الحسن:
- المورفولجيا بين النحو والتصريف المجلة العربية للدراسات اللغوية م٢، ع١، شوال ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
* المبارك، د. محمد:
- فقه اللغة: ط١، دمشق ١٩٦٠م.
* ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ):
- شرح الكافية الشافية: تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون للتراث، د.ت.
* المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ):
- المقتضب: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
* المخزومي، د. مهدي:
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦م.
* المطيعي، الشيخ محمد بخيت:

- سلم الوصول في شرح نهاية السول، بهامش نهاية السول: عالم الكتب، بيروت.

* المغربي، عبد القادر:
- الاشتقاق والتعريب: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧م.

* ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ):
- لسان العرب: مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

* الموسى، د. نهاد:
- النحت في اللغة العربية: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

* الميداني، أحمد بن محمد (ت ٥١٨ هـ):
- نزهة الطرف في علم الصرف: شرح د. يسريّة حسن، ط١، ١٩٩٧م.

* النجار، د. لطيفة إبراهيم:
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ط١، دار البشير، ١٩٩٤م.

* ابن الهمام، كمال الدين (ت ٨١٦ هـ):
- التحرير: المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ.

* وافي، د. علي عبد الواحد:
- فقه اللغة: دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

* ابن يعيش، يعيش بن عليّ (ت ٦٤٣هـ):
- شرح المفصل: المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ت.

فهرس

الموضـــــوع	صفحة
المقدمة	٣
التمهيد: الاشتقاق: معناه اللغوي، ماهيته، أقسامه	٧
أ- المعنى اللغوي لكلمة الاشتقاق.....	٧
ب- موضوعه، مبادئه، مسائله، دلائله، غايته.....	٨
ج- أقسامه: أولًا: عند ابن جني.....	٩
ثانيًا: أقسام الاشتقاق عند المتأخرين من النحويين والأصوليين، خلاصة القول في أقسام الاشتقاق.....	١١
ثالثًا: أقسام الاشتقاق عند الباحث.....	٢١
الفصل الأول: الاشتقاق الصرفي في تصوّر النحويين والأصوليين.....	٢٥
المبحث الأول: الاشتقاق الصرفي في تصور النحويين (تنويه).....	٢٧
أولًا: الاشتقاق الصرفي عند أصحاب المؤلفات الاشتقاقية.....	٢٨
ثانيًا: مفهوم الاشتقاق عند الرمّاني.....	٣٦
ثالثًا: مفهوم الاشتقاق عند ابن جني	٣٧

obeikandl.com

الموضـــــوع	صفحة
رابعًا: مفهوم الاشتقاق عند علماء القرنين السادس والسابع الهجريين.....	٣٨
خامسًا: مفهوم الاشتقاق عند المحدثين من النحويين.....	٤٣
قضايا مهمة	٤٧
أولًا: أهمية الاشتقاق ودوره في التفريق بين مجامع الكلمات في اللغة	٤٧
ثانيًا: علاقة الاشتقاق بالصيغ والأوزان.....	٥٠
ثالثًا: العلاقة بينه وبين التصريف	٥١
رابعًا: الصلة بين وبين القياس	٥٣
خامسًا: الاشتقاق من الأعجمي وموقف العلماء منه.....	٥٣
المبحث الثاني: الاشتقاق الصرفي في تصور الأصوليين.....	٥٧
الفصل الثاني: أصل الاشتقاق عند النحويين والأصوليين.....	٦٩
المبحث الأول: أصل الاشتقاق عند النحاة.....	٦٩
أولًا: المذهب البصري	٦٩
ثانيًا: المذهب الكوفي	٧٢
ملاحظات للباحث على المذهبين	٧٤

obeikandl.com

الموضـــــــوع	صفحة
ثالثًا: مذهب الفارسي وتلميذه ابن جني.....	٧٧
رابعًا: مذهب محمد بن طلحة الإشبيلي.....	٧٩
خامسًا: مذهب عبدالله أمين	٨٠
سادسًا: رأي فؤاد ترزي.....	٨٤
رأي علماء اللغة الوصفيين من المحدثين	٨٤
المبحث الثاني: أصل المشتقات عندا لأصوليين	٩٤
أولًا: عند المتقدمين	٩٤
ثانيًا: عند المتأخرين والمحدثين	٩٧
خاتمة البحث	١٠١
الحواشي	١٠٧
المصادر والمراجع	١٤٥
المحتوى	١٥٧

obeikandl.com